

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة –القليلة-

مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية والمالية

تخصص: نقود المالية والبنوك

أثر تقلبات سعر الصرف على توازن الميزان
التجاري
(حالة الجزائر)

تحت إشراف الأستاذة :

بوزملا فائزة

من إعداد الطالبة:

سماي مريم

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا البحث المتواضع.
أتقدم بالشكر الجزيل و الاحترام الكبير إلى الأستاذة
بوزملا فائزة على التوصيات الهادفة و الجهد المبذول
في الإشراف على هذا البحث في كل مرحلته.
كما أتقدم بالشكر الجزيل و الاحترام الكبير لأعضاء
لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و تقييم هذا العمل.
كما لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة المدرسة العليا
للتجارة و جميع من أعانني من قريب أو بعيد لإعداد
هذه المذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما المولى
الحافظ و إلى أفراد أسرتي و إلى جميع أساتذة المدرسة العليا للتجارة,
و أيضا لكل الأقارب و الأصدقاء.

"سماي مريم"

المخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات سعر الصرف على توازن الميزان التجاري و تحديد العلاقة التبادلية بينهم, إلى جانب فهم و معرفة سبب عدم توازن الميزان التجاري لأنه يعتبر مؤشر الرقمي للوضع الخارجية للبلد, و يتم هذا من خلال صياغة النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 2018, وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الميزان التجاري لا يتأثر بأسعار الصرف فقط, بل هناك متغيرات أخرى و مهمة كأسعار النفط و معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي و كذلك درجة الانفتاح على الخارج و غيرهم, كما أن قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها لم تكن فعالة في إزالة العجز للميزان التجاري, كما أثبتت الدراسة أيضا أنه لا يوجد علاقة تبادلية في المدى الطويل بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف, الميزان التجاري, الدينار الجزائري, تخفيض قيمة العملة.

Résumé:

Le but de Cette étude est identifier l'impact des fluctuations de taux de change sur l'équilibre de la balance commerciale et pour déterminer la relation réciproque entre elles, ainsi que de comprendre et de connaître la raison du déséquilibre de la balance commerciale car elle est considérée comme un indicateur numérique de la situation extérieure du pays, Et c'est à travers la formulation du modèle standard de l'effet des fluctuations du taux de change du dinar sur la balance commerciale algérienne au cours de la période de 1992 à 2018, Cette étude a conclu que la balance commerciale n'est pas affectée uniquement par les taux de change, mais il existe d'autres variables importantes telles que les prix du pétrole, le taux d'inflation, le produit intérieur brut, ainsi que le degré d'ouverture, la dévaluation par l'État de sa monnaie n'a pas réussi à éliminer le déficit de balance commerciale, et l'étude a également prouvé qu'il n'existait pas de relation réciproque à long terme entre le taux de change et la balance commerciale.

Mots clés: taux de change, balance commerciale, Dinar Algérien, dévaluation.



الفهرس

الفهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	شكر و تقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس الملاحق
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: سعر الصرف و أنظمته
03	المطلب 01: مفهوم سعر الصرف
03	1- تعريف سعر الصرف
03	2- أشكال سعر الصرف
05	3- أنواع سعر الصرف
05	4- العوامل المؤثرة في سعر الصرف
06	المطلب 02: وظائف و خصائص سعر الصرف
06	1- وظائف سعر الصرف
07	2- خصائص سعر الصرف
08	المطلب 03: أنظمة سعر الصرف
08	1- أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز
12	2- أنظمة الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز
15	المبحث الثاني: أسواق الصرف
15	المطلب 01: مفاهيم أساسية حول سوق الصرف

15	1- تعريف سوق الصرف
15	2- وظائف سوق الصرف
16	3- عوامل تطور سوق الصرف الأجنبي
17	4- الآثار الاقتصادية للتعامل في أسواق العملات الأجنبية
17	5- المخاطر الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
18	المطلب 02: أنواع سوق الصرف الأجنبي
18	1- الأسواق الفورية
19	2- الأسواق الأجلة
19	3- عمليات سواب العملة
19	المطلب 03: المتعاملون و أوضاعهم في سوق الصرف الأجنبي
19	1- المتعاملون في سوق الصرف
21	2- أوضاع المتعاملين في سوق الصرف
21	3- العملات الصعبة المتعامل بها دولياً
23	المبحث الثالث: النظريات المحددة لسعر الصرف
23	المطلب 01: نظرية تعادل القوة الشرائية
23	1- الصيغة المطلقة
24	2- الصيغة النسبية
26	المطلب 02: نظرية تعادل معدلات الفائدة
27	1- تعادل معدلات الفائدة المغطاة
28	2- تعادل معدلات الفائدة الغير مغطاة
29	المطلب 03: النظريات الأخرى المحددة لسعر الصرف
29	1- نظرية الأرصدة الميزان الجاري
30	2- نظرية المحفظة المالية
31	3- نظرية كفاءة السوق
32	4- الإنتاجية
33	خلاصة

الفصل الثاني علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

35	تمهيد
36	المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات
36	المطلب 01: مفهوم و أهمية ميزان المدفوعات
36	1- تعريف ميزان المدفوعات
37	2- أهمية ميزان المدفوعات
38	3- أهداف ميزان المدفوعات
38	المطلب 02: مكونات و هيكل ميزان المدفوعات
38	1- المحددات التي يعتمد عليها في إعداد ميزان المدفوعات الدولية و ترتيب مكوناته
39	2- مكونات ميزان المدفوعات
41	3- طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات
42	4- هيكل ميزان المدفوعات
43	المطلب 03: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات و علاقته مع القطاعات الاقتصادية الحقيقية و النقدية
43	1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
43	2- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات
45	3- العلاقة بين ميزان المدفوعات و القطاعات الاقتصادية الحقيقية و النقدية
47	المبحث الثاني: أساسيات حول الميزان التجاري
47	المطلب 01: ماهية الميزان التجاري
47	1- تعريف الميزان التجاري
46	2- أهمية الميزان التجاري
47	المطلب 02: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري
48	1- التوازن في الميزان التجاري
48	2- الاختلال في الميزان التجاري
53	المطلب 03: مداخل تصحيح الاختلال في الميزان التجاري بالاستخدام سعر الصرف

53	1- مدخل المرونات
56	2- مدخل الإيستعاب
57	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
57	المطلب 01: تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
59	المطلب 02: تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
59	1- تعريف سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية
59	2- الفرق بين التخفيض و الانخفاض في قيمة العملة المحلية
60	3- تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
61	المطلب 03: تأثير سياسة الرقابة على الصرف على الميزان التجاري
61	1- مفهوم سياسة الرقابة على الصرف
62	2- تأثير سياسة الرقابة على الصرف على الميزان التجاري
63	خلاصة
الفصل الثالث دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018	
65	تمهيد
66	المبحث الأول: تحليل تطور سعر الصرف الدينار و الميزان التجاري للجزائر من 1992-2018
66	المطلب 01: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري من 1992-2018
66	1- مرحلة الاستقرار النسبي للدينار (1992-1994)
67	2- مرحلة نظام الصرف العائم المدار (1994 إلى يومنا هذا)
69	المطلب 02: تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018
73	المبحث الثاني: الإطار النظري لمنهجية الدراسة
73	المطلب 01: ماهية الاقتصاد القياسي و ماهية السلاسل الزمنية
73	1- ماهية الاقتصاد القياسي
73	2- ماهية السلاسل الزمنية

80	المطلب 02: النموذج VAR
80	1- كتابة النموذج VAR
81	2- بناء النموذج VAR
81	3- استقرارية النموذج VAR
81	4- تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني (p)
82	5- اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality test)
83	المطلب 03: التكامل المشترك La Cointégration
83	1- تعريف اختبار التكامل المشترك
83	2- شروط التكامل المشترك
84	3- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen (test de trace)
84	4- نموذج تصحيح الخطأ ECM
86	المبحث الثالث: دراسة أثر تغير سعر الصرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري
86	المطلب 01: تقديم بيانات الدراسة
86	1- التعريف بالمتغيرات
86	2- تقديم المنهجية المستعملة في بناء النموذج
87	المطلب 02: نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين سعر الصرف TCH و رصيد الميزان التجاري BC
87	1- الرسم البياني لسلسلة سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري
87	2- دالة الارتباط الذاتي (ACF) و الارتباط الجزئي (PACF)
89	3- نتائج اختبارات جذر الوحدة
91	المطلب 03: بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)
91	1- اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR
91	2- اختبار التكامل المشترك (test de co-intégration (test de johansen)
92	3- تقدير النموذج VAR

93	4- اختبار استقرارية النموذج
94	5- اختبارات البواقي
96	خلاصة
98	الخاتمة العامة

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
42	هيكل ميزان المدفوعات	1-2
69	الفرق بين التخفيض و الانخفاض في قيمة العملة المحلية	2-2
66	تطور سعر الصرف مقارنة مع الدولار في الفترة (1994-1992)	1-3
68	تطور سعر الصرف مقارنة مع الدولار في الفترة (2018-1995)	2-3
69	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2018-1992)	3-3
70	تطور صادرات المحروقات خلال الفترة (1992-2018)	4-3
89	نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (ADF)	5-3
90	نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (PP)	6-3
91	اختبار التكامل المشترك (test de trace)	7-3
92	تقدير النموذج VAR	8-3
94	Stationnaire unitaire	9-3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
43	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري	1-2
55	منحنى توازن الميزان التجاري	2-2
57	منحنى معدل الصرف و العرض و الطلب على الصادرات	3-2
58	منحنى معدل الصرف و العرض و الطلب على الواردات	4-2
61	تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة	5-2
68	منحنى تطور سعر الصرف خلال الفترة (1992-2018)	1-3
71	منحنى تطور رصيد الميزان التجاري و الصادرات و الصادرات من المحروقات خلال الفترة (1992-2018)	2-3
74	منحنى الاتجاه العام للدالة y_t	3-3
75	منحنى التقلبات الموسمية لدالة y_t	4-3
87	منحنى سلسلة سعر الصرف و سلسلة الميزان التجاري	5-3
88	معاملات الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة الميزان التجاري	6-3
88	معاملات الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة سعر الصرف	7-3
94	اختبار استقرارية النموذج VAR	8-3
95	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	9-3
95	منحنى البواقي	10-3

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	البيانات المستخدمة في الدراسة
(02)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة BC حسب ADF
(03)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة TCH حسب ADF
(04)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة BC حسب PP
(05)	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة TCH حسب PP
(06)	اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني
(07)	اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality test) بين سعر الصرف (TCH) و الميزان التجاري (BC).
(08)	اختبار التكامل المشترك
(09)	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي



المقدمة العامة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم و الذي ترافق معه تطور هائل في وسائل الاتصال العالمية، مما أدى هذا إلى ظهور مشاكل على صعيد المالية الدولية، ومن خلال هذه التغيرات المتسارعة ظهر موضوع سعر الصرف الذي يعتبر كأهم مشكل الذي تواجه منه الدول في مبادلاتها الخارجية و أصبح التعامل في سوق العملات الأجنبية أحد أكثر التعاملات خطورة.

يعتبر سعر الصرف الحلقة الرئيسية للوصل بين اقتصاديات الدول المختلفة و أحد الوسائل المباشرة في توجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية و لذلك لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، وهذا ما جعل سعر الصرف يحظى بأهمية بالغة باعتباره آلية ربط بين الاقتصاديات الدولية ووسيلة عملية لتسوية المدفوعات المختلفة و كذلك لآثاره المختلفة على متغيرات الاقتصاد الكلي كمعدل التضخم و أسعار الفائدة و حساب العمليات الجارية .

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم العناصر التي تعبر عن وضعية التجارة الخارجية والقدرة التنافسية للبلد و حقيقة الاقتصاد الوطني مع بقية العالم، كما أن رصيده يعبر عن مكانة الدولة بالنسبة لدول الأجنبية الأخرى و يعبر أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني و مدى استجابة لحاجيات السكان، فإذا كان رصيده فائضا تقوم الدولة بزيادة اقتنائها لسلع و الخدمات الأجنبية و إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى لمزاولة النشاط الاستثماري في الخارج، فأما إذا كان رصيده عجزا هذا يعني زيادة في المديونية للعالم الخارجي.

إن وضعية الميزان التجاري يعكس موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، و يؤدي الاختلال الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز إلى مديونية البلاد و تدهور قيمة عملتها، لذلك تسعى اقتصاديات البلد إلى تعديل الاختلال الموجود فيه و ذلك من أجل الحصول على استقرار العملة و تنمية المبادلات الاقتصادية، لأن تقلبات العملة تحمل عنها مخاطر للبلدان ذات عملة ضعيفة و في أغلب الأحيان تستعمل الدولة سعر الصرف لمعالجة الاختلال في ميزانها التجاري.

سعر الصرف هو من أهم الأدوات السياسة الاقتصادية المالية والنقدية، حيث يستعمل لأغراض كثيرة أهمها إعادة التوازن في الاختلالات الحادثة في الميزان التجاري خصوصا و ميزان المدفوعات عموما و الذي يؤدي بدوره إلى إحداث تغييرات في الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول، و لذلك نجد أن مشكلة تعديل الميزان التجاري أحد أهم القضايا الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الوطني نظرا لانعكاسات السلبية التي يمكن أن يفرضها هذا الاختلال، و عليه تقوم الدول بتبني سياسات مختلفة التي من شأنها أن تعزز التوازن في الميزان التجاري من خلال سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية و سياسة الرقابة على الصرف الوطني.

ولتدعيم هذه الدراسة و إبراز مكانتها العلمية اخترنا حالة الجزائر كنموذج لدراسة، لأنها عانت من أزمة حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في ميزانها التجاري و سبب ذلك انخفاض أسعار النفط خلال الثمانينات، لأن النفط هو المورد الاستراتيجي للجزائر و هو السبيل الوحيد لتواجدها في الأسواق العالمية من خلال تصديرها له، و هيكل التجارة الخارجية للجزائر يجعل منها رهينة نتيجة لتقلبات الأسعار

النفطية، و ينتج عن ذلك عدم توازن الميزان التجاري، و هذا يوحي بأن الجزائر تعاني من مشكلة قدرة الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و أيضا قدرات التصدير المرتبطة أساسا بالمتغير الخارجي ألا و هو سعر النفط، لذلك يجب على الجزائر اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة و ذلك لتوسيع حجم تبادلها التجاري و التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية، و المحافظة على استقرار سعر الصرف نظرا لدوره المهم في تحسين وضعية الميزان التجاري للجزائر.

على ضوء ما سبق نجد أنه من الضرورة دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري و ذلك في إطار المشاكل الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.

■ الإشكالية:

إن دراسة موضوع سعر الصرف و أثره على رصيد الميزان التجاري هو موضوع بحثنا لهذه الدراسة لهذا سنحاول الإجابة على الإشكال الرئيسي الآتي:

كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري للجزائر؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي أهمية سعر الصرف في الحياة الاقتصادية، وماهي النظريات المفسرة له؟
2. ماهي العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و الميزان التجاري؟
3. ما مدى تأثير تغير سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري؟

■ الفرضيات البحث:

1. يعتبر سعر الصرف وسيلة مهمة لتسوية المدفوعات الدولية، كما يعتبر مؤشر لمعرفة وضعية الاقتصاد محليا و خارجيا .
2. هناك علاقة تبادلية في المدى الطويل بين سعر الصرف و الميزان التجاري .
3. يؤثر سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري بنسبة قليلة.

■ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الأهداف التالية:
-فهم و معرفة سبب عدم توازن الميزان التجاري لأنه يعتبر مؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للبلد.
-معرفة أسباب عجز الميزان التجاري للجزائر و بيان دور سعر الصرف في معالجة العجز الميزان التجاري.

-فهم مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و تحديد العلاقة التبادلية بينهم.

■ أهمية البحث:

- معرفة سعر الصرف و أهم النظريات المحددة له و معرفة أيضا مكونات الميزان التجاري و أسباب اختلاله و طرق تسويته.
- تحليل المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري وكذلك الميزان التجاري.
- معرفة علاقة تقلبات أسعار الصرف بتطور الميزان التجاري الجزائري.

■ طريقة المنهجية و الأدوات المستعملة في البحث:

- تم الاعتماد على المنهج الوصفي على الوثائق و الإحصائيات و البيانات بهدف تكوين جانب نظري لموضوع البحث.
- و الاعتماد على المنهج التحليلي و القياسي لدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على توازن الميزان التجاري خلال الفترة 1992- 2018.

■ خطة البحث:

لانجاز هذا الموضوع وضعنا مقدمة عامة تحتوي على الإشكالية و فرضيات الدراسة, ثم قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول و بعدها تليهم الخاتمة العامة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسعر الصرف, حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى سعر الصرف و أنظمته و في المبحث الثاني أسواق الصرف الأجنبي, أما المبحث الثالث فيتناول النظريات المفسرة لسعر الصرف.

و في الفصل الثاني حاولنا عرض العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري حيث نقوم في المبحث الأول بعرض أساسيات حول ميزان المدفوعات و في المبحث الثاني أساسيات الميزان التجاري أما في المبحث الثالث و الأخير تم توضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

و في الفصل الثالث و الأخير سنتطرق إلى الدراسة القياسية و التحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري, حيث في المبحث الأول سنتطرق إلى تحليل تطور سعر صرف الدينار و الميزان التجاري الجزائري و في المبحث الثاني سنعرض منهجية تقدير النموذج VAR من خلال التطرق إلى مفاهيم السلاسل الزمنية, و في المبحث الثالث و الأخير سنتطرق إلى دراسة

استقرارية السلاسل الزمنية و أيضا إلى اختبارات السببية بين المتغيرات المدروسة و كذلك التكامل المشترك من أجل الوصول إلى النتائج, وهذا بالاستخدام البرنامج Eviews 10 في معالجة البيانات.

الفصل الأول:
الإطار النظري
لسعر الصرف

تمهيد:

إن تطور العلاقات الاقتصادية و النشاطات التجارية بين دول العالم المختلفة أدى إلى ظهور ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي الذي أصبح متغير مهم بالنسبة لكافة المستثمرين و الاقتصاديين و حتى من قبل الأفراد العاديين , كما أصبح لديه أهمية بالغة كونه يؤثر في التجارة الدولية و تدفقات الاستثمار.

يعرف سعر الصرف بعدد الوحدات من العملة المحلية التي تقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية و هو المتغير الذي يربط بين الاقتصاديات الدولية و حجم مبادلتها و يسهل عملية المبادلة و التجارة الخارجية , كما يؤثر على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته بنمو رصيد ميزان المدفوعات , ومعدل التضخم, و أسعار الفائدة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

كما يلعب سعر الصرف دور بالغ الأهمية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع وتيرة الصادرات عن طريق تخصيص الموارد الاقتصادية, و يحقق أيضا القدرة التنافسية للاقتصاد في السوق الدولية, و يؤدي إلى جذب الطلب الأجنبي نحو سلع المحلية وإحلال سلع المحلية محل السلع الأجنبية.

و نظرا لأهمية سعر الصرف في المالية الدولية قمنا بتقسيم دراستنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول المفاهيم العامة لسعر الصرف و أنظمتها , أما المبحث الثاني يتحدث عن الأسواق التي يتحدد فيها سعر الصرف, أما المبحث الثالث و الأخير سوف نتطرق إلى النظريات المحددة له.

المبحث الأول: سعر الصرف و أنظمتة.

المطلب 01: مفهوم سعر الصرف.

1- تعريف سعر الصرف:

"هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".¹

كما يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة وحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية.

وهناك طريقتين لتسعير العملات و هما التسعير المباشر والتسعير الغير مباشر:²

التسعير المباشر (cotation certain): فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية, وتستعمله فئة قليلة من الدول.

التسعير الغير مباشر (cotation incertain): معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير, و هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

2- أشكال سعر الصرف:

يوجد أربعة أشكال لسعر الصرف و هي :

1.2. سعر الصرف الاسمي (le taux de change nominal):

"هو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة المحلية أو هو سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية و هو لا يأخذ القوة الشرائية بعين الاعتبار".³

مثال: 100 DA = 1 \$

كما يعرف أيضا بسعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من السلع و الخدمات بين البلدين, و يتم تحديده عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة, ويتغير تبعا للعرض و الطلب و حسب النظام الموجود في البلاد.

و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين:

1.1.2 سعر الصرف الرسمي: المعمول به في ما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

¹ موسى سعيد مطر, شيقري نوري موسى, ياسر موميني, "المالية الدولية", دار الصفاء لنشر والتوزيع, الأردن 2008, ص43.

² الطاهر لطرش, "تقنيات البنوك", ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003, ص96

³ دوحة سلمى, "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري", أطروحة دكتوراه, تخصص المالية الدولية, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, 2014-2015, ص09.

2.1.2 سعر الصرف الموازي: المعمول به في الأسواق الموازية.

2.2 سعر الصرف الحقيقي (le taux de change réel):

يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية, وهو مؤشر لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية, يعكس ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي, تدهور للقدرة التنافسية الدولية لدولة.

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعايير التالية:¹

$$TCR = TCN \times P/P^*$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

P : سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية.

P* : سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

مثال: سعر الصرف الحقيقي لدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي, يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا, والقوة الشرائية في الجزائر, وكلما ارتفع السعر الحقيقي للدينار, كلما انخفضت القدرة التنافسية للجزائر و العكس صحيح.

3.2 سعر الصرف الفعلي الحقيقي (le taux de change réel effectif):

هو السعر الذي يتم تحديده عن طريق تعادل القوة الشرائية بالنسبة للعملتين, كما أنه سعر اسمي لأنه يعبر عن متوسط الصرف الأسعار الثنائية, و هو يعبر أيضا عن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية.²

4.2. سعر الصرف الفعلي (le taux de change effectif):

هو يعطي فكرة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية و هو عبارة عن متوسط سعر العملة ما بالنسبة لسلة العملات الأجنبية في فترة زمنية معينة, حيث تقاس كل عملة حسب أهميتها في التجارة الخارجية, فالعملة التي لديها أهمية في التجارة الدولية لها وزن مرتفع, أما العملة التي ليس لها أهمية في التجارة الدولية لها وزن منخفض, و هو عبارة عن رقم قياسي لمجموعة من سلة العملات حيث يتم

¹ أمين الصيد, "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات", مكتبة حسين العصرية لطباعة والنشر والتوزيع, لبنان, 2013, ص25

² درقال يمينة, "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير", مذكرة ماجستير, تخصص المالية الدولية, جامعة تلمسان, الجزائر, 2010-2011, ص07.

تحديده بعاملين هما العملات الأجنبية المختارة التي تمثل سلة العملات و الأوزان النسبية التي تعطي لكل عملة أجنبية.¹

3. أنواع سعر الصرف :

1.3. سعر الصرف العاجل (le cours comptant):

هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية (بين الزبون و بنكه) مع الدفع و التسليم الفوري للعملتين، خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق أو خلال يومي عمل بعد يوم التي تتم فيه المعاملة. و يتغير هذا النوع من سعر الصرف باستمرار طبقا للعرض و الطلب على هذه العملات.²

2.3. سعر الصرف الآجل (le cours à terme):

هو الاتفاق على شراء الصرف الأجنبي لكن التسليم لا يكون فوريا و إنما مستقبلا، في مثل هذه العقود الآجلة (les contrats forward) يكون سعر صرف العملة ثابتا بغض النظر إلى التغيرات الحاصلة في سعر الصرف بين تاريخ الاتفاق و تاريخ التسليم، و تتراوح مدة هذه العقود ما بين شهر إلى اثنتي عشر شهر لتسليم المستقبلي (تاريخ الاستحقاق).

مثال : اتفق أحد المتعاملين مع البنك لشراء (دولار أمريكي) 100=USD تسلم بعد ثلاثة أشهر من اليوم بسعر 1 USD= 120 DA، و بعد مرور ثلاثة أشهر يحصل هذا المتعامل على 100 USD مقابل

12 000 DA بغض النظر عن السعر الحقيقي لدولار الأمريكي.

- سعر الصرف الآجل يستعمل من طرف المضاربيين حينما يتوقعون ارتفاع سعر العملة التي اشتروها و يتحملون الخسائر إذا كان توقعهم غير صائب.³
- و يعرف أيضا سعر الصرف لأنه السعر الفوري السائد مضاف إليه الفرق بين سعري على العملتين، فإذا كان هذا الفرق موجبا يسمى Report و إذا كان هذا الفرق سالباً يسمى Deport.⁴

4-العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يؤثر في سعر الصرف عدة عوامل نذكرها فيما يلي:⁵

¹ ابن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر 2005-2006، ص12،

² موسليم مريم، "أثر سعر صرف الدولار -الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر"، رسالة دكتوراه، تخصص المالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص05.

³ الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص95.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص105.

⁵ درقال يمنية، المرجع السابق، ص11 و 12.

1-4- التغيرات في قيمة الصادرات و الواردات:

إن انخفاض أو ارتفاع في قيمة الصادرات أو الواردات يؤثر في قيمة سعر الصرف , فإذا حقق الميزان التجاري فائضا فهنا الطلب على العملة المحلية يرتفع , أي إذا كان حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات فإن قيمة العملة ترتفع لأن الطلب عليها زاد.

2-4- التغير في معدلات الفائدة المحلية و الأجنبية:

إن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي هذا إلى ارتفاع قيمتها و العكس صحيح بالنسبة لانخفاض معدل الفائدة.

3-4- التدخلات الحكومية:

تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزي, حيث يتدخل هذا الأخير في سوق الصرف من أجل شراء أو بيع العملة حسب ما يوافق أوضاع السياسة المالية و الاقتصادية.

4-4- التغيرات في معدلات التضخم:

يؤدي ارتفاع التضخم المحلي إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف , مما يجب على السلطات النقدية اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية, أما في حالة الركود ترتفع قيمة العملة في سوق الصرف.

المطلب 02 : وظائف وخصائص سعر الصرف.

1- وظائف سعر الصرف:

1.1. الوظيفة القياسية:

يستعمل سعر الصرف من قبل المنتجين من أجل قياس الأسعار المحلية مع الأسعار السوق العالمية لمختلف السلع و الخدمات , و يعتبر همزة وصل بين مختلف هذه الأسعار, كما يقيس أيضا الفعالية المباشرة لتجارة الخارجية.

2.1. الوظيفة التطويرية:

يؤثر سعر الصرف في تطوير أو تعطيل التجارة الخارجية, فإذا كان سعر الصرف العملة الوطنية أمام العملة الأجنبية مرتفعا فهذا يشجع الأفراد المحليين على استيراد البضاعة الأجنبية و هذا يؤدي بدوره إلى إنعاش الصادرات الأجنبية و زيادة الواردات المحلية, إذن دور سعر الصرف هو تطوير صادرات معينة إلى منطقة معينة, بهدف تشجيع هذه الصادرات أو تعطيل الصناعة و توفير المنتجات عن طريق الاستيراد بسعر أقل من الداخل.

3.1. الوظيفة التوزيعية:

يمارس سعر الصرف الوظيفة التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي لأنه مرتبط بالتجارة الخارجية, و تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي و الثروات الوطنية بين مختلف بلدان العالم. إن غير أي تغير حاصل في قيمة العملة يؤثر على حجم الاحتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

2- خصائص سعر الصرف:

1-2- التحكيم (Arbitrage) :

يقوم وكلاء الصرف بعمليات التحكيم (les opérations d'arbitrage) ما بين أسعار العملات في مختلف المراكز المالية, إذ يقومون بشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض و إعادة بيعها في مركز مالي حيث سعر العملة مرتفع, و ذلك لتحقيق ربح, و تحدد هذه العملية لأن سعر العملة تتغير بشكل مستمر مقارنة مع العملات الأجنبية الأخرى, أي ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة.

للقيام بعملية التحكيم يجب أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر, أما إذا كانت الأسعار نفسها في المركزين الماليين, فلا يوجد ربح جراء القيام بعملية التحكيم و هنا لا يستفيد l'Arbitragiste .

مثال :

لنفترض أن سعر السهم في باريس يساوي 100€ و في نيويورك \$ 175 , و سعر الصرف العاجل هو 1 EUR=1.78 USD إذن l'Arbitragiste يشتري 100 أسهم في نيويورك و يبيع نفس الكمية في باريس, ليحقق الربح الآتي:

$$= 100 * ((1.78\$ * 100) - 175\$) = 300\$$$

2.2. المضاربة (spéculation) :

هو التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين قصد إعادة بيعها في موعد آجل بسعر أكبر من سعر الشراء بناء على توقعات المضارب, لكن من المحتمل أن يتعرض هذا الأخير إلى خسارة ناتجة عن الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع, وهنا المضارب لا يكون في وضعية خطر الصرف و إنما يبحث عنه على أمل أن يحقق ربح.

مثال :

لنفترض أن مضارب أمريكي يتوقع ارتفاع الجنيه الإسترليني بالنسبة لدولار الأمريكي في الشهرين الآتيين, مع العلم أن سعر الصرف العاجل يساوي 1 GBP = 1.568 USD , و أنه يريد أن يضارب بمبلغ 350000 GBP إذن:

➤ يقوم بشراء 350000 GBP في السوق العاجل (le marché au comptant) وانتظار ارتفاع الجنيه الإسترليني .

1. فإذا كان سعر الصرف العاجل يساوي 1 GBP = 1.6 USD إذن المضارب يحقق ربح قدره :

$$(1.6 - 1.568) * 350000 = 11200$$

2. أما إذا كان سعر الصرف العاجل يساوي 1 GBP = 1.5 USD إذن المضارب يحقق خسارة

قدرها:

$$(1.5 - 1.568) * 350000 = -23800$$

3. التغطية (couverture):

يلجأ المتعاملون في التجارة الخارجية إلى عمليات الصرف الآجلة و لهذا يقومون بعملية التغطية للحد من أخطار الصرف على قيمة عائدهم و الخسائر المترتبة عن أسعار الصرف, و بهذا يتفوقون على بيع و شراء الصرف الأجنبي دون أن يكون التسليم فوريا , كما تسهل عمليات التغطية على التجار و المستثمرين على زيادة التجارة الدولية و تدفق الاستثمارات .
ففي حالة التصدير, يقوم المصدر بعمليات الصرف الآجلة لتغطية خسائره التي يتوقعها جراء انخفاض العملة الأجنبية التي يتحصل عليها من التصدير.

مثال:

استوردت مؤسسة أمريكية من مؤسسة فرنسية بضاعة بقيمة EUR 10 000 000 مع التسديد يكون بعد ثلاثة أشهر , مع العلم أن هذه المؤسسة تتوقع تقلبات في سعر الصرف الآجل أي الارتفاع في قيمة الأورو .

➤ إذن عليها أن تقوم بتغطية مدفوعاتها ضد أخطار الصرف , و اتخذت سعر صرف آجل (بعد 3 أشهر) $1 \text{ EUR} = 1.65 \text{ USD}$.

➤ إذن على المؤسسة أن تدفع USD 16 500 000 مهما كان سعر الصرف بعد ثلاثة أشهر.

➤ إذا كان سعر الصرف بعد ثلاثة أشهر يساوي $1 \text{ EUR} = 1.700 \text{ USD}$, إذن هذه المؤسسة حققت ربح قدره $(17\,000\,000 - 16\,500\,000 = 500\,000)$ من خلال استخدامها لعملية التغطية.

المطلب 03 : أنظمة سعر الصرف.

يعتبر نظام سعر الصرف بأنه الإطار القانوني الذي يعمل على نمذجة تذبذبات أسعار الصرف , كما يعرف بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد دور السلطات و المتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي, كما أنه يبين سياسة الصرف المعمول فيها في البلد و لتحديد سعر عملتها, حيث يمكن لهذه السياسة أن تترك قوى السوق هي التي تحدد قيمة سعر الصرف لهذا البلد, كما يمكن أن تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف للاحتفاظ بسعر الصرف في مستوى مأمول.¹

و انقسمت أنظمة أسعار الصرف بمرحلتين هما:

1- أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز :

و يمكن حصر أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز فيما يلي :

1-1 نظام القاعدة الذهبية: (Gold standard)

ساد سعر الصرف الثابت في ظل القاعدة الذهبية ما بين سنة 1870 و سنة 1914 في صورة مسكوكات ذهبية , و "يقصد بقاعدة الذهب العلاقة التي تربط بين عملة متداولة و كمية الذهب المكونة لهذه العملة

¹ جبري محمد, " أنظمة أسعار الصرف و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر و المغرب و السعودية و عمان", مذكرة ماجستير, تخصص نقود البنوك و المالية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, 2006-2007, ص71.

وفقا لنسبة ثابتة بين وحدة النقد و وزن معين و عيار محدد من الذهب¹, و هذه العبارة تعني ربط عملة دولة ما بوزن معين من الذهب, و على هذا الأساس تنشأ العلاقة السعرية محددة و ثابتة بين الذهب و العملات الوطنية لدول المختلفة المشتركة في هذا النظام, و هذا يؤدي إلى تحقيق سعر ثابت للعملات المختلفة ببعضها البعض.

مثال:

1 دولار أمريكي (USD) = 1 غ من الذهب.

1 أورو (EUR) = 5 غ من الذهب.

إذن سعر الصرف بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا هو:

$$1 \text{ EUR} = 5 \text{ USD}$$

و يستلزم هذا النظام توفر الشروط التالية:²

- أن تكون قيمة العملة الوطنية ثابتة بالنسبة لذهب.
- قابلية صرف العملة الوطنية بالذهب أو العكس.
- حرية تصدير و استيراد الذهب.

- نظرية التوازن التلقائي عند دافيد هيوم:

"تقوم هذه النظرية على أساس حرية التبادل الدولي و حرية تحويل العملات في ظل قاعدة الذهب. عندما تحقق الدولة فائضا في ميزان المدفوعات, فإن الذهب يتدفق إلى الدولة فترتفع الأسعار, يؤدي هذا إلى انخفاض صادرات الدولة, و زيادة وارداتها فيعود بذلك التوازن التلقائي و تعود كمية النقود إلى وضعها السابق, و عكس ذلك يحدث عندما تتحقق الدولة عجزا في ميزان المدفوعات"³.

أي نظام قاعدة الذهب يعمل على معالجة التلقائية للاختلال في ميزان المدفوعات, لأن نظام أسعار الصرف الثابتة يعتمد على تغيير هيكل الأسعار الداخلية لاستعادة التوازن, حيث أن خروج الذهب يدل على العجز في الميزان التجاري لميزان المدفوعات و ينتج عنه انخفاض العرض النقدي المحلي و هذا يؤدي إلى انكماش التجارة الخارجية فتنخفض القدرة التنافسية لدولة و تنخفض أيضا أسعار الدخول المحلية, و يؤدي هذا إلى انخفاض المدفوعات (الاستيراد) و تزايد المحصلات (التصدير) حتى يعيد التوازن للميزان التجاري, كما أن الفائض في الميزان التجاري يدل على دخول الذهب إلى الدولة التي تحقق هذا الفائض و يدل أيضا إلى زيادة عرض الكتلة النقدية و يؤدي هذا إلى توسع التجارة الخارجية, أي ارتفاع القدرة التنافسية لدولة و ارتفاع الأسعار و الدخول و يؤثر هذا تزايد الواردات و الانخفاض الصادرات حتى يعيد التوازن الخارجي.

¹د. محمد أحمد الافندي, "نقود و البنوك", مكتبة جامعة العلوم و التكنولوجيا, صنعاء, 2010, ص55.
²موري سمية, "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية", مذكرة ماجستير, تخصص المالية الدولية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, 2009-2010, ص9.
³د. محمد أحمد الافندي, المرجع السابق, ص65.

2-1- نظام حرية الصرف:

لقد ظهر نظام حرية الصرف عندما أصبحت النقود الورقية غير قابلة لتحويل إلى ذهب كما اتبعت الدول هذا النظام و تخلت إنجلترا عن نظام القاعدة الذهبية في 21 سبتمبر 1931 .

ومن خصائص هذا النظام:¹

-عدم إمكانية تحويل العملات الورقية إلى ذهب أو العكس .

-تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.

-تحدد الورقة النقدية بسعر رسمي.

-تعد الورقة النقدية وسيلة المدفوعات و هي ذات قوة إبراء قانونية.

-تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.

في ظل هذا النظام تتحدد أسعار الصرف على أساس تفاعل العرض و الطلب و هو ما عرف بأسعار الصرف الحرة, و أن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف بدلالة العرض و الطلب تقي عدم الحاجة إلى الذهب لتسوية المدفوعات الخارجية الناتجة عن العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول , و بهذا يقوم البنك المركزي بإعفاء من مهمة حماية الرصيد الذهبي لدولة , لكن في حالة استمرارية تقلبات أسعار الصرف يجب على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف من حدة هذه التقلبات في سعر العملة الوطنية.²

3-1- نظام الرقابة على الصرف :

ظهر نظام الرقابة على الصرف أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في الفترة 1929 – 1933 عندما بدأت ألمانيا و دول أوروبا الوسطى و دول أمريكا اللاتينية في تطبيقه , واضطرت الدول لتطبيقه نتيجة الحروب العالمية و الأزمات الاقتصادية.

ويقصد بالرقابة على الصرف "هو عبارة عن إشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي , أي الرقابة على عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه في هذه الدولة".³

و تستعمل الرقابة على الصرف كأداة للمحافظة على قيمة المرتفعة للعملة الوطنية و علاج الخلل في , ميزان المدفوعات و المحافظة على توازنه, من خلال التحكم في بيع و شراء العملة الأجنبية, و الحد من الواردات الغير ضرورية و ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال من الدولة و زيادة إيرادات خزينة الدولة و عزل الاقتصاد القومي عن الخارج.

¹ جيوري محمد, المرجع السابق, ص74-75.

² نفس المرجع أعلاه, ص74-75.

³ نفس المرجع أعلاه, ص 75.

و يتمثل نظام الرقابة على الصرف في تدخل السلطات النقدية في التأثير على العرض و الطلب لصرف الأجنبي , بحيث لا تسمح للمقيمين بشراء و بيع النقد الأجنبي إلا بوجود قيود و شروط, أي لا يمكن لشخص أن يقوم بتسوية مدفوعاته مع الخارج إلا بترخيص من السلطات النقدية له.

و تتلخص قواعد هذا النظام فيما يلي:¹

-عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في قواعد منظمة تضعها الدولة.

-إخضاع حركة التصدير و الاستيراد للصرف الأجنبي لقواعد معينة.

1-4- نظام استقرار أسعار الصرف:

بإنشاء صندوق النقد الدولي الجديد أتى نظام بروتن وودز في أواخر الحرب العالمية الثانية بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار أسعار الصرف, ويقوم هذا النظام على الدعائم الأساسية التالية:²

1- نظام الصرف بالذهب :

و تمثلت أهداف هذا النظام بالتزام كل دولة بتحديد القيمة الثابتة لعملتها, أي تحديد سعر الصرف عملتها بالنسبة لدولار الأمريكي و قيمتها بالنسبة للذهب أيضا, حيث ألزم على الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت هو 35 دولار للأوقية (once) أي 31غرام من الذهب, كما أن الذهب و الدولار و العملات الأجنبية قابلة لتحويل لدولار .

2- مركز النقدي الدولي:

و تمثلت أهداف النظام النقد الدولي في المحافظة على أسعار الصرف المعلنة و عدم ارتفاعها أو انخفاضها عن 1% من أسعار الصرف التعادلية, و القيام بضبط و التأمين على ثبات سعر الصرف و استقراره بين مختلف العملات , و تقديم المساعدات لتصحيح الخلل المؤقت في موازين المدفوعات , أي إذا تعرضت دولة من دول الأعضاء لاختلال في موازين المدفوعات , سوف يقوم هذا المركز بتقديم العون لهذه الدولة لتصحيح هذا الاختلال و ذلك من خلال استعمال الموارد المالية التي قام بتخصيصها الصندوق لهذا الغرض دون اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة أو فرض القيود على المدفوعات الدولية, فإذا كان الاختلال جوهريا لدول الأعضاء فقد سمحت نظام بروتن وودز لهذه الدولة أن تقوم بإجراء تخفيض لعملتها بنسبة 10% دون اللجوء إلى الصندوق, ففي هذه الفترة أنشأ البنك الدولي للتمير و التنمية (BIRD) كما انبثقت فكرة إنشاء المنظمة العالمية لتجارة .

• النظام النقدي الدولي (SMI):

"هو مجموعة من التنظيمات العملية الخاصة بمختلف الهيئات المالية التي تمكن من تحويل عملة دولة ما مقابل عملة لدولة أخرى , لكي تتم المبادلات التجارية بين الدول لمختلف السلع و الخدمات , ويتشكل هذا النظام من مختلف العمليات المالية كإقراض و الاستثمار و التوظيف بين مختلف الدول."³

¹ نفس المرجع أعلاه, ص75.

² نفس المرجع أعلاه, ص77.

³ A. CHALANDON , « le système monétaire international » , édition CES , Paris, 1996, p52.

• صندوق النقد الدولي: (FMI)

"هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي , أي نظام المدفوعات الدولية و أسعار الصرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة, حيث أنه يستهدف منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة , وهو الصندوق الذي يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات."¹

2- أنظمة الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز :

بعد انهيار نظام بريتون وودز تعددت أنظمة الصرف و يمكن ذكرها فيما يلي :

2-1-1- نظام سعر الصرف الثابت:

يقصد بهذا النظام على أنه " تثبيت سعر الصرف بحيث يكون غير قابل لتعديل , ويتحدد بقيمة ثابتة تجاه عملة التثبيت (في الغالب الدولار الأمريكي) , و الهدف من ذلك هو الوصول إلى درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية."² في ظل هذا النظام يمكن تثبيت سعر العملة إلى:

2-1-1-1- عملة واحدة:

يقصد به ربط سعر صرف عملة بلد بعملة دولية تتميز بسلطة و قوة و استقرار و أمانة كالدولار الأمريكي.

2-1-1-2- سلة من العملات :

يقصد به ربط سعر الصرف عملة بلد بسلة من العملات التي تتميز بقوة و عادة ما تكون عملات الشركات التجاريين أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

و لسعر الصرف الثابت بعض المزايا و العيوب نذكرها فيما يلي:³

• المزايا:

- يعمل على تخفيض الصدمات الخارجية للدخل المحلي و الأسعار .
- تخفيف خطر سعر الصرف و التقليل من تكاليف التجارة الدولية .
- دعم التبادل العالمي للسلع و الخدمات وتنشيط الاستثمارات المباشرة و استثمارات المحفظة.
- يقوم بإحداث تغييرات في اقتصاد الدولة و بهذا يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات .
- إذا تم ربط عملة بلد بسلة من العملات تمتاز باستقرار و قوة , يؤدي هذا إلى زيادة ثقة بلدان العالم في تعاملهم التجارية و الرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.

• العيوب:

-في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تتغير الاحتياطات النقدية و كذا الأسعار المحلية في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات.

¹ لطرش ذهبية، الملتقى العالمي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية".

² مارك ستون و آخرون , "أنظمة سعر الصرف, ثابتة أو معومة", مجلة التمويل و التنمية, 2008, ص 42 – 43.

³ نوحه سلمى, المرجع السابق, ص 17-18.

في هذا النظام تجد الدولة صعوبة في تخفيض عملتها مع إمكانية عدم الحصول على ترخيص من صندوق النقد الدولي للقيام بتخفيض عملتها.

2-2- نظام سعر الصرف المعموم:¹

في هذا النظام يتحدد سعر الصرف بكل حرية في سوق الصرف و تتغير قيمة العملة إما بالهبوط أو الصعود و ذلك حسب قوى العرض و الطلب عليها, كما يسمح هذا النظام بتحرير السياسات الاقتصادية من قيود سعر الصرف , ويسمح لسلطات بإعداد سياسة ملائمة حسب المؤشرات الاقتصادية لهذا البلد , ففي حالة الخلل في ميزان المدفوعات تقوم السلطات بالاتخاذ سياسات ملائمة لعلاجها من خلال الحد من الواردات و تغيير مستويات الأسعار وكذلك تغيير مستوى الدخل و أسعار الفائدة وقيام بوضع قيود على مستوى رؤوس الأموال , فالتغيرات في مستوى أسعار ينتج عنه التغير في سعر الصرف الذي ينعكس بدوره في التأثير على قيمة الصادرات و الواردات و كذا انتقال رؤوس الأموال.

لقد قامت العديد من الدول الصناعية بتبني هذا النظام حيث تشكل معاملتها ثلاثة أرباع حجم التجارة الدولية , ويمكن أن نميز بين نوعين من نظام التعويم:

2-2-1- التعويم النظيف:

في هذا النظام لا يتدخل البنك المركزي في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين, ويتحدد طبقاً لشروط العرض و الطلب في سوق الصرف, ويتأثر سعر الصرف حسب توقعات و الحاجات المختلفة للمتعاملين في السوق.

2-2-2- التعويم الغير نظيف:

في هذا النظام يتدخل البنك المركزي و السلطات النقدية لمنع التقلبات في سعر الصرف كي لا تتجاوز حدا معيناً لأن هذه التقلبات المفرطة تؤدي إلى إحداث ضرر بالنظام النقدي الدولي و بالعملات الأخرى. و لسعر الصرف المعموم بعض المزايا و العيوب نذكرها فيما يلي:²

• المزايا:

- يوفر هذا النظام ميزة استقلالية السياسة النقدية للبلدان .
- في هذا النظام يتعادل ميزان المدفوعات تلقائياً , ففي حالة فائض لميزان المدفوعات تتحسن قيمة العملة نتيجة ارتفاع الطلب عليها , و بالتالي تضعف القدرة التنافسية و هذا يؤدي إلى نقص ذلك الفائض و بالتالي يتعادل ميزان المدفوعات.
- يساعد النظام على التكيف مع الصدمات الخارجية.
- يساعد أيضاً على التقليل من الحاجة لحيازة الاحتياطات الدولية.
- يعمل على الحد من المضاربة برؤوس الأموال في المدى القصير.

• العيوب:

- التقلبات المفرطة لسعر الصرف تدخل عنصر الشك و عدم اليقين في مجال الاستثمارات و التجارة و بالتالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

¹موري سمية, المرجع السابق, ص13.

²دوحة سلمى, المرجع السابق, ص28-29.

-نظام سعر الصرف العائم هم المصدر لتضخم المستورد أي تحركات سعر الصرف هي أحد العوامل الرئيسية المفسرة للضغوط التضخمية في الاقتصاديات المفتوحة على الخارج.

المبحث الثاني: أسواق الصرف.

يقوم المتعاملون الاقتصاديون بعمليات التصدير و الاستيراد قصد تلبية حاجتهم , ويحتاجون في هذه العمليات إلى العملات الأجنبية قصد تسوية المدفوعات و المقبوضات من الدول الأجنبية , و لذلك فهم بحاجة إلى مركز تباع و تشتري فيه هذه العملات الأجنبية في أي وقت و في أي مكان.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة سوق الصرف من حيث وظائفه و أنواعه و المتعاملين فيه

المطلب 01 : مفاهيم أساسية حول سوق الصرف.

1- تعريف سوق الصرف:

"هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة , ولكن هذا المكان ليس محدودا بحيز جغرافي , و إنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة"¹.

و يقصد أيضا المكان الذي يتبادل فيه العملات الدولية المختلفة, عن طريق أجهزة التلفون و الفاكس و الشبكة الاتصالات العالمية داخل غرف التعامل في الصرف الأجنبي , و هذا السوق غير منظم أي لا يوجد مكان محدد للقيام بالتعامل على العملات المختلفة .

2- وظائف سوق الصرف:

1-2- التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي:

تتقلب أسعار الصرف باستمرار و ذلك لظروف معينة , و هذا يدفع الشخص للجوء إلى عملية التغطية نتيجة لتعرضه لأخطار الصرف تكمن هذه الأخطار في خطر دفع أكثر أو تسلم أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية , وتعرف التغطية بالتحوط و الحماية من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف , وذلك من خلال شراء أو بيع الصرف الأجنبي في سوق الصرف بحيث يكون التسليم مستقبلا و بثمن فوري عن طريق البنك التجاري لقاء فائدة معينة.

2-2- المضاربة:

هي عكس عمليات التغطية , لأن في التغطية الشخص يتعرض للخطر, أما في المضاربة الشخص لا يمثله أي خطر و إنما هو الذي يخاطر من أجل الاستفادة من فروقات سعر الصرف , أي شخص هنا يضع نفسه في الخطر و ذلك لما توقعه في المستقبل بأن يستفيد من التغيرات الحادثة في السعر العاجل لإحدى العملات , حيث أن المضاربون يجدون السوق الآجل لتحقيق الربح و ذلك عن طريق شراء العملة التي سترتفع أسعارها في المستقبل للقيام ببيعها.

2-3- تسوية المدفوعات الدولية :

يتم تسوية مختلف الحسابات الدولية المتعلقة بمبادلة السلع و الخدمات أو التحويلات الخارجية أو الداخلية في سوق الصرف و الذي يساعد المتعاملين في مبادلة عملتهم بعملة البلدان التي قاموا بالتبادل معها.

¹طاهر لطرش , المرجع السابق , ص95.

2-4-التحكيم:

في عملية التحكيم لا يمثل الشخص أي خطر, لأنه يقوم بشراء العملات في سوق التي يكون سعر عملتها منخفض و ذلك لتحقيق ربح, وتسمح عملية التحكيم بالقضاء على فروقات في سعر العملة في الأسواق المختلفة و إعادة التوازن لها.
يوجد وظائف أخرى لسوق الصرف من غير الوظائف التي ذكرناها سابقا وهي:¹

- تقديم الائتمان :

يمنح سوق الصرف الائتمان للمتعاملين فيه من خلال البنوك التجارية وعادة ما يمنح المصدرون ائتمان لمدة ثلاثة أشهر للمستوردين لتسديد التزاماتهم عن عمليات الاستيراد ونظرا لحاجة المصدرون لهذه الأموال سوف يذهبون إلى البنوك التجارية لخصم أموالهم, و هذا يعني أن البنوك التجارية تمنح للمستوردين ائتمان لمدة ثلاثة أشهر.

- تقديم تسهيلات:

تساعد التسهيلات المقدمة للمصدرين و للمستوردين من سوق الصرف على تجنب الأخطار الحادثة في سوق الصرف, أي ما يحدث لقيمة العملة من انخفاض و ارتفاع.

3- عوامل تطور سوق الصرف الأجنبي:

لقد حققت أسواق أسعار الصرف توسعا و تطور كبيرا في بداية الثمانينات نتيجة لتزايد حجم الاستثمار و التبادل بين الدول, و أسهم هذا التوسع و التطور في زيادة الحجم التبادل التجاري و تحويلات رؤوس الأموال و كذلك زيادة تحركات للقوى العاملة و المنظمين الاقتصاديين.

من العوامل التي ساعدت على تحقيق هذه التطورات هي:²

- ارتفاع التداول التجاري للبتروال بين الدول العالمية أدى إلى توسع سوق الصرف, حيث تجاوزت أسعار البتروال 55 دولار للبرميل الواحد في الربع الأول من عام 2005 .

-العولمة الاقتصادية وكذلك انفتاح الاقتصاديات القومية في شرق أوروبا و آسيا و دول العالم الثالث.

-زيادة قيم الاستثمارات و حجم التبادل التجاري للسلع و الخدمات .

-تطور التكنولوجيا للأجهزة و الشبكات ساعد في استمرارية النشاط لصرف الأجنبي.

-ظهور أسواق جديدة للاستثمارات المالية الدولية التي ساعدت العملاء على التأكد في معاملتهم الاقتصادية, و من هذه الأسواق هي أسواق المشتقات للعقود الآجلة Forwards و المستقبلية Futures و الخيارات Options و المقايضات Swaps .

-بروز أسواق Eurodollar في أوائل الخمسينات القرن الماضي , و التي أدت إلى دخول أموال كثيرة محولة إلى الدولار الأمريكي من أوروبا الشرقية , و زيادة الأرصد لدولار الأمريكي ساعد هذا على زيادة الأرباح المصرفية .

¹أ.د.محمد إبراهيم عبد الرحيم, "اقتصاديات النقود و البنوك", دار التعليم الجامعي , الطبعة الأولى, 2015, ص288.

²الدكتور هوشيار معروف, "تحليل الاقتصاد الدولي", دار جرير لنشر و التوزيع, الأردن , 2006, ص 283 .

-زيادة فعالية الأسواق البنكية Interbank market للعملات الأجنبية الموجودة في لندن ونيويورك .

4- الآثار الاقتصادية للتعامل في أسواق العملات الأجنبية:

تحدث المعاملات في أسواق العملات الأجنبية عدة آثار اقتصادية, وهذه الآثار هي:¹

-التأثير على قيمة العملات المتداولة .

-التأثير على قيمة الاحتياطيات الأجنبية.

-التأثير على حركة التجارة الدولية.

-التأثير على ميزان المدفوعات.

و يمكن شرح هذه الآثار فيما يلي:

4-1- التأثير على قيمة العملات المتداولة :

يؤدي بيع و شراء العملات الأجنبية , و عمليات المضاربة , و التعامل الحاضر و الآجل و المستقبل على العملات الأجنبية إلى إحداث تقلبات في أسعارها نتيجة لزيادة قوى العرض و الطلب عليها.

4-2- التأثير على قيمة الاحتياطيات الأجنبية:

يقوم البنك المركزي باحتفاظ باحتياطيات من العملات الأجنبية لمواجهة الالتزامات العاجلة أو الطارئة , و الهدف من هذه الاحتياطيات هي مواجهة المخاطر التي تنتج تقلبات قيمة العملات .

4-3- التأثير على حركة التجارة الدولية:

إن التعامل بالعملات الأجنبية و التغيرات الحاصلة فيها تؤثر على التبادل التجاري, أي حركة الصادرات و الواردات لمختلف السلع و الخدمات , لأن العملة التي ترتفع في ظل المعاملات الدولية , تؤدي إلى زيادة تكاليف المدفوعات و هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الدولة المصدرة لهذه العملة , ويحدث العكس في العملة التي ترتفع في ظل المعاملات الدولية.

4-4- التأثير على ميزان المدفوعات:

إن التغير الحاصل في أسعار العملات في الأسواق النقدية تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض بعض العملات , و هذا يؤدي إلى التأثير على ميزان المدفوعات , و يمكن لتغير لأسعار الصرف أن يترتب عنها زيادة قيمة المدفوعات من الواردات و التي تفوق المقبوضات من الصادرات , و هذا يؤدي إلى حدوث عجز ميزان المدفوعات و خاصة الميزان التجاري.

5- المخاطر الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية:

أغلقت السلطات النقدية في عام 1974 بنك فرانكلين ناشيونال الموجود في نيويورك و بنك هيرشبات في ألمانيا و ذلك لسبب التعامل بالعملات الأجنبية , حيث قامت إدارة البنوك إلى وضع الضوابط و الأسس التي تنظم التعامل في سوق العملات.² و من أهم المخاطر الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية هي:³

¹حمدي عبد العظيم, "التعامل في أسواق العملات الأجنبية", مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي, القاهرة , 1996, ص30.

²نويوة عمار, "التسيير المالي و الدولي", المطبوعات الجامعية, جامعة الحاج لخضر باتنة, 2014, ص34.

³هاني عرب, "المالية الدولية", ملتقى البحث العلمي, 1429هـ, ص56.

1-5- مخاطر الائتمان:

و هو خطر عدم تسديد و عدم الوفاء بالالتزامات من طرف المتعامل معه في وقت المتفق عليه, كما أنه يمكن التقليل من هذه الأخطار عن طريق مراقبة مجموع المبالغ التي منحت للأطراف كائتمان و ذلك لتميز بين المبالغ التي الائتمان منحت في عمليات التعامل بالعملات و المبالغ الائتمان التي منحت في عمليات السوق النقدي.

2-5- مخاطر السعر:

تنقسم مخاطر الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية إلى:

1-2-5- أسعار الفوائد على العملات:

تؤثر أسعار الفوائد على العملات على عمليات السوق النقدي عندما يكون هناك اختلاف في مواعيد الاستحقاق بين عمليات الإقراض و الاقتراض, و عندما يكون اختلاف تواريخ شراء و بيع العملة في عمليات المبادلة, و سبب هذه المخاطر هو الاحتمال ما لم يكن متوقع في أسعار الفائدة خلال الفترة التي تكون فيها المبالغ أو التواريخ غير متطابقة.

2-2-5- أسعار العملات نفسها:

ينتج هذا الخطر نتيجة تطابق الاحتمالات المتوقعة في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بالأوضاع.

3-5- مخاطر السيولة:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم الحصول على الأموال عند الحاجة إليها, و ذلك من خلال عدم تطابق بين التدفق النقدي لعمليات التبديل و عمليات السوق النقدي و المراكز المحتفظ بها بالعملات.

المطلب 02: أنواع سوق الصرف الأجنبي.

يوجد نوعين من سوق الصرف و هما:¹

1- الأسواق الفورية (الآنية أو العاجلة):

يستخدم سعر الصرف العاجل في المعاملات التي تجري في هذا السوق, و يجب أن يتم استلام ودفع الصرف الأجنبي بحدود يومين بعد اليوم الذي تم إبرام فيه الصفقة, هذه الفترة تسمح للمتعاملين بالتزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة و المدينة, و يسمى سعر الصرف الذي تتم به المعاملات في هذا السوق بالسعر الفوري. تتدفق رؤوس الأموال في السوق الصرف الفوري بطريقة مستمرة خلال يوم نتيجة التغيرات الحادثة في الطلب و العرض على العملات في السوق, و المتعاملون الذين يقومون بالطلب على هذه العملات هم:

- المقترض للعملات الأجنبية.

- المستثمرون الأجانب.

- المقيمين و السياح المتوجهين للخارج.

- الأشخاص الذين يقومون باقتناء السلع و الخدمات التي تحتاج في تسديدها إلى العملات الأجنبية.

أما عارضي العملات الأجنبية يكون من طرف :

¹موري سمية, المرجع السابق, ص 18 و 19.

- الأشخاص الذين يقومون ببيع السلع و الخدمات التي تحتاج إلى العملات الأجنبية.
- المقرضين للعملات الأجنبية.
- السياح و الأجانب العائدين لبلدانهم.
- المضاربون أو المستثمرون الذين يحولون عملاتهم المتحصل عليها من اجل تحقيق الربح.

2- الأسواق الآجلة:

يتم التعامل في هذه الأسواق بأسعار الصرف الآجلة, و يقصد بالمعاملات الآجلة هي تلك المعاملات التي يجري فيها الاتفاق الحالي على بيع و شراء كميات محدودة من العملة الأجنبية لكن التسليم يكون في زمن لاحق , و يتم التحديد في العقد سعر العملة و تاريخ تسليمها , وتتراوح المدة ما بين تاريخ العقد و تاريخ استلام العملة إلى مهل معيارية (300 يوم , 90 يوم, 60 يوم, 180 يوم أو سنة), و الهدف من القيام بالعمليات الآجلة هو تجنب الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف.

3- عمليات سواب العملة: ¹(Swap de devise)

يقصد السواب بأنه اتفاقية لمنح القروض بين بلدين أو أكثر , و الهدف من استخدام لغرض استبدال عملة وطنية بعملة أجنبية. بدأ التعامل بسواب في بداية السبعينات (1971) , حينها تم الانتقال من نظام الأسعار الصرف الثابتة إلى نظام أسعار الصرف المعومة, و ذلك على أساس التعامل بالعقود الآجلة , و لجأ الصرافون إلى مبادلات السواب (swap) بهدف تجنب الدخول في المخاطرة لأسعار الصرف , و الذين يلجئون إلى عملية السواب يسمون صرافي السواب , و هم الذين يقومون باقتراض عملة نقدية لفترة قصيرة أو إقراض عملة نقدية أخرى بنفس المبلغ أي المكافئ له و نفس الفترة السابقة.

المطلب 03: المتعاملون و أوضاعهم في سوق الصرف الأجنبي

إن أي شخص يتعامل في سوق الصرف الأجنبي يعتبر من عملائه , و نجد من هؤلاء العملاء كالبنوك المركزية و البنوك التجارية و السماسرة و المؤسسات المالية و الغير المالية.

1- المتعاملين في سوق الصرف:

المتعاملين في سوق الصرف هم:

1-1- البنوك المركزية:

تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف لحماية العملة المحلية لأنه مسؤول عن سعر صرف العملة , و يقوم البنك المركزي بتنظيم الاحتياطات البلد من الصرف الأجنبي و مراقبة حركة رؤوس الأموال .

كما يعمل البنك المركزي على "القيام بعمليات السوق¹ المفتوحة على العملات الأجنبية و من جهة أخرى تتدخل من أجل تعديل سعر العملات الصعبة و حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولاً عن سعر صرف العملة"¹.

¹درفال يمينة, المرجع السابق, ص27.

في ظل النظام المعموم يقوم البنك المركزي للدولة بتدخل في سوق الصرف للحفاظ على عملته المحلية من خلال شراء أو بيع أو بيع العملة الأجنبية , ففي حالة زيادة الطلب على العملة المحلية يقوم البنك المركزي في سوق العملات بشراء العملات الأجنبية وبيع العملات الوطنية , و يقوم أيضا ببيع العملات الأجنبية و شراء العملة المحلية في حالة زيادة الطلب على العملات الأجنبية في السوق.²

2-1- البنوك التجارية و المؤسسات المالية :³

1-2-1- البنوك التجارية و المؤسسات المالية داخل السوق:

تتدخل البنوك التجارية و المؤسسات المالية داخل السوق كوسيط لعملائها داخل السوق , حيث تقوم في مكانهم بشراء و بيع العملات الأجنبية داخل السوق اللازمة و ذلك للقيام بعمليات التصدير و الاستيراد , و لكن التعامل في السوق كون باسمهم أو بالنيابة عنهم. تتدخل أيضا البنوك التجارية و المؤسسات المالية لحسابها الخاص, فهي تشتري العملات الأجنبية من عملائها و تباع لهم العملات الأجنبية و ذلك لتحقيق أهداف معينة كتصحيح أوضاعها بما يتناسب و السياسات الموضوعه لها , و إدارة سيولتها و تغذية حساباتها وفق الأسس الموضوعه من قبل إدارتها.

1-2-2- البنوك التجارية و المؤسسات المالية خارج السوق:

يتم تدخل البنوك التجارية و المؤسسات المالية عن طريق وسيط الموجود في السوق , حيث يقوم البنك بالاتصال بهذا الوسيط في السوق , حيث يقوم البنك بعرض العملة من أجل بيعها أو الطلب عليها من أجل شراءها بسعر معين, فيقوم الوسيط عندئذ بالاتصال مع البنوك الأخرى في السوق مقدما العرض لها و إذا تم قبول هذا العرض وفق سعر معين فإن الوسيط يقوم بإجراء العملية و تبليغ البنك بذلك, و يأخذ الوسيط عمولة جراء تنفيذه لهذه العملية .

3-1- السماسرة:

يتدخل السماسرة في سوق الصرف كوسيط بين البنوك و المتعاملين الموجودين في سوق الصرف و ذلك بجمع الأوامر المتعلقة بشراء و بيع العملات الصعبة , و يقون بالاتصال بالبنوك لإعطائهم المعلومات حول الأسعار الحالية الموجودة في السوق و مساعدة البنوك على شراء و بيع العملة الصعبة.

1-4- المؤسسات الغير المالية:

تقوم المؤسسات الغير المالية بدخول إلى السوق الصرف لغرض نشاطاتها التجارية أو الاستثمارية , فتقوم بشراء و بيع و استثمار العملات الأجنبية إما بطريقة مباشرة أو عن طريق البنك أو المؤسسات المالية التي تتعامل معها.

¹ين عيني رحيمة, المرجع السابق, ص49.

²الدكتور ماهر كنج شكري, مروان عوض, "المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين نظرية و التطبيق", نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية , الأردن, 2004, ص201.

³نفس المرجع أعلاه, ص199 و 200.

5-1- الأفراد:

إن تطور أجهزة الحاسوب والشبكات الإلكترونية جعل هذا في ظهور شركات متخصصة في التعامل بالعملات الأجنبية , و تقوم هذه الشركات بالترخيص رسميا على التعامل بالعملات الأجنبية من خلال قيام المتعاملين بتوديع أموالهم في بنك معتمد ويكون هذه الأموال منفصلة عن أموال الشركات المذكورة, و يفوض للمتعاملين بالبنك بأن يدفعون مقابل العملات المبيعة و قبض ما تم شراءه من العملات , حيث تتوفر أجهزة الحاسوب و الانترنت يستطيع أي فرد موجود في العالم أن يتعامل بالعملات الأجنبية و ذلك بمبلغ لا يزيد عن 1000 دولار للصفقة.¹

2- أوضاع المتعاملين في سوق العملات :²

1-2- الوضع المتوازن Squared position:

"و يكون هذا الوضع عندما تكون المشتريات و المبيعات المتعامل من أية عملة في نهاية كل يوم عمل متساوية".

2-2- الوضع الطويل Long position:

"و يسمى بالوضع المشتري و هو عندما يكون ما تم شراءه من عملة معينة أكثر مما تم بيعه من نفس العملة".

3-2- الوضع القصير short position:

"و يسمى بوضع البائع و هو عندما يكون ما تم بيعه من عملة معينة أكثر مما تم شراءه من نفس العملة".

3- العملات الصعبة المتعامل بها دوليا:

هي العملات التي يتم استعمالها في المدفوعات الدولية و تعتبر كاحتياطي الصرف نظرا لاستقرار قدرتها الشرائية , و من هذه العملات هي:³

1-3- الجنيه الإسترليني: Le livre sterling

استعمل الجنيه الإسترليني أثناء الحرب العالمية الأولى في تسديد المدفوعات الدولية, و كانت الدول تستعمل في تسديد الالتزامات الذهب أو الجنيه الإسترليني فقط, لأن إنجلترا كانت لها قوة اقتصادية كبيرة و ثقة عالمية بسبب تدفق الاستثمارات منها و تدفقت الواردات إليها و كذلك استناد الإسترليني لقاعدة الذهب الدولية , و استعمل كأداة لتمويل السيولة الدولية .

ومع الخروج عن القاعدة الذهبية أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية , انتهت إمكانية تحويل الجنيه إلى ذهب , فأصبح عملة ورقية فقط.

¹ نفس المرجع أعلاه, ص 201.

² خالد الراوي و آخرون , "نظرية التمويل الدولي", دار المناهج لنشر و التوزيع, الطبعة الثانية, 2017, ص 472.

³ بن عيني رحيمة, المرجع السابق, ص 34.33

و خلال الحرب العالمية الثانية تعرض الجنيه الإسترليني لأزمات متعاقبة بسبب الآثار السلبية و الخسائر التي واجهت انجلترا في هذه الحرب مما أدى إلى هبوط رصيدها الذهبي و التخلي عن الصدارة ليحتل الدولار الأمريكي مكانه.

-2-3 الدولار الأمريكي: Le dollar American

بعد الحرب العالمية الثانية احتاجت أوروبا إلى المعدات الأمريكية بسبب المشاريع, و هذا ما أدى إلى زيادة الصادرات الأمريكية حتى حقق ميزانها التجاري فائضا و ارتفع رصيدها الذهبي إلى 23 مليار دولار سنة 1957م , و استمر الفائض في ميزان المدفوعات الأمريكية والعجز في موازين المدفوعات الأوروبية , و هذا ما أدى إلى زيادة قيمة الدولار و أصبح الدعامة الأساسية لتجارة الخارجية و الذي تراجع أمامه الذهب و الجنيه الإسترليني إلى المرتبة الثانية.

-3-3 وحدة العملة الأوروبية: EURO

ظهر الأورو كعملة صعبة عندما تطورت السوق الأوروبية حيث تمثلت تجارتها الخارجية 7% عالميا و أصبحت كقوة اقتصادية عالمية ثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي , و ازدادت علاقتها الاقتصادية الدولية , و لقد ساهم أيضا في حل مشكلة السيولة الدولية.

-4-3 الين الياباني:

ظهر كعملة صعبة بسبب التطور الهائل للاقتصاد الياباني و تطور العلاقات الخارجية لليابان حيث تمثل تجارتها الخارجية 8% عالميا.

المبحث الثالث: النظريات المحددة لسعر الصرف.

تتمثل هذه النظريات في:

المطلب 01: نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى و قام بصياغتها الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل سنة 1922 الذي كان يبحث عن تقييم أسعار العملات الدول التي هاجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب , أي بتحديد سعر كل عملة بالنسبة لعملة أخرى بعيدا عن الذهب وهذا هو أساس ظهور النظرية تعادل القوة الشرائية , و هي تقوم على الفكرة أن سعر التعادل بين العملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى.¹ و قد شرح جوستاف كاسل كامل فكرته في قوله "إن استعدادنا لدفع مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يكون راجع لحقيقة أن هذه العملة تملك قوة شرائية على السلع و الخدمات في البلد الأجنبي و بالمقابل فنحن نعرض القوة الشرائية على السلع و الخدمات في بلدنا, و إن تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف أساسا على القوة الشرائية النسبية في البلدين"².

فرضيات النظرية:

الفرضيات التي تنص عليها النظرية هي:

- الأسواق المالية تكون في حالة تامة و كاملة, أي غياب المراقبة الإدارية لهذه الأسواق و أيضا تكاليف المعاملات و الضرائب.
- سوق السلع في حالة تامة, أي غياب الرسوم الجمركية و تكاليف الصفقات.
- بنية الاستهلاك للأعوان الاقتصاديين تكون متماثلة لكل الدول.

لهذه النظرية صيغتين هما:

1- الصيغة المطلقة: La PPA absolue

تقاس تعادل أو تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين بالنسبة مستوى الأسعار في هذين البلدين يساوي سعر الصرف التعادلي بين عمليتي هذين البلدين حسب الصيغة التالية:

$$e = \frac{p^*}{p}$$

حيث:

e : يمثل تعادل القوة الشرائية المطلقة.

P : يمثل مؤشر الأسعار في البلد المحلي.

P^* : يمثل مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي.

هذه العبارة تعني أن وحدة واحدة من العملة المحلية يجب أن تكون لها نفس القوة الشرائية في كل بلدان العالم , ويعتمد هذا النموذج على قانون السعر الواحد The law of one price, و يعني أنه إذا كانت

¹سمية زيرار, "أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر", رسالة دكتوراه, جامعة أبو بكر بلقايد, الجزائر, 2013-2014, ص33.

²بلحشرش عائشة, "سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري", أطروحة دكتوراه, تخصص نقود المالية و البنوك, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, 2013-2014, ص48.

التجارة الدولية الحرة سيؤدي هذا إلى تساوي أسعار السلع في أماكن العالم المختلفة و إلا ظهرت فرص للمراجحة (arbitrage) يمكن استغلالها من قبل المضاربين. تعمل هذه النظرية في ضمن الأسواق الكاملة لأنها تهمل مصاريف و تكاليف النقل , الجمارك, و المصروفات الأخرى.¹ مثال:

إذا كان سعر الطن من الفولاذ يساوي 1000 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و 5000 أورو في فرنسا , إذن تعادل القوة الشرائية المطلقة يساوي:

$$e = \frac{5000}{1000} = 5 \text{ EUR.}$$

إذن سعر الصرف هو: 1 USD = 5 EUR

نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة لا يمكن مراقبتها عمليا لهذا تنقص استعمالها كمنظية لتحديد سعر الصرف و هذا لوجود عدة أسباب:²

- الاختلاف في أذواق المستهلكين في البلدان.
- تكاليف تبادل السلع تجعل المضاربة مكلفة كتكاليف النقل و الضرائب
- الاختلاف في تركيبة السلع و الخدمات من بلد لآخر و هذا ما سبب تغيير نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة بتعادل القوة الشرائية النسبية.

2- الصيغة النسبية: La PPA relative

" النموذج النسبي يستخدم مفهوم التغير في مستوى الأسعار و ليس مستويات الأسعار نفسها, هذا يعني أن سعر الصرف بين عمليتي بلدين ما يجب أن تتعدل لتعكس التغير في مستويات الأسعار بين هذين البلدين"³.

هذا يعني أن القوة الشرائية النسبية تهتم بالتغيرات الزمنية لسعر الصرف التوازني و يعني كذلك التغيرات في سعر الصرف تساوي التغيرات النسبية بين الأسعار الوطنية و الأسعار الأجنبية, أي التغيرات النسبية في سعر الصرف تساوي الفرق بين التضخم المحلي و التضخم الأجنبي.

فترى في هذه الحالة أن هناك علاقة بين سعر الصرف و مستوى الأسعار تسمى القوة الشرائية النسبية حيث:⁴

$$de / e = dP / P - dP^* / P^*$$

¹الخالد الراوي و آخرون, المرجع السابق, ص473.

²سي محمد فايزة, "اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر", مذكرة ماجستير, تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, 2014-2015, ص44.

³الخالد الراوي و آخرون, المرجع السابق, ص473.

⁴بوزاهر سيف الدين, "أسعار الصرف و أسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العملة الهولندية", مذكرة ماجستير, تخصص نقود المالية و البنوك, جامعة تلمسان, الجزائر, 2010-2011, ص13.

إذن معدل تغير سعر الصرف يساوي فروق معدلات التضخم أي:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

هذه العبارة تعني أن الفرق في مستويات التضخم بين الفترتين 1 و 2 يساوي التغير في سعر الصرف العملتين خلال نفس الفترة و في حالة عدم التساوي هذا يدل على وجود فرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح وذلك من خلال شراء العملة بسعر منخفض و بيعها بسعر مرتفع , و حينما يتم ارتفاع عمليات المضاربة سيعيد سعر الصرف إلى حالة توازن جديدة .

- إذا كان $dp/P > dp^*/P^*$: معناه أن الدولة تعاني من مستوى التضخم , أي ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات في البلد المحلي مقارنة مع البلد الأجنبي , و هذا يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية لسلع و الخدمات لهذه الدولة , مما يسعي مستهلكي هذا البلد إلى اقتناء السلع الأجنبية مما يؤدي هذا إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات , وهذا العجز بإمكانه أن يعالج عن طريق تخفيض قيمة العملة للبلاد مقارنة مع البلدان الأخرى و يحدث تغيير في مستوى التضخم , و بهذا يتم العودة إلى وضع التوازن الجديد.¹

الإشكالات التي تطرحها نظرية القوة الشرائية:

- تتعلق نظرية تعادل القوة الشرائية بالميزان التجاري و ليس ميزان المدفوعات ككل, أي الميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات , كما يوجد عناصر أخرى تؤثر على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات كمرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين و مرونة الطلب بالنسبة للأسعار.²
- تختلف مكونات الأرقام القياسية المستخدمة في حساب معدلات التضخم من بلد لآخر , و هذا يؤثر على عملية حساب التغير في مستويات الأسعار , كما أنه يوجد بعض العناصر في ميزان المدفوعات غير مرنة أي أسعارها لا تتغير كتحركات رؤوس الأموال , و هذا يؤدي إلى تعطيل في النظرية القدرة الشرائية لأن عامل الأسعار مهم , كما أن عامل سعر الصرف لا يقتصر إحداثه على التغير في مستويات الأسعار بل يوجد متغيرات أخرى كسعر الفائدة التي تؤثر على عملية احتساب سعر الصرف.³
- قامت هذه النظرية بإهمال التغير في أذواق المستهلكين و ظهور السلع البديلة و كذلك نفقات السلع و شحنها من دولة إلى دولة أخرى, كما تجاهلت أيضا الرسوم الجمركية على سعر الصرف , حيث أن هذه الأخيرة تؤثر على حجم الصادرات و الواردات.⁴
- على الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إلا أنها أبرزت العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول و أسعار الصرف بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف, كما أعطت تفسير لتغيرات أسعار الصرف في الأجل الطويل خاصة إذا تغيرت معدلات التضخم بدرجة كبيرة.

¹الخالد الراوي و آخرون , المرجع السابق , ص475.

²أمين صيد, المرجع السابق, ص44.

³الخالد الراوي و آخرون, المرجع السابق, ص 475.

⁴بوزاهر سيف الدين, المرجع السابق, ص15.

يتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية:¹

- سيادة حرية التجارة الدولية أي أنه لا يوجد أي قيود التي تغير في الأسعار.
- سيادة تحويل النقود بين الدول و عدم إخضاعه إلى مراقبة.

المطلب 02: نظرية تعادل معدلات الفائدة: PTI

قام بصياغة هذه النظرية العالم الاقتصادي كينز عام 1923 " و قد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات"² و تحاول هذه النظرية إظهاره "هو وجود علاقة بين الفرق في سعر الفوائد بين البلدين و العلاوة أو الخصم بسعر الصرف الأجل بين عملتين هذين البلدين"³

إن هذه النظرية تحول أن تربط بين النظام النقدي لدولة ما مع سوق الصرف الأجنبي فيه, أي تحاول إظهار وجود علاقة بين الفرق في سعر الفوائد بين دولتين بسعر الصرف الأجل بين عملتي هذين البلدين, و فإذا لم يتساوى الفرق بين سعر الفوائد البلدين و سعر الصرف الأجل لهذين البلدين يعطي هذا فرصة للمضاربيين من أجل تحقيق الربح من خلال استعمال عملية المراجعة في أسعار الفوائد و لكن يجب استعمال التغطية للحماية من الخسارة, و هذه المراجعة تقوم على الاستثمار (Placements financiers) في البلد التي تكون فيه نسبة الفوائد أعلى كإشراء الأسهم و السندات , حيث يقوم المشتري باستخدام السوق الآني و السوق الأجل في نفس الوقت و يقوم باستغلال الفروق في سعر الفوائد لتحقيق الربح , وهذا يعني أن السوق في حالة عدم التوازن و لابد من التدخل لإزالة فرص تحقيق الربح و إلا سيتدخل عدد كبير من المضاربيين في السوق.⁴

فرضيات النظرية:⁵

الفرضيات التي تنص عليها الفرضية هي:

- تكاليف المبادلات فغير موجودة .
 - الحرية التامة و الكاملة لرؤوس الأموال.
 - قابلية الإحلال لرؤوس الأموال التي تحمل نفس الخطر و نفس العائد و يؤدي هذا إلى إعطاء تحليل حيادي للأعوان الاقتصاديين تجاه الخطر.
- يوجد لهذه النظرية صيغتين هما:

¹ عبد المجيد قدي, "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية", ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 2003, ص120.

² سي محمد فايزة, المرجع السابق, ص50.

³ بلحشر عائشة, المرجع السابق, ص52.

⁴ الخالد الراوي و آخرون, المرجع السابق, ص477.

⁵ نفس المرجع أعلاه, ص52.

1- نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة: PTI couverte

إن نظرية تعادل أسعار الفائدة المغطاة "تنشأ علاقة بين سعر الصرف الآجل و سعر الصرف العاجل و ذلك بواسطة أبعاد سعر الفائدة , فهذه النظرية تحمل معها مخاطر و هذا لأن سعر الصرف الآجل المتوقع غير مؤكد , و لذلك فالمستثمر يمكن أن يحمي نفسه ضد خطر سعر الصرف و هذا بتوظيف في سوق الصرف العاجل".¹

أي أن فكرة هذه النظرية تنص على وجود علاقة بين الفرق في معدلات الفائدة لدولتين و تحديد سعر الصرف الآجل مع عدم وجود المخاطرة.

عرض نموذج النظرية:²

- يريد مستثمر أو متعامل اقتصادي باستثمار أصل نقدي بقيمة M في سوق النقدي, في هذه الحالة المستثمر أمام خيارين:
- الخيار الأول هو استثمار الأصل في السوق النقدي المحلي و ذلك بمعدل فائدة السائد i , إذن المبلغ الذي يتحصل عليه بعد سنة هو S حيث:

$$S = M + M.i = M (1+i) \dots \dots \dots (1)$$

- الخيار الثاني هو أو استثمار ذلك الأصل في السوق النقدي الأجنبي بمبلغ M بمعدل فائدة أجنبي *i , و لكن في هذه الحالة يجب على المستثمر أن يحول المبلغ M إلى عملة البلد الأجنبي في سوق الصرف العاجل و بسعر صرف عاجل قدره Cc , إذن مقدار الرأس المال بعملة الأجنبية هو M* حيث:

$$M^* = M / Cc$$

و بعد سنة ينتظر عائد مقداره بالعملة الأجنبية هو S*:

$$S^* = M^*(1 + i^*) \dots \dots \dots (2)$$

و حسب نظرية تعادل معدلات الفائدة فإنه لا بد من انعكاس معدلات الفائدة على معدلات الصرف الآجلة حتى يتم التعادل بينهما , أي أن المعادلتين (1) و (2) متساويتين لأن المتعامل يقوم بعد سنة بتحويل المبلغ من S* إلى T وفق سعر الصرف الآجل Ct وذلك كما يلي:

$$T = S^* . Ct$$

$$M^*(1+i^*) . Ct = M (1+i)$$

نقسم الطرفين على Cc ونعلم أن M* = M/Cc حيث:

$$M^*(1+i^*) . Ct / Cc = M(1+i)/Cc$$

¹سي محمد فايزة, المرجع السابق, ص 51.

² نفس المرجع أعلاه, ص 52.

و بقسمة طرفي المعادلة على $(1+i^*)$

$$C_t / C_c = (1+i)/(1+i^*)$$

و بطرح الواحد:

$$C_t - C_c / C_c = (i - i^*) / (1+ i^*) (1+ i^*)$$

إذن يمكن صياغة هذه النظرية من الشكل:

$$(i - i^*) = \frac{C_t - C_c}{C_c}$$

هذه النظرية تسمح بربط السوق النقدي بأسواق الصرف الأجنبي.

2- نظرية تعادل معدلات الفائدة الغير مغطاة: PTI non couverte

"هذه النظرية تقدم تنبؤات لقيم مستقبلية للصرف و تضع بوضوح الهدف الأساسي للمضاربة في سوق الصرف"¹

"إن مصطلح غير مغطاة يستعمل لتبيين أن المتعاملين في سوق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد الأخطار التي تتولد بتغيرات فجائية لسعر الصرف و أنه لمن المهم معرفة هذه العلاقة تحدث فقط إذا كانوا محايدين للأخطار"².

هذه النظرية تركز على حتمية وجود المضاربة في الأسواق, و أن المتعاملين في الأسواق محايدين للخطر ولا يقومون بالتغطية الخسائر التي يمكن أن تحدث من خلال تقلبات سعر الصرف الفجائية, كما أن هذه النظرية تبين وجود فروقات بين أسعار الفائدة و أسعار الصرف الآجلة.

عرض نموذج النظرية:³

يرغب مقيم في أوروبا أن يقوم بتوظيف لمدة سنة مبلغ قدره M على شكل سندات أوروبية بالدولار أي (M/E) دولار على شكل سندات أمريكية لهل نفس المميزات الأوروبية.

- في الحالة الأولى سيحصل في نهاية المدة على المبلغ $M(1+i)$ أورو.

- و في الحالة الثانية يتوقع الحصول على المبلغ $M(1+i^*)E'/E$ أورو.

يتم حساب هذا المبلغ باستخدام سعر الصرف المتوقع E' عندما تصبح السندات الأمريكية مستحقة.

¹ نفس المرجع أعلاه, ص54.

² بن عيني رحيمة, المرجع السابق, ص101.

³ سي محمد فايزة, المرجع السابق, ص54-55.

في نهاية مدة بيع السندات الأمريكية و الأوروبية يقوم المتعاملون بالمقارنة المبالغ التي تم الحصول عليها بأورو و في كلتا الحالتين و ذلك بهدف اختيار نوع الاستثمار, و من خلال هذه القاعدة تتحقق المساواة التالية:

$$\frac{(1 + i^*)E'}{E} = (1 + i)$$

حيث أن $i = i^* + (E' - E)/E$ هي معادلة نظرية تعادل معدلات الفائدة الغير مغطاة, و يجب أن يكون الفرق في معدلات الفائدة مساوي لمعدل التغير المتوقع لسعر الصرف.

الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل معدلات الفائدة:¹

- من الممكن أن يكون حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال مثل الرقابة على الصرف.
- معدلات الفائدة لا تمثل سوى عامل من عوامل الموجهة لسلوك المراجحين , و يوجد عوامل أخرى كالسيولة و سهولة التوظيف.
- من الممكن أن يحدث آثار تذبذبية من خلال المضاربة.

المطلب 03: النظريات الأخرى المحددة لسعر الصرف.

1- نظرية الأرصد الميزان الجاري:

يتحدد سعر الصرف في هذه النظرية على أساس رصيد ميزان المدفوعات لدولة, فإذا حقق ميزان المدفوعات فائضا هذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية, و بالتالي ترتفع قيمتها الخارجية , ويحدث العكس عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز, حيث إذا حدث عجز في هذا الميزان معناه أن عرض العملة الوطنية ارتفع و هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض في قيمتها الخارجية, و يعبر بعض الكتب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية, حيث أن في ذلك الوقت لم تتأثر قيمة المارك الألماني بالرغم من دوران النقود بكثرة و زيادة مستوى ارتفاع الأسعار , و السبب الراجع في عدم تأثر العملة الألمانية هو توازن الميزان الجاري لألمانيا أي وجود تعادل بين صادراتها و واردتها و أنه لا يوجد رصيد دائن أو مدين في الميزان الجاري الذي يؤثر في على القيمة الخارجية للعملة.² إن العلاقة بين سعر الصرف و رصيد الحساب الجاري غير مستقرة, و يمكن توضيح هذا خلال الإشارة إلى عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة الأمريكية, و على الرغم من اتساعه خلال التسعينات و حتى يومنا هذا لم يؤثر مطلقا على الدولار , حيث تم الاستنتاج أن تحركات رؤوس الأموال لعبت دورا هاما في التخفيف من تأثير العجز في الميزان الجاري على قيمة العملة.³

¹ أمين صيد, المرجع السابق, ص46.

² عبد الحيد قدي, المرجع السابق, ص123.

³ أمين الصيد, المرجع السابق, ص47.

إذن تتلخص هذه النظرية في:¹

- وضع ميزان المدفوعات هو العامل الأساسي في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية, لأن ميزان المدفوعات هو من المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية و أيضا عرض البلد للعملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف من خلال قوى العرض و الطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها.
- يتميز ميزان المدفوعات بأنه عامل مستقل أما سعر الصرف فهو عمل تابع أي أن سعر الصرف يتأثر و لا يؤثر في ميزان المدفوعات.
- غير أنه يؤخذ على هذه النظرية الآتي:²
- صعوبة تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أهو التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي؟, حيث أن التوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى مدفوعات البلد من الصرف الأجنبي مع إيراداته خلال مدة زمنية, لذلك فليس له أي مدلول في بناءه النظري على أساس القيد المزدوج, لأنه يخفي الاختلال الموجود في النشاط الاقتصادي للبلد.
- هذه العبارة لا تخلو من المبالغة "ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار الصرف العملة", لأنه يوجد تأثير متبادل بين الاثنين, حيث أن ميزان المدفوعات يؤثر في سعر الصرف العملة, فإن سعر الصرف يؤثر أيضا في هذا الميزان و ذلك أن الصادرات و الواردات تؤثر في قيمة الصرف, وأيضا رفع أو خفض قيمة العملة الخارجية في حجم الصادرات و الواردات.

2- نظرية المحفظة المالية:³

ظهرت المحفظة المالية من قبل Marko witz و يقصد بها مجموع الاستثمارات الفردية الموزعة على أصول مختلفة سواء كانت أصول نقدية أو مالية, وهدف من تنويع محفظة الاستثمارات المالية هو التقليل من المخاطرة و وضع سياسة الحيلة في اتخاذ القرارات الاستثمارية, و من الممكن الحصول على عائد أكبر من هذه المحفظة المكونة, و لهذا أصبح الاقتصاد العالمي مكون من مجموعة من الأسواق النقدية و المالية و كذلك أسواق الأصول المالية, و لتسهيل هذا النموذج افترض أنه لا يمكن للأعوان الاقتصاديين الحصول على العملات الأجنبية.

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات واقعية من النظريات السابقة, حيث أنها تفيد بأن الزيادة في المعروض النقدي للبلد سيؤدي إلى الانخفاض المباشر في سعر الفائدة لذلك البلد و سيتم الطلب على الأسهم الأجنبية بدلا من الطلب على الأسهم المحلية لأن معدل الأسهم الأجنبية أكبر من معدل الأسهم المحلية و سيؤدي هذا إلى انخفاض مباشر في العملة المحلية, و مع مرور الوقت سيؤدي هذا الانخفاض إلى تحفيز الصادرات و زيادتها و الإنقاص من الواردات, و الذي ينتج فائض في الميزان التجاري و ارتفاع في العملة المحلية الذي يستطيع هذا الارتفاع أن يعادل الانخفاض الذي حدث في بادئ الأمر.

¹ سمير فخري نعمة, "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات", طبع و نشر اليازوري, الطبعة الأولى, 2012, ص25.

² نفس المرجع أعلاه, ص26.

³ منهوم بلقاسم, "أثر تخفيض قيمة العملة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات", مذكرة ماجستير, تخصص المالية الدولية, جامعة وهران, الجزائر, 2012-2013, ص75.

إذن نستنتج مما سبق أن الأسواق المالية تتكيف مع حالة عدم التوازن أو التصفية أسرع بكثير من أسواق السلع, إذن سعر الصرف يكون أكثر حساسية بسبب الاختلال الحاصل في أسواق رأس المال منها في أسواق السلع.

3- نظرية كفاءة السوق:

السوق الفعال أو الكفاء هو السوق الذي يمكن للمتعاملين فيه أن يصلوا إلى كل المعلومات الاقتصادية و في كل وقت وسواء معلومات حالية أو مستقبلية مثل معدلات الفائدة أو معدلات التضخم أو معدلات النمو.... الخ .

يعود مفهوم كفاءة أو فعالية الأسواق المالية إلى Eugene FAMA في بداية السبعينات و يعتبر السوق كفو إذا كان السعر السائد في السوق يعكس المعلومات التي تكون متاحة لدى المتعاملين, و يتم تطبيق هذه النظرية في حالة عندما يتحدد السعر الأصلي و ذلك من خلال القيام بتقدير القيمة المستقبلية لسعر معين دخل السوق, فمثلا سعر صرف العملة لا يتحدد عبر أسعار الفوائد أو بعض العوامل الأخرى كما ذكرناه في النظريات السابقة , بل يتم تحديده عن طريق استخدام التوقعات لقيمتها المستقبلية , إذن الكفاءة ترتكز على فرضية التوقعات العقلانية للمتعاملين الاقتصاديين من جهة, كما تفترض على المضاربين أن يعرفوا نموذج توازن معدل الصرف من جهة أخرى.¹

في سوق الكفاء نجد:²

- تؤثر المعلومات الجديدة على أسعار الصرف الآنية و الأجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة .
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.
- لا يمكن تحقيق مكاسب لأي مضارب كان.
- المعلومات المتواجدة في السوق متاحة للجميع و بدون تكاليف.

و قد ميز FAMA بين ثلاثة أنواع بين الفعالية:³

- **السوق ذو فعالية ضعيفة:** هو السوق الذي يسمح للمتعاملين بالتنبؤ بأسعار الصرف مستخدمين في ذلك المعلومات الماضية عن سعر الصرف و ذلك من أجل معرفة تطو الأسعار المستقبلية.
- **السوق ذو فعالية نصف قوية:** تتوفر في هذا السوق نوعين من المعلومات التي تساعد المتعاملين أو المضاربين في هذا السوق من أجل التنبؤ بالأسعار المستقبلية و هما المعلومات الماضية التي تبين كيفية تطور الأسعار و المعلومات العمومية.
- **السوق ذو فعالية قوية:** هو السوق التي تتوفر فيه كل المعلومات سواء المعلومات الماضية أو المعلومات العمومية أو معلومات أخرى.

¹زيان ربيعة, "محددات سعر الصرف و نظرية تعادل القوة الشرائية", مذكرة ماجستير, تخصص نقود المالية و البنوك, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, 2004-2005, ص74.

²عبد المجيد قدي, المرجع السابق, ص122.

³زيان ربيعة, المرجع السابق, ص75.

إذن يكون سوق كفو عندما تتساوى تنبؤات المضاربيين لسعر الصرف المستقبلي في الفترة (t) مع الأمل الرياضي ل سعر الصرف في الفترة (t+1) بشرط حصولهم على كل المعلومات الخاصة في الفترة (t) و يمكن التعبير عنها رياضيا بالعلاقة الآتية:¹

$$St^* = E(St+1/ It)$$

St: هو سعر الصرف في الفترة (t)

St+1: سعر الصرف المتوقع في الفترة (t+1)

It: المعلومات المتاحة لدى المضاربيين في الفترة (t)

لقد قام كل من GIDDY و DUFÉY بإجراء اختبارات حول الكفاءة النسبية لسوق الصرف في سنة 1975 و 1976 على التوالي, فوجدوا أنه سوق فعال نسبيا, على العكس دراسات HUNT سنة 1986 و دراسات كيرني و ماك دونالد سنة 1989 تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا.²

4- الإنتاجية:

تتحدد القيمة الخارجية للعملة على أساس الجهاز الإنتاجي للبلد , فإذا كان للبلد قدرة إنتاجية ضخمة أي توسع و تنوع الإنتاج للقطاعات المحلية سيؤدي هذا إلى زيادة حركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل بهدف الاستثمار و منه ارتفاع الطلب على العملة المحلية هذا سيساعد في تحسين سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية والعكس صحيح.³

¹ نفس المرجع أعلاه, ص75.

² عبد المجيد قدي, المرجع السابق, ص123.

³ أمين صيد, المرجع السابق, ص47.

الخلاصة:

لقد رأينا في هذا الفصل أن سعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاديات الدولية و يستعمل في قياس الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية لمختلف السلع و الخدمات لتسوية المدفوعات الدولية, كما له تأثير في النشاط الاقتصادي سواء بالتطوير أو بالتعطيل.

كما رأينا أن التغير في قيمة الصادرات و الواردات و كذلك التغير في معدلات الفائدة المحلية و الأجنبية, و تدخلات الحكومة عن طريق البنك المركزي و كذلك معدل التضخم كلها تؤثر في سعر الصرف سواء في الارتفاع أو في الانخفاض, و كذلك رأينا أنظمة سعر الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز و بعد انهياره, التي تهدف هذه الأنظمة إلى تبيان سياسة الصرف المعمول بها في البلد.

كما رأينا أيضا أن سوق الصرف أن له أهمية بالغة حيث بفضلها يتم تسوية الحسابات الدولية المرتبطة بالتجارة الخارجية من السلع و الخدمات و كذلك تسوية حسابات الرأس مالية مثل القروض و الاستثمارات , و ذلك من قبل الأطراف المشاركة فيه من البنوك المركزية و البنوك التجارية و السماسرة و الأفراد العاديين, و الذين يقومون بمختلف العمليات داخله كالتغطية و المضاربة و التحكيم و كذلك تسوية المدفوعات الدولية.

أما فيما يخص النظريات المحددة لسعر الصرف استنتجنا أن سعر الصرف يتحدد عن طريق تعادل القوة الشرائية, التي تعرف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و تطور الأسعار في الدول, و تعادل معدلات الفائدة التي تقوم بربط سعر الصرف بالمتغير المالي الذي هو معدل الفائدة المحلي و الأجنبي, أو رصيد الميزان التجاري الذي يتحدد من خلال قوى العرض و الطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها, و كذلك نظرية القدرة الإنتاجية للبلد.

و بمعرفة ماهية سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه و كذلك أنظمتها و مختلف النظريات المحددة له, ننتقل الآن إلى دراسة الميزان التجاري و علاقته بسعر الصرف في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

علاقة سعر الصرف بالميزان
التجاري.

تمهيد:

ينتج عن العلاقات الاقتصادية الدولية العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم, مثل القيام بعملية التصدير و الاستيراد السلع و الخدمات و دخول الفوائد من و إلى الخارج بسبب الاستثمار في الخارج و كذلك حركة رؤوس الأموال بمختلف أنواعها, و تكون هذه المعاملات إما حقا أو التزاما بين الدول, و تسجل في ميزان المدفوعات إما في جانب الدائن أو المدين, و يعود سبب تسجيل هذه المعاملات إلى معرفة درجة قوة الاقتصاد الوطني مقارنة مع اقتصاديات دول العالم, وكذلك معرفة القدرة التنافسية للبلد, و هل هذا البلد منفتح على العالم الخارجي أم لا.

إن انفتاح البلد مع العالم الخارجي, أي قيامه بمختلف عمليات التصدير و الاستيراد مع الدول العالم المختلفة يبين العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري, حيث أن سعر الصرف يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وهو أداة تستعملها السلطات النقدية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري و أن التقلب فيه يؤثر في هذا الميزان إما بالفائض أو العجز.

و لبيان العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث, حيث يتناول المبحث الأول أساسيات حول ميزان المدفوعات, أما المبحث الثاني سوف نتحدث عن أساسيات الميزان التجاري, أما المبحث الثالث و الأخير سوف نتحدث عن تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري و كذلك سياسة تخفيض قيمة العملة و سياسة الرقابة على الصرف و أثرهما على الميزان التجاري.

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

إن المعاملات الاقتصادية لدولة مع بقية دول العالم تسجل في سجل يسمى ميزان المدفوعات, حيث تكمن أهميته في تسجيل تاريخ المعاملات الاقتصادية الدولية و تحليلها و كذلك تقييم السياسة الاقتصادية الدولية, و سوف نتطرق في هذا المبحث ماهية و هيكل ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه.

المطلب 01: مفهوم و أهمية ميزان المدفوعات.

1- تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه "سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة و المواطنين المقيمين في الدولة الأجنبية الأخرى خلال فترة زمنية معينة ربع سنة أو سنة عادة"¹

و هناك مفهومان لميزان المدفوعات يستخدمان في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية:²

المفهوم الأول : ميزان المدفوعات الحسابي.

"حيث تسجل فيه المعاملات بين المقيمين في دولة ما و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة, و لذلك فهو يعتبر سجلًا تاريخيًا للمشتريات و المبيعات الدولية من السلع و الخدمات و الأصول الرأس مالية , و يمكن أن تستخدم هذه الأرقام كأساس لتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات ."

المفهوم الثاني: "هو ميزان المدفوعات السوقي و الذي يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة و هو يفيد في تحليل أوضاع التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات و يقابل ميزان المدفوعات السوقي ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي من تغير في أسعار العملات بالنسبة لبعضها ."

و نستنتج من هذا التعريف مايلي:

- 1- يهتم ميزان المدفوعات بتسجيل مختلف المعاملات الاقتصادية الدولية فقط سواء كانت بالقبض أو بالتسديد, و لا يقوم بتسجيل المعاملات الاقتصادية الحاصلة داخل الوطن .
- 2- المقيمون هم تلك الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين الذين يزاولون أنشطتهم داخل الدولة, أي "هم الوطنيون المقيمون عادة على إقليم الدولة , فأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيون , كأجانب الوافدين بغرض السياحة"³, و لكن يوجد صعوبة في التفريق بين المقيم و الغير المقيم.
- 3- يتم إعداد وفق مبدأ القيد المزدوج, و هذا ما يجعله متوازن دائمًا, أي التوازن المحاسبي دائن يساوي المدين.

¹طالب عوض, "التجارة الدولية", دار وائل لنشر و التوزيع, الشركة العربية المتحدة, الطبعة الأولى, 2004, ص184.

²دكتورة إيمان عطية ناصف, "مبادئ الاقتصاد الدولي", دار الجامعة الجديدة للطبع و النشر و التوزيع, جامعة الإسكندرية, مصر, 2008, ص267 .

³السيد محمد أحمد السريتي, "الاقتصاد الدولي", دار الفاروس العلمية لنشر الاسكندرية, مصر, 2017, ص249.

فيما يلي سنقوم بالتركيز على ميزان المدفوعات المحاسبي من حيث هيكله و مكوناته و كيفية تسجيل المعاملات فيه.

كيفية تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات:

تسجل المعاملات في ميزان المدفوعات وفق طريقة القيد المزدوج المحاسبية , فأى عملية تتم بين الدولة و الدول الأخرى يكون لها جانبين :

الجانب الأول: جانب دائن (+) و يتم تسجيل فيه المعاملات التي ينتج عنها دخول العملة الأجنبية إلى الدولة مثل الصادرات.

الجانب الثاني: جانب مدين (-) و يتم تسجيل فيه المعاملات التي ينتج عنها خروج العملة الأجنبية من الدولة إلى الخارج مثل الواردات .

2- أهمية ميزان المدفوعات:

- يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي , أي يبين مكانة و مركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي , من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة و مقارنة البيانات الإحصائية لسنوات معينة لميزان المدفوعات.
- يبين عرض العملة الوطنية و الطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية , وهذا يؤدي بدوره إلى تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي , و من هنا نستنتج أنه يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية كامتصاص الفائض أو إزالة العجز المتولد عن الاختلال ميزان المدفوعات الدولية و كذلك منع أو تخفيف التضخم.
- تعبر الصادرات و الواردات من مكونات الدخل القومي للبلد, لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة فيها من أجل وضع السياسات تؤثر على الدخل القومي و التوظيف و معدلات الاستثمار.¹

إن بيانات ميزان المدفوعات تفيد في معرفة الأحوال الاقتصادية للبلد و بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تدرس فيها هذه البيانات, إذن من الأسباب التي تستدعي إلى تسجيل المعاملات الاقتصادية و الدولية هي:²

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي تقيس مدى اندماج هذا البلد في الاقتصاد الدولي.
- تساعد بيانات ميزان المدفوعات السلطات العامة على التخطيط و التوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد, كتخطيط التجارة الخارجية من حيث السلع و المكان الجغرافي لها, و أيضا يساعد على وضع السياسات المالية و النقدية, كما أن البيانات الموجودة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

¹جميل محمد خالد, "أساسيات الاقتصاد الدولي", الأكاديميون لنشر و التوزيع, عمان- الأردن, 2014, ص161.

²السيد محمد أحمد السريتي, المرجع السابق, ص252.

- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال قياس حجم عرض و الطلب على العملات الأجنبية , و يبين كذلك أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية و ذلك لمعرفة مدى تطور بنيان الاقتصادي لدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية.

ومع هذا ميزان المدفوعات لا يبين أسباب حدوث التغيرات في بعض عناصره مثل:¹

- ميزان المدفوعات يخفي مبادلات المقايضة و الهبات و التعويضات العينية, حيث أن تغيرات هذه العناصر تظهر بصيغة مقبوضات أو مدفوعات دولية في بنود ميزان المدفوعات.
- ميزان المدفوعات يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية توازن بين الصادرات والواردات و كذلك بين تدفقات رأس المال الداخلة و الخارجة, كما لا يعرض التفاصيل الضرورية حول أنواع الصادرات مثلا و التي تعتبر كمؤشر لمناخ التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعني.
- ميزان المدفوعات لا يكشف الوضع الاقتصادي الدولي الآني لبلد, بل يحدد هذا الوضع في نهاية الفترة تكون سنة عادة , أي أنه لا يبين الفرق الآني بين الاستثمارات في السندات و الأموال من قبل الأجانب في البلد و نفس الاستثمارات التي تحدث في بلدان أخرى و هذا من أجل تحديد الأرباح و الخسائر الآنية.

3- أهداف ميزان المدفوعات:²

- تقديم المعلومات عن المدفوعات و المقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.
- إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يشير لاتخاذ وسائل تصحيحية من الجهات المعنية لإعادة التوازن.
- يستعمل ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي.
- يقدم ميزان المدفوعات إحصائيات حول التجارة الخارجية , و يقيس كذلك تدفقات الموارد بين دولة و أخرى.

المطلب 02: مكونات و هيكل ميزان المدفوعات.

1- المحددات التي يعتمد عليها في إعداد ميزان المدفوعات الدولية و ترتيب مكوناته:

وتتمثل في:³

- توافر المعلومات من مصادرها الأصلية المعتمدة من عند السلطات الجمركية و الأجهزة المصرفية و خاصة البنك المركزي و كذلك الدوائر التي لديها علاقة بالتحويلات الخارجية.
- مستوى التنوع و التمرکز حجم المعاملات الدولية.
- أهداف السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدولة تجاه حركة رؤوس الأموال الأجنبية و نمط التنمية بين تعزيز الصادرات و تعويض الاستيرادات و كذلك حرية التحويلات الخارجية.
- درجة انفتاح النظام الاقتصادي السائد على العالم الخارجي و اندماجه في الأسواق و دور مؤسساته في عمليات الإنتاج و الائتمان و التبادل الدولية.
- واقع الاقتصاد في التخصص الإنتاجي للمواد الأولية بهدف التنويع الإنتاجي و القيام بالتصدير.

¹ هوشيار معروف, المرجع السابق, ص 237.

² جميل محمد خالد, المرجع السابق, ص 161.

³ هوشيار معروف, المرجع السابق, ص 239.

2- مكونات ميزان المدفوعات:

من صعوبة حصر وتدوين المعاملات الاقتصادية للبلد مع العالم الخارجي في ميزان المدفوعات, لذلك يمكن إعطاء و تدوين هذه المعاملات في فترات و أقسام مستقلة , حيث يتميز كل نوع من المعاملات ذات طبيعة متشابهة و متقاربة الأهداف , لذلك ميزان المدفوعات يقسم إلى حسابات الآتية :

2-1- الحساب الجاري:

يسجل في هذا الحساب المعاملات الجارية أو التي تتم بصفة دورية من السلع و الخدمات و التحويلات بدون مقابل كالهبات و الإعانات خلال فترة إعداد الميزان, و يتكون هذا الحساب من أربعة حسابات فرعية حيث تتمثل في:

2-1-1- الميزان التجاري:

يتعلق بتجارة السلع المنظورة أي الصادرات و الواردات من السلع خلال فترة محل الحساب, حيث يتم تسجيل الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري , أما الواردات من السلع تسجل مدينة لأنه قد ترتب عنها خروج النقد الأجنبي , و يحقق هذا الميزان فائضا إذا كانت الصادرات من السلع أكبر من الواردات من السلع, و يحقق توازنا عندما تتساوى الصادرات من السلع مع الواردات من السلع.

2-1-2- ميزان الخدمات:

يسمى كذلك بحساب المعاملات الغير منظورة أو التجارة الغير المنظورة, حيث تسجل في هذا الحساب المعاملات الخدمية بين البلد و العالم الخارجي أي يسجل فيه الصادرات و الواردات من الخدمات مثل الدخول من السلع الغير منظورة و أيضا تسجل فيه أرباح الاستثمارات و فوائد القروض أو المدفوعات عن السياحة و التعليم و التأمين و النقل, حيث أن الصادرات من هذه الخدمات تسجل في الجانب الدائنة و الواردات منها تسجل في الجانب المدين.

2-1-3- حساب الدخل:

و هو يضم التعاملات الخاصة بعوائد الاستثمار, و هو يحتوي على الدخل الناتج عن الاستثمار رأس مال مواطني دولة ما في اقتصاد دولة أخرى, ثم تحويل أرباح هذا الاستثمار إلى دولة الأصل.

2-1-4- حساب التحويلات من جانب واحد :

هي المبادلات التي تتم بدون مقابل أي تمنح من جانب واحد , و تتمثل في الهبات و المنح والهدايا و المساعدات , حيث يتم التسجيل التحويلات الممنوحة من الأجانب في الجانب الدائن و التحويلات الممنوحة إليهم في الجانب المدين.

و في النهاية يتم حساب رصيد الحساب الجاري عن أربعة الحسابات السابقة , حيث إذا كان الجانب الدائن عن أربعة الحسابات السابقة أكبر من الجانب المدين لهذه الحسابات , هنا يحقق الحساب الجاري فائضا و العكس صحيح , و الفائض في الحساب الجاري لبلد ما يعني أن هذا البلد يقوم بتصدير السلع و

الخدمات أكثر مما يستورد بعد إنقاص التحويلات الممنوحة و زيادة التحويلات الآتية من الخارج, و رصيد الحساب الجاري يدل أيضا على إمكانيات الإنتاج في الدولة.

2-2- حساب رأس المال:

هو الحساب التي تسجل فيه كافة المعاملات و حركات رؤوس الأموال التي ينتج عنها تدفقات نقدية من الدولة أو إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار .

و هو "بيان بالكيفية التي يؤثر بها التعامل مع العالم الخارجي على الثروة بالدين , و يشمل المعاملات في الأصول و الخصوم المالية, حيث تعد الالتزامات على الغير المقيمين خصوما أما الاستحقاقات اتجاه الغير مقيمين فتعد أصولا, و يمكن أن ينشأ قيد دائن أما بزيادة الخصوم أو النقص في الأصول, بينما يظهر القيد المدين زيادة في الأصول و نقص في الخصوم, و عادة ما يكون طرف المعاملة هما المقيم و الغير مقيم".¹

و ينقسم حساب رأس المال إلى:²

2-2-1- رؤوس الأموال طويلة الأجل :

و هي التي تتجاوز مدتها عن سنة كالقروض طويلة الأجل و الاستثمارات المباشرة , و الأوراق المالية (الأسهم و السندات) أي التي تباع و تشتري من وإلى الخارج.

2-2-2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

و هي رؤوس الأموال التي لا تتجاوز مدتها عن سنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية قصيرة الأجل و القروض قصيرة الأجل .

إن حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل تستخدم لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال طويل الأجل, و ينتج عن هذه التحويلات الرأس مالية إنقاص أو تضيق الحقوق أو الديون البلد على العالم الخارجي, و تتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها:³

- الخوف من الظروف الاقتصادية و السياسية الغير الملائمة, الذي ينتج عنها هروب رؤوس الأموال و اللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.
- تقلبات أسعار الفائدة, و هذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال من البلاد التي أسعار فائدتها منخفضة إلى الدولة التي أسعار فائدتها مرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.
- تنحرق رؤوس الأموال قصيرة الأجل لغرض المضاربة, فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع قيمة عملة ما فإنهم يلجئون إلى تحويل أموالهم للبلد الذي يتوقعون ارتفاع قيمة عملتها , و عندما يتحقق توقعهم يقومون ببيع ما اشتروه من العملة .

¹سمير فخري نعمة, المرجع السابق, ص73.

²جميل محمد خالد, المرجع السابق, ص162.

³السيد محمد السرتي, المرجع السابق, ص255.

2-3- ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي (حساب التسوية):

و يتم فيه استخدام الذهب و التعاملات الأجنبية لتقييم تسوية المدفوعات , و هو من الوسائل أكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية, و تستخدمه الدولة أيضاً في التغلب على العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق تصديره إلى الخارج, أما في حالة الفائض في ميزان المدفوعات تقوم الدولة بشراء كمية من الذهب من الخارج, و يقوم البنك المركزي و السلطات النقدية بالاحتفاظ به كغطاء أو احتياط لأنه يسوي الفائض و العجز في ميزان المدفوعات, و لهذا الميزان جانبيين جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الأجنبي.¹

و يمكن تسوية فائض ميزان المدفوعات بطرق أخرى ك:²

- زيادة رصيد البنك المركزي من العملات الأجنبية.
- شراء أدونات الخزينة من الأجانب و ذلك لتخفيض الالتزامات على البنك المركزي.
- زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها البنك المركزي.

و يتكون هذا الحساب من العناصر التالية:³

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية عند البنوك الأجنبية في شكل ودائع أو استثمارات في أصول أجنبية .
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات .
- الودائع التي يحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل الأوراق التجارية الأجنبية و أدونات الخزينة الأجنبية.

2-4- حساب السهو و الخطأ:

يستخدم هذا من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية أي تساوي جانب الدائن مع جانب المدين , و تستخدم هذه الفقرة في هذه الحالة:⁴

- وجود خطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار الصرف العملات.

3- طريقة التسجيل في ميزان المدفوعات:

تستخدم طريقة القيد المزدوج أثناء تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات , أي يتم تسجيلها مرتين في جانب الدائن و جانب المدين.⁵

بالنسبة لجانب الدائن يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

- الصادرات من السلع و الخدمات.

¹جميل محمد خالد , المرجع السابق, ص163.

²إيمان عطية ناصف, المرجع السابق, ص276.

³السيد محمد السرتي, المرجع السابق, ص256.

⁴جميل محمد خالد, المرجع السابق, ص163.

⁵نفس المرجع أعلاه, ص164.

الفصل الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري .

- التحويلات من طرف واحد مثل الهدايا و المنح و المساعدات الآتية من الخارج.
 - رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل الآتية من الخارج.
- بالنسبة لجانب المدين يأخذ الإشارة سالبة(-) و يأخذ إما تقليل الأصول الأجنبية أو الزيادة في الأصول الوطنية و يشمل:

- الاستيرادات من السلع والخدمات.
 - التحويلات من طرف الواحد و المقدمة للأجانب مثل الهدايا و المنح و المساعدات.
 - رؤوس الأموال المتجهة نحو الخارج.
- 4- هيكل ميزان المدفوعات:**

الجدول رقم 1-2: هيكل ميزان المدفوعات.

دائن	مدين	البيان
		<p>I. حساب العمليات الجارية:</p> <p>1. السلع و الخدمات:</p> <p>أ- السلع:</p> <p>- السلع العامة</p> <p>-سلع مستوردة أو مصدرة لتتنقل</p> <p>ب- الخدمات:</p> <p>-النقل</p> <p>• النقل البحري</p> <p>-الأسفار</p> <p>• أسفار الموظفين</p> <p>- خدمات الاتصال</p> <p>2. الدخل:</p> <p>- تعويضات الأجراء</p> <p>- دخل الاستثمارات</p> <p>3. التحويلات الجارية:</p> <p>- الإدارات العامة, قطاعات أخرى</p> <p>II. حساب رأس المال و العمليات المالية</p> <p>1. رأس المال</p> <p>أ. التحويلات الرأس مالية</p> <p>- الإدارات العامة</p> <p>- قطاعات أخرى</p> <p>ب. الاستلام و التنازل عن الموجودات الغير مالية و الغير إنتاجية</p> <p>2. العمليات المالية:</p> <p>أ. الاستثمار المباشر</p> <p>ب. الاستثمار في القيم المنقول</p> <p>III. حساب السهو و الخطأ و بنود الموازنة الأخرى</p>

المصدر: FMI, Manuel de la Balance de paiement

المطلب 03: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات و علاقته مع القطاعات الاقتصادية الحقيقية و النقدية:

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

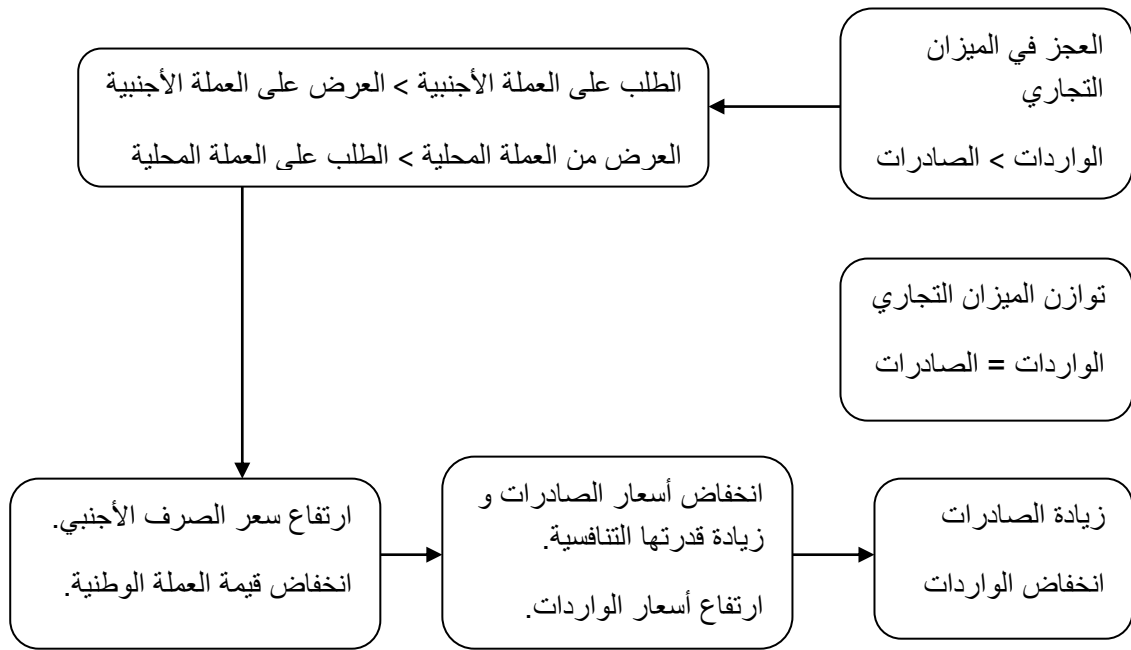
يوجد عدة عوامل نذكر منها:

1-1- سعر الصرف:

إن انخفاض قيمة العملة يزيد من القدرة التنافسية لصادرات مما يجعل أسعار الواردات أقل جاذبية للمقيمين, و ارتفاع القيمة الخارجية للعملة تؤدي إلى خفض القدرة التنافسية لسلع و الخدمات المنتجة محليا أي أنها تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين .

و يمكن توضيح هذا بالشكل التالي:

الشكل رقم 2-1: العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.



المصدر: دوحة سلمى, "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري", رسالة دكتوراه, تخصص التجارة الدولية, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, 2014-2015, 127.

2-1- أسعار الفائدة:

إن الاختلاف في أسعار الفائدة يؤثر على حركة رؤوس الأموال , حيث أنه عندما يرتفع سعر الفائدة للبلد يؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل , و العكس إذا انخفض سعر الفائدة المحلي بالنسبة إلى سعر الفائدة الأجنبي يؤدي هذا إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج و هذا لان المركز المالية الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

3-1- معدل التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية , و فتصبح أسعار السلع الأجنبية أكثر جذبا للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المحلية, فيؤدي هذا إلى انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات.

4-1- معدل نمو الناتج المحلي:

إن زيادة دخل في الدولة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات , أما في حالة انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات.

2- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

تساعد المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات على معرفة الوضعية الاقتصادية للبلد, و نستنتج من أرصدة ميزان المدفوعات التي رأيناها سابقا مايلي:

1-2- معدل التغطية: TC

و هي نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) * 100 \dots \dots \dots (1)$$

إذا كان هذا المعدل أكبر من الواحد هذا يعني أن الصادرات تغطي الواردات و مؤشر يدل على الوضعية الحسنة للبلد, أما إذا كان أصغر من الواحد هذا يعني أن الصادرات لا تغطي الواردات و يجب على هذا البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

2-2- معدل التبعية: TD

هو نسبة الواردات (M) من الناتج المحلي الخام (PIB)

$$TD = (M/PIB) * 100 \dots \dots \dots (2)$$

كلما كان أصغر كلما انخفضت التبعية لهذا البلد.

3-2- معدل القدرة على التصدير: TE

هو نسبة الصادرات على الناتج المحلي الخام.

$$TE = (X/PIB) * 100 \dots \dots \dots (3)$$

إذا كان هذا المعدل كبير هذا يعني قدرة البلد على التصدير.

4-2- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

يوجد لدينا العلاقة التالية و التي تحقق المساواة بين الموارد و الاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M).....(4)$$

حيث:

Y : الناتج المحلي الخام في فترة معينة.

C : الاستهلاك المحلي.

I : الاستثمار المحلي.

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

و يمكن استنتاج من العلاقة (1) مايلي:

$$(Y - (C + I)) = X - M.....(5)$$

حيث:

X - M : هو رصيد الميزان التجاري.

Y - (C + I) : الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

فإذا حقق عجز في الناتج الداخلي معناه الاستخدامات المحلية (C + I) غير مغطاة من طرف الناتج الداخلي Y و هذا يفسر عدم وجود فائض ليتم تصديره, معناه رصيد سالب للميزان التجاري, أما إذا حقق فائض في الناتج الداخلي هذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة من الناتج الداخلي و يوجه الفائض إلى التصدير و هذا يعني وجود رصيد موجب للميزان التجاري.

2-5- معدل القدرة على سداد الواردات: CPM

هو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) على الواردات, و هو المعدل الذي يبين مدى قدرة البلد على تسديد الواردات.

$$CPM = (RC/M) * 360 \text{ jours}.....(6)$$

3- العلاقة بين ميزان المدفوعات و القطاعات الاقتصادية الحقيقية و النقدية:

لتوضيح العلاقة بين المبادلات الدولية و القطاعات الاقتصادية الحقيقية و النقدية ترجع إلى المعادلات الخاصة بحسابات الدخل القومي, حيث أن تعريف الناتج القومي الإجمالي (GNP) نستنتج منه طريقتين لحساب قيمة الإنتاج الكلي للاقتصاد القومي, حيث أن الطريقة الأولى (1) تحسب عن طريق مجموع الدخول المكتسبة من قبل عوامل الإنتاج المختلفة و لكن بالمقابل مشاركتها في العملية الإنتاجية و هذا ينتج ما يسمى بالدخل القومي, أما الطريقة الثانية (2) هي مجموع عناصر الإنفاق الكلي على مختلف السلع و الخدمات و التي تتكون من الإنفاق على الاستهلاك (C) و الإنفاق الاستثماري (I) و الإنفاق

الفصل الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري .

الحكومي (G) و صافي الإنفاق الخارجي (X-M) أي صافي الصادرات , أي الصادرات (X) مطروح منها الواردات (M).¹

إذن بناء على ما سبق فإن الدخل القومي الإجمالي سيساوي محاسبيا مع الناتج الإجمالي وفق المعادلة (1):

$$\text{GNP}=\text{Y}=\text{C}+\text{I}+\text{G}+\text{X}-\text{M}\dots\dots\dots(1)$$

و المعروف أن الإنفاق المحلي الإجمالي (E) هو الإنفاق الكلي بالاستثناء الإنفاق الخارجي أي يساوي مجموع الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري و الحكومي.

$$\text{E}=\text{C}+\text{I}+\text{G}\dots\dots\dots(2)$$

من خلال المعادلة (1) و (2) نستنتج:

$$\text{X}-\text{M}=\text{Y}-\text{E}\dots\dots\dots(3)$$

المعادلة رقم (3) تبين العلاقة بين ميزان السلع و الخدمات و السوق المحلي للسلع و الخدمات , حيث أن هذه العلاقة لميزان السلع و الخدمات للاقتصاد عبارة الفرق بين الإنتاج الدخل الإجمالي و الإنفاق المحلي لهذه السلع و الخدمات , إذن يستنتج من هذه العلاقة أن تحسين الميزان التجاري يستدعي زيادة الإنتاج من قبل الدولة مقارنة بإنفاقها أو تخفيض إنفاقها مقارنة بإنتاجها.

¹طالب عوض, المرجع السابق, ص191.

المبحث الثاني: أساسيات حول الميزان التجاري

المطلب 01: ماهية الميزان التجاري.

1- تعريف الميزان التجاري:

"يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و واردتها خلال فترة محل الحساب, أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة, أي الصادرات و الواردات السلع, وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في جانب المدين حيث يترتب عليها خروج النقد الأجنبي".¹

أي أن الميزان التجاري هو الميزان الذي يتم فيه تسجيل كافة العمليات الخاصة بالانتقال السلع من ملكية المقيمين إلى ملكية الغير مقيمين وتسجل قيمتها في العمود الدائن, و كذلك العمليات الخاصة بالانتقال هذه السلع من ملكية الغير مقيمين إلى ملكية المقيمين و تسجل قيمتها في العمود المدين.

و يحقق الميزان التجاري فائضا إذا كان صادرات من السلع أكبر من الواردات من السلع, و يحقق عجزا إذا كانت الصادرات من السلع أصغر من الواردات من السلع, و يحقق توازنا إذا كانت صادرات السلع تساوي الواردات من السلع.

2- أهمية الميزان التجاري:

تكمن أهمية الميزان التجاري في:

- يقيس القدرة التنافسية للبلد تجاه منافسيه في الخارج, حيث أن رصيده الايجابي تدل كفاءة الجانب الصناعي للدولة و تنوع منتجاتها المصدرة و كذلك تمتاز بشبكة تجارية فعالة, أما إذا كان رصيده سلبي يدل هذا العجز في الجانب الصناعي و التنوع المنتجات الممنوحة للخارج بسبب ضعف تنافسية الصادرات السلعية.
- الميزان التجاري له أهمية كبيرة و هو أهم جزء في ميزان المدفوعات, حيث أنه يبين النشاط الإنتاجي و درجة جودة المنتجات لدولة, فإذا كان عجز في تنوع النشاط الإنتاجي لدولة, فهذا يدل على أن يجد صعوبة كبيرة في تلبية احتياجات الأشخاص الطبيعيين و المعنويين مما يستدعي على الدولة اللجوء إلى عمليات الاستيراد لتلبية حاجياتهم.

المطلب 02: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري.

يوصف الميزان التجاري بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على المعاملات التلقائية أو المستقلة وحدها, و يعني أن الميزان التجاري متوازن عندما تتعادل قيمة الجانب الدائن أي الإيرادات مع قيمة الجانب المدين أي المدفوعات, فإذا لم تتساوى هاتين القيمتين يعني وجود الاختلال في هذا الميزان.

¹ السيد محمد السريتي, المرجع السابق, ص253.

1- التوازن في الميزان التجاري:

1-1- تعريف التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين, أي تساوي حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي مع الديون المستحقة لدولة من دولة أخرى, و حالة التوازن تتحقق عندما تكون:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

2- الاختلال في الميزان التجاري:

1-2- تعريف الاختلال في الميزان التجاري:

هو الاختلاف و التباين و عدم التوازن بين المدفوعات و المقبوضات في مكونات الميزان التجاري للبلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تعد سنة عادة .

2-2- صور الاختلال في الميزان التجاري:

1-2-2- الاختلال في صورة العجز:

و يعني أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالالتزاماتها, أي زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن مثل انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات و يؤدي هذا إلى انخفاض المقبوضات من الخارج.

2-2-2- الاختلال في صورة الفائض:

و يعني أن دائنية المعاملات التجارية تفوق المديونية هذه المعاملات, و يعتقد الكثير أنها صورة إيجابية, لكنها في الواقع تخفي مشاكلها, و تعني كذلك زيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها مثل ارتفاع الصادرات بالنسبة إلى الواردات.

و "مهما يكن من الأمر فإن حالة العجز أو حالة الفائض دورا هاما في حدوث التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي لعملة أي بلد يعاني من إحدى هاتين الحالتين, و على مستوى الاقتصاد الدولي فإن العجز ميزان المدفوعات البلد المقابل في التعامل الخارجي, وقد ينعكس هذا العجز في البلد الأول و هذا الفائض في البلد الثاني على كل من التشغيل و الأسعار و الناتج الحقيقي بمعدلات متباينة أو أكثر حسب مضاعف الإنفاق الأجنبي السائد في كل من هذين البلدين"¹.

3-2- أنواع الاختلال في الميزان التجاري:

يوجد عدة أنواع للاختلال الحادث في الميزان التجاري و هي:²

¹ هوشيار معروف, المرجع السابق, ص341.

² موسى سعيد مطر و آخرون, المرجع السابق, ص31.

2-3-1- الاختلال الموسمي:

هذا الاختلال موجود في الميزان التجاري لدول التي تزاول التجارة في نشاطها الاقتصادي , حيث أن المواسم تصدير المحاصيل يكون لديها فائض في معاملاتها مع الخارج, و في نهاية العام يختفي هذا الفائض و احتمال أن يتحول إلى عجز.

2-3-2- الاختلال الدوري:

و هو اختلال مؤقت يرتبط بحالة الدورة الاقتصادية و كذلك بتقلبات النشاطات الاقتصادية , و يتحقق في الدول الرأس مالية المتقدمة و يحدث هذا الاختلال بشكل دوري و مستمر و حالة حركية و ازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي و زيادة إنتاج الدولة و من ثم زيادة صادراتها, أي صادراتها تفوق واردتها, و في حالة كساد في نشاطها الاقتصادي تضعف فيها قدرتها على التصدير تماشياً و انخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد و هذا يؤدي إلى العجز في ميزانها التجاري و من ثم العجز في ميزان المدفوعات.

2-3-3- الاختلال العارض:

يحدث العجز في الميزان التجاري خلال ظروف و أوضاع معينة تكون مناخية خاصة في الدول الزراعية , و قد يصاب التصدير بكارثة زراعية كما حدث في روسيا و مصر سنة 1960-1961 على التوالي حيث احترقت المحاصيل الزراعية و أدى هذا إلى نقص العملات الأجنبية و هذا ما أدى إلى العجز في الميزان التجاري, و قد يكون فائضاً في حالة الحرب حيث يزيد الطلب على المواد الأولية فهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات لدول المنتجة لها و قد يؤدي إلى فائض مؤقت و ينتهي بنهاية السبب الذي خلق من أجله و مصيره الزوال .

2-3-4- الاختلال الهيكلي أو الدائم:

يؤثر هذا الاختلال على هيكل الاقتصاد القومي و في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة , و هو ناتج عن التغير الحاصل في ظروف الطلب و العرض, و يرجع إلى العوامل منها:

- توجيه الطلب الخارجي لبعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول.
- تغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو و عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف.

2-3-5- الاختلال النقدي :

إن أهم مصدر اختلال الميزان التجاري هو التضخم, حيث أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات كذلك زيادة في الأسعار الداخلية يدفع توجه إلى الواردات البديلة لأن أسعار منخفضة بالنسبة إلى المنتجات المحلية, و هذا الطلب الأجنبي يؤدي إلى انخفاض الصادرات و هذا يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري, و يعالج هذا الاختلال بتخفيض قيمة العملة أو إتباع سياسة انكماشية.

2-4-4- أسباب اختلال في الميزان التجاري:

توجد عدة أسباب تؤدي إلى حدوث الخلل من أهمها:¹

2-4-4-1- التقييم الخاطئ لسعر العملة المحلية:

إذا كان سعر صرف عملة بلد ما أكبر مما يجب أن تكون عليه سيؤدي هذا إلى حدوث خلل في الميزان التجاري من خلال ارتفاع أسعار سلع هذا البلد من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها, و سبب هذا أنه توجد علاقة وثيقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري للبلد.

أما إذا كان سعر صرف العملة أقل من قيمتها الحقيقية , سيؤدي هذا إلى ارتفاع الصادرات و تقليل من الواردات, و هذا بدوره يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري و هذا الاختلال ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال.

2-4-4-2- أسباب هيكلية:

تعتبر الأسباب الهيكلية من الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية لتجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات, إضافة إلى هيكل الناتج المحلي و قدرتها الإنتاجية و يكون هذا بشكل خاص في بلدان النامية و التي تركز على التصدير السلعي و التي تعتمد على سلعة أو سلعتين أساسيتين مثل أن تكون سلعة زراعية أو معدنية أو بترولية, و تتأثر هذه الصادرات بعوامل خارجية و التي تكمن في مرونة الطلب , و كذلك تغير أذواق المستهلكين, كما أن ابتعاد المستهلكين عن هذه السلعة يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

2-4-4-3- أسباب دورية:

و هي من الأسباب التي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأس مالي, ففي حالة الانكماش تزيد البطالة و ينخفض الإنتاج و الدخل و الأثمان, و تقل الواردات مما يؤدي إلى حدوث فائض, أما في حالة تضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور فتزيد واردات البلد و تقل صادراته و يؤدي هذا إلى العجز في الميزان التجاري للبلد.

2-4-4-4- الظروف الطارئة:

و هي الأسباب التي تؤدي إلى حدوث خلل في الميزان التجاري كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالبركان و الزلازل أو كحالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب , و كذلك التغير المفاجئ لأذواق المستهلكين محليا و دوليا, فهذه الحالات ينجر عنها انخفاض في حصيلة الصادرات و المقدرة بالنقد الأجنبي, مما يؤدي إلى تحويلات رأسمالية إلى الخارج, و في الأخير يحدث عجز في ميزان المدفوعات للبلد.

¹جميل محمد خالد, المرجع السابق, ص169.

2-4-5- أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي ينشأ عنها الاختلال في الميزان التجاري هي انخفاض الإنتاجية و يعود السبب إلى ضعف و قلة أدوات الإنتاج, و بهذا ستقوم الدولة باستيراد السلع التنموية كآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج.

2-5- آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك طريقتين لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

2-5-1- التصحيح عن طريق آلية السوق:

2-5-1-1- التصحيح عن طريق سعر الصرف:

يوجد علاقة مزدوجة بين سعر الصرف و حالة ميزان المدفوعات, حيث أن ميزان المدفوعات من الممكن أن يؤثر في سعر الصرف, و كذلك من الممكن أن يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات و هذا موضوع البحث, حيث أنه عندما يميل فيها ميزان المدفوعات إلى التعادل, سيميل عندها سعر الصرف إلى التوازن, من خلال تساوي الطلب المحلي على العملات الأجنبية و عرض هذه العملات أي تساوي الالتزامات مع المستحقات.

و هذه الآلية تعتمد على التخلي على قاعدة الذهب الدولية أي إتباع نظام العملات الورقية خلال المدة التي بين الحربين العالميتين, أي اتخاذ نظام سعر الصرف الحر, و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية, و تقوم هذه النظرية على أساس أن البلد الذي يعاني عجز في ميزان مدفوعات سيحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سيقوم بعرض عملته الوطنية من أجل التحصل على هذه العملة الأجنبية, و بالتالي ينتج عن عرض العملة المحلية انخفاض سعرها في سوق الصرف, و سيؤدي هذا إلى انخفاض أسعار السلع و الخدمات المنتجة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية, و بهذا تزيد صادرات البلد المحلي و تنخفض وارداته بسبب ارتفاع الأسعار الأجنبية, و يستمر هذا الوضع حتى يعود ميزان المدفوعات إلى التوازن و يحدث العكس في حالة فائض.¹

2-5-1-2- التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

و يكون هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب, و لتطبيق هذه الآلية يجب توفر ثلاثة شروط وهي:²

- ثبات أسعار الصرف .
- مرونة الأسعار و الأجور و حرية تحركها.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.

هذه الشروط تمثل الفرضيات لنظرية الكلاسيكية, حيث في فترة قاعدة الذهب و في حالة الدولة التي تعاني فائضا يكون هناك دخول الوحدات المعدنية من الذهب حيث تزداد الكتلة النقدية للبلد, و بالتالي ترتفع الأسعار الداخلية, و ينتج عنها ارتفاع ثمن السلع المصدرة, مما يؤدي إلى انخفاض حجمها من

¹ نفس المرجع أعلاه, ص172.

² نفس المرجع أعلاه, ص171.

وجهة نظر الأجانب و أيضا ارتفاع الواردات من الخارج و ذلك لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر المواطنين , و بالتالي التخلص من الفائض الموجود في ميزان المدفوعات.

أما في حالة الدولة التي تعاني من العجز الخارجي يكون هناك خروج للوحدات المعدنية أي الذهب و ذلك بسبب تسوية الالتزامات الخارجية و هذا يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية أي انخفاض الاحتياطات الذهبية و بالتالي انخفاض مستوى الأسعار الداخلية, و هذا يجعل السلع التي ستصدر رخيصة مما يزيد الطلب الأجنبي لها.

كما أن التغيرات الحاصلة في أسعار تؤثر في أسعار الفائدة حسب النظرية الكلاسيكية, كما أن زيادة عرض النقود تخفض أسعار الفائدة و العكس صحيح, حيث نفترض وجود عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما بسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج, حيث هذا يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي محليا و هذا سيجعل أسعار الفائدة نحو الارتفاع, و هذا سيحد تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج لارتفاع نسبة العوائد لسعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي, وارتفاع سعر الفائدة سيجلب الأموال الأجنبية إلى داخل تلك الدولة, مع أن المردود المحلي أصبح مرتفعا, و هذه التغيرات الحاصلة في سعر الفائدة ينتج عنها إعادة التوازن لميزان المدفوعات بصورة تلقائية.¹

2-5-1-3- التصحيح عن طريق الدخل:

تعتمد هذه الطريقة على الاهتمام بالتغيرات الحاصلة في الدخل و كيفية تأثيرها على الصرف الأجنبي, و أيضا على وضعية ميزان المدفوعات, أي تعتمد على التوجه الحديث الكنزي, حيث أتى كينز برؤية معاصرة لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات فبدل آلية التصحيح من تغيرات الأسعار إلى تغيرات الدخل, و من أهم شروط هذه الآلية:²

- ثبات أسعار الصرف.
- ثبات الأسعار و جمودها.
- الاعتماد على السياسة المالية و خاصة الإنفاق العام لتأثير على الدخل.

تتلخص النظرية الكنزوية أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الإنتاج و الاستخدام لهذا البلد و بالتالي مستوى الدخل المتحقق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية, حيث أنه عندما يسجل ميزان المدفوعات عجزا بسبب زيادة وارداته فهنا سوف ينخفض مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكبها انخفاض في معدل الأجور و من ثم الدخل الموزعة و سينتج على انخفاض الدخل نقص الطلب على السلع و الخدمات بنسبة كبيرة فتنخفض الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن لميزان المدفوعات, ويحدث العكس في حالة حدوث الفائض في الميزان.³

في هذه النظرية تقوم السياسة المالية بدور هام و ذلك من خلال التغيرات في الإنفاق, كاستخدام الضرائب مثلا على الدخل و سيؤدي هذا إلى انخفاض الدخل و بالتالي في الطلب الكلي و الطلب على

¹سمير فخري نعمة, المرجع السابق, ص127.

²محمد جميل خالد, المرجع السابق, ص173.

³زراقة محمد, "آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر", مذكرة شهادة ماجستير, تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي, جامعة تلمسان, الجزائر, 2015-2016, ص54.

الواردات و بالتالي انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي, و بالتالي سيعود التوازن في ميزان المدفوعات و يحدث العكس في حالة فائض¹.

2-5-2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:²

تلجأ السلطات العامة إلى العديد من السياسات لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات تتخذ سواء داخل الاقتصاد الوطني أو خارج الاقتصاد الوطني, والإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني هي:

- بيع العقارات المحلية للحصول على النقد الأجنبي.
 - بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
 - استخدام السياسات التجارية لتقليل من الاستيراد كالرسوم الجمركية و تشجيع الصادرات لتحقيق التوازن في الحساب الجاري.
 - استخدام الذهب و الاحتياطات الدولية المتاحة.
- الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني هي:

- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- بيع الاحتياطي الذهبي للخارج
- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر مثل البنوك المركزية الأجنبية و صندوق النقد الدولي.

المطلب 03: مداخل تصحيح الاختلال في الميزان التجاري بالاستخدام سعر الصرف.

توجد العديد من المناهج و المداخل التي تقوم على تفسير الآثار المترتبة على تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري, و من هذه المناهج منهج المرونات و هو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي, و منهج الإيستعاب الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية و أخيرا المنهج النقدي.

1- مداخل المرونات: Elasticité Approche

يعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على المستوردات و الطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري.

1-1- مميزات الأسلوب: من مميزات أسلوب المرونات:³

- يعتمد هذا الأسلوب على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف, أي تحويل الإنفاق من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين و بالتالي ينتج عن هذا زيادة في الواردات, أو الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف الغير المقيمين و بالتالي ينتج عن هذا الزيادة في الصادرات أي يرتكز هذا الأسلوب على كل من مرونة الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية.

¹محمد جميل خالد, المرجع السابق, ص174.

²نفس المرجع أعلاه, ص176.

³زراعة محمد, المرجع السابق, ص59.

- لا يهتم الأسلوب بجميع عناصر الحساب الجاري, بل يركز فقط على الميزان التجاري أي الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات.

2-1- صياغة منهج المرونات:

لقد عرف الفكر الاقتصادي أبحاثا في هذا الموضوع ترجع إلى Marshall, ليظهر بعد ذلك شرط Marshall- Lerner حتى يتصف سوق الصرف بالتوازن.

و يعرف شارل سعر الصرف الحقيقي q كحاصل ضرب سعر الصرف الاسمي e و السعر النسبي لدولتين $\frac{p^*}{p}$ حسب العلاقة التالية:

$$q = e \frac{p^*}{p}$$

p^* : مستوى الأسعار في الدول الأجنبية.

P : مستوى الأسعار في الدول المحلية.

e : سعر الصرف الاسمي.

نستنتج من المعادلة أن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي و هو يمثل السلع الأجنبية بدلالة السلع المحلية, و يرتفع في الحالات التالية:

- ارتفاع سعر الصرف الاسمي e .
- انخفاض الأسعار في الدولة المحلية p .
- ارتفاع الأسعار في الدول الأجنبية p^* .

عندما يتوقع المستهلك ارتفاع في أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية, فهذا يؤدي إلى تخفيض الواردات أي الطلب المحلي على السلع الأجنبية, و سيزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية أي الصادرات, و هذا سيمس الميزان التجاري.

إذا كانت X تمثل الصادرات من السلع المحلية و M تمثل الواردات من السلع الأجنبية, و الصادرات و الواردات هي عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي, حيث إذا كان هناك ارتفاع في أسعار المحلية سينتج عن هذا تأثيرين هما انخفاض في الطلب المحلي على السلع الأجنبية و ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع المحلية, ويمكن تلخيص هذا التأثير على الميزان التجاري الذي يمثل صافي الصادرات بمعادلة (Charles, 2005):¹

$$CA(q) = X(q) - M(q)$$

حيث:

¹سمية زيرار, المرجع السابق, ص101.

$$\frac{dCA}{dq} > 0, \frac{dX}{dq} > 0, \frac{dM}{dq} < 0$$

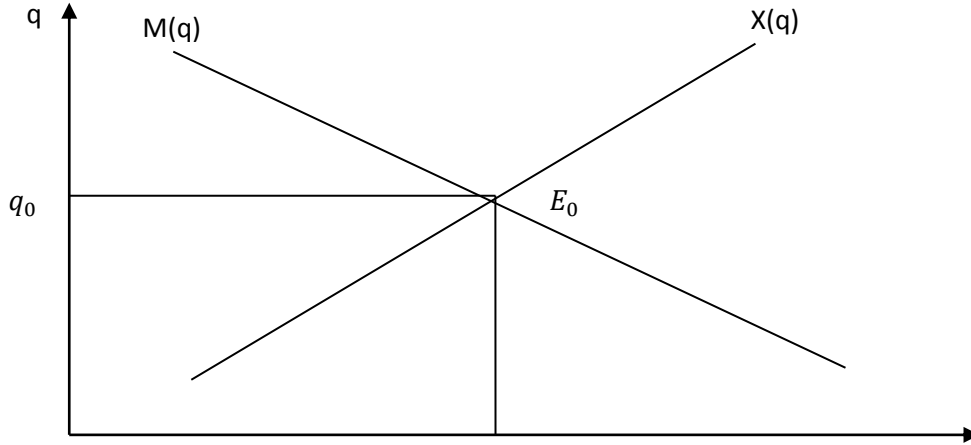
حيث:

CA : يمثل الميزان التجاري و هو دالة سعر الصرف الحقيقي.

X : تمثل قيمة الصادرات السلعية و هي دالة سعر الصرف الحقيقي.

M : تمثل قيمة الواردات السلعية و هي دالة سعر الصرف الحقيقي. و من خلال المعادلة نستنتج أن الميزان التجاري هو حاصل الفرق بين الصادرات و الواردات السلعية التي تعتمد على سعر الصرف الحقيقي حيث يمكن توضيح هذا في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-2: توازن الميزان التجاري.



المصدر : سمية زيرار, "أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر", رسالة دكتوراه, جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, 2013-2014, ص84.

بالاستخدام شرط التوازن $CA=0$ نحصل على نقطة التوازن E_0 الموضحة في الشكل رقم 2-2 و التي تمثل نقطة تقاطع الطلب على الصادرات و منحني الطلب على الواردات, حيث يتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني q_0 و إذا كانت الأسعار النسبية ثابتة بين الدولة المحلية و الدولة الأجنبية هنا يعطى سعر الصرف الاسمي التوازني e_0 من خلال تقاطع منحني الطلب على الصادرات و منحني الطلب على الواردات.

و لقد قاد هذه الحالة كل من ليرنر سنة 1944 و مارشال سنة 1923 لدراسة و تحليل أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري و من أجل هذا قاما بتعريف مرونة الطلب على الصادرات $\epsilon(X)$, و مرونة الطلب على الواردات $\epsilon(M)$ و من أجل تحقيق شرط مارشال ليرنر:

$$\varepsilon(X) + \varepsilon(M) > 1$$

أي أن مجموع مرونتي الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد (شرط مارشال ليرنر), و هذا الشرط يحدد كيفية تحسن وضعية الميزان التجاري من خلال رفع أو تخفيض سعر الصرف حسب حالات العجز و حالات الفائض.

أما إذا كان: $\varepsilon(X) + \varepsilon(M) = 1$ فإن التغير الحاصل في الميزان التجاري نتيجة لتغير سعر الصرف يكون معدوماً.

أما إذا كان: $\varepsilon(X) + \varepsilon(M) < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

2 – مدخل الإستيعاب: Approche Absorption

ظهر منهج الإستيعاب على يد Alexander Sidney سنة 1952 و يستند على النموذج الكنزي في التحليل الاقتصادي الكلي , و يركز تحليله على الميزان التجاري لدولة¹, و وفق مدخل الإستيعاب يتم تعريف ميزان المدفوعات أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما (الدخل الكلي) و بين المدفوعات الكلية (الإنفاق الكلي), و بناء على هذا فإن الفائض على مستوى هذا الميزان يعني أن الدخل يفوق الإنفاق و العكس صحيح في حالة العجز, وهذا المدخل يركز على حقيقة أن الاختلال الميزان التجاري يعبر عن الفرق بين الناتج المحلي و الإنفاق المحلي و هذا ما يعرف بحجم الإستيعاب².

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$B = X - M$$

$$A = C + I + G$$

$$B = Y - A$$

حيث:

B : وضع الميزان التجاري. La Balance Commerciale

X : الصادرات. Exportation

M : الواردات. Importation

Y : الناتج المحلي . Produit National

A : الإستيعاب أو الإنفاق المحلي Absorption .

¹ Emmanuel Nyahaho, « finances internationales théorie, politique et pratique », 2eme édition, presses de l'université du Québec, 2002, p50.

² علي عبد الرضا حمودي العميد, "المدخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات", المجلة الاقتصادية, المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث, ص8.

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.

المطلب 01: تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

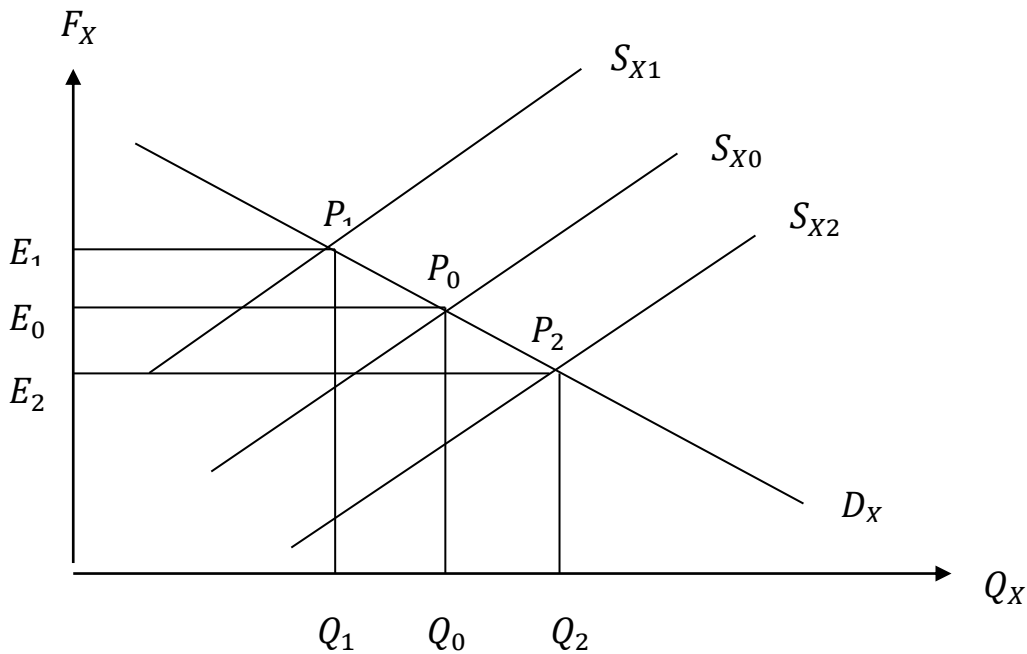
يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات و خاصة على مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات من السلع و الخدمات و كذلك مرونة الطلب المحلية على السلع و الخدمات المستوردة, حيث أنه كلما كانت أكثر مرونة كان أثر تغير معين في سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر , و كلما انخفضت هذه المرونة سيكون معدل التغير مطلوب في سعر الصرف للقضاء على ذلك الاختلال في ميزان المدفوعات أكبر¹.

كما أن تقلبات أسعار تؤدي إلى مخاطر تواجه المصدرين و المستوردين, و كذلك يخفض من حجم التجارة الخارجية و قد يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي, حيث أن الدول التي تتمتع بالإنتاج و التجارة المتنوعة تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف, و يحدث العكس في حالة الدول التي تتميز ندرة الإنتاج و التجارة.

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب من الصرف الأجنبي و الميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين أي الصادرات و الواردات.

و يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين و رغبات المستوردين الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: معدل الصرف و العرض و الطلب على الصادرات.



المصدر: نشأت نبيل الوكيل, توازن النقدي و معدل الصرف, شركة ناس لطباعة, مصر, 2006, ص5.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي , "سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " , جامعة الكوفة, ص71.

الفصل الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري .

يتضح لنا الشكل رقم 2-3 أن الطلب على الصادرات محل الدراسة و لتكن الدولة A مثلا يتحدد بدالة طلب ثابتة D_X لا تتغير نتيجة لتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي, لكن دالة عرض الصادرات تستجيب لتغيرات معدلات الصرف.

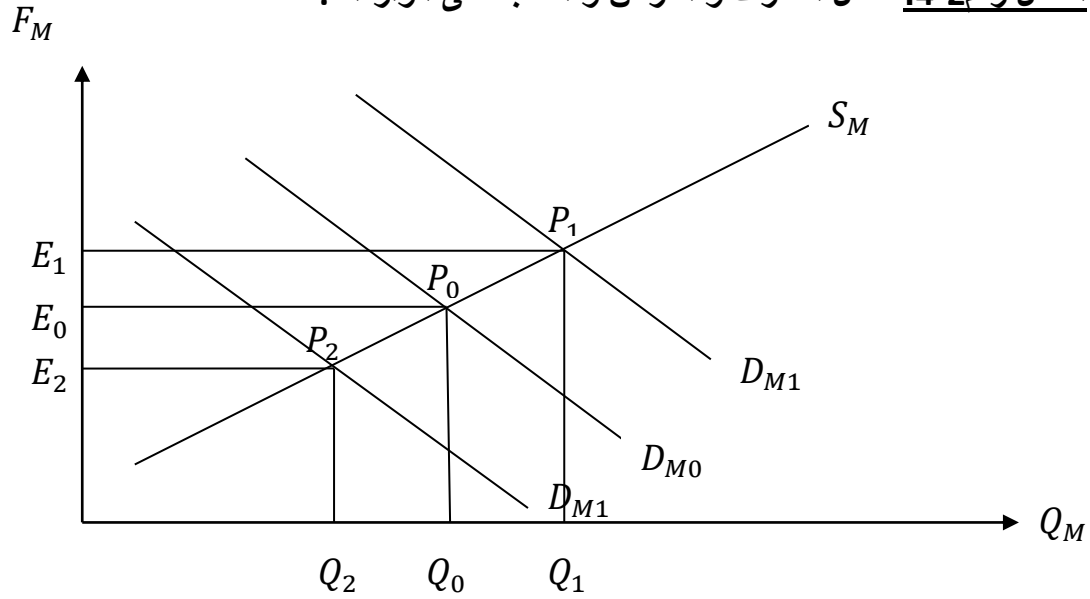
Q_X : تمثل كمية الصادرات المطلوبة أو المعروضة.

F_X : تمثل سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح لنا من الشكل أن النقطة P_0 يتحقق عنها التوازن , و E_0 هي معدل الصرف التوازني , فإذا قمنا بالافتراض أن معدل الصرف انخفض , أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية لدولة A فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى S_{X1} , و تتحدد نقطة التوازن جديدة عند P_1 مما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب أي عرض الواردات مع رغبات المستوردين المحليين أي الطلب على الواردات و يمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-4: معدل الصرف و العرض و الطلب على الواردات.



المصدر: نشأت نبيل الوكيل, توازن النقدي و معدل الصرف, شركة ناس لطباعة, مصر, 2006, ص 8.

من خلال الشكل رقم 2-4 و بالافتراض أن دالة الطلب على الواردات D_M تتأثر بتغيرات معدلات الصرف و أن دالة عرض الواردات S_M لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي أي ثابتة, حيث:

Q_M : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

من خلال الشكل يتضح أن النقطة P_0 يتحقق عندها التوازن و سعر الصرف التوازن E_0 و الكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 , فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية لدولة A أي انخفاض معدل

الفصل الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري .

الصرف, إذن دالة الطلب تتجه نحو اليمين لتصبح D_{M1} و تتحدد نقطة التوازن جديدة عند P_1 مما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 .

و في الحالة المعاكسة نفترض أن قيمة العملة الوطنية لدولة A منخفضة أي معدل صرفها مرتفع, إذن دالة الطلب على الواردات تتجه نحو اليسار لتكون D_{M2} و تكون هناك نقطة توازن جديدة عند P_2 و هذا يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 .

المطلب 02: تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة (Dévaluation) على الميزان التجاري.

1- تعريف سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات نقدية الأجنبية, وهو إجراء قوة الشرائية للعملة الوطنية في الخارج كأن تقرر دولة ما مثلا أن تخفض سعر صرف العملة المحلية بالدولارات, فبدلا ما تساوي ثلاث وحدات من دولار واحد فإنه يصبح دولار واحد يساوي أربع وحدات.¹

و تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة لعلاج العجز الحاصل في ميزان المدفوعات و القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية, و يقصد بهذه السياسة هو تخفيض قيمة العملة الوطنية في الخارج , و من أسباب القيام بتخفيض العملة هو:

- خفض الصادرات وزيادة الواردات.
 - انخفاض أسعار الفائدة المحلية و ارتفاعها في الخارج.
 - ارتفاع معدل التضخم المحلي.
- 2- الفرق بين التخفيض و الانخفاض في قيمة العملة المحلية:**

و سنوضح هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2: الفرق بين التخفيض و الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
هو عبارة عن عملية إرادية و مقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة, و يتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	هو عبارة عن حركة تلقائية دون تدخل سلطات النقدية و يحدث بسبب تحركات العرض و الطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختيار وقت مناسب للقيام به.	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية.
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي.	يحدث في سوق الصرف الأجنبي و كذلك في سوق السلع والخدمات.
يحدث في حدود معينة.	لا يكون في حدود معينة.

¹ عوض الله زينب حسين, "الاقتصاد الدولي", الدار الجامعة لطباعة والنشر, الإسكندرية, مصر, 1998, ص303.

الفصل الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري .

التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة).	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض و الطلب (ظاهرة مستمرة).
التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي.	التخفيض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي.

المصدر: حنان لعروق, مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي", جامعة منتوري قسنطينة, 2005, ص108.

3- تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري:

يعتبر تخفيض قيمة العملة الوطنية جزء من السياسات التي إلى التخلص من العجز في الميزان التجاري و إيصاله إلى مستويات يمكن تقبلها, و هذا تخفيض يؤثر بدوره على أسعار السلع المستوردة أو المصدرة, ويمكن توضيح هذا التأثير من خلال :

3-1- الأثر على الواردات:

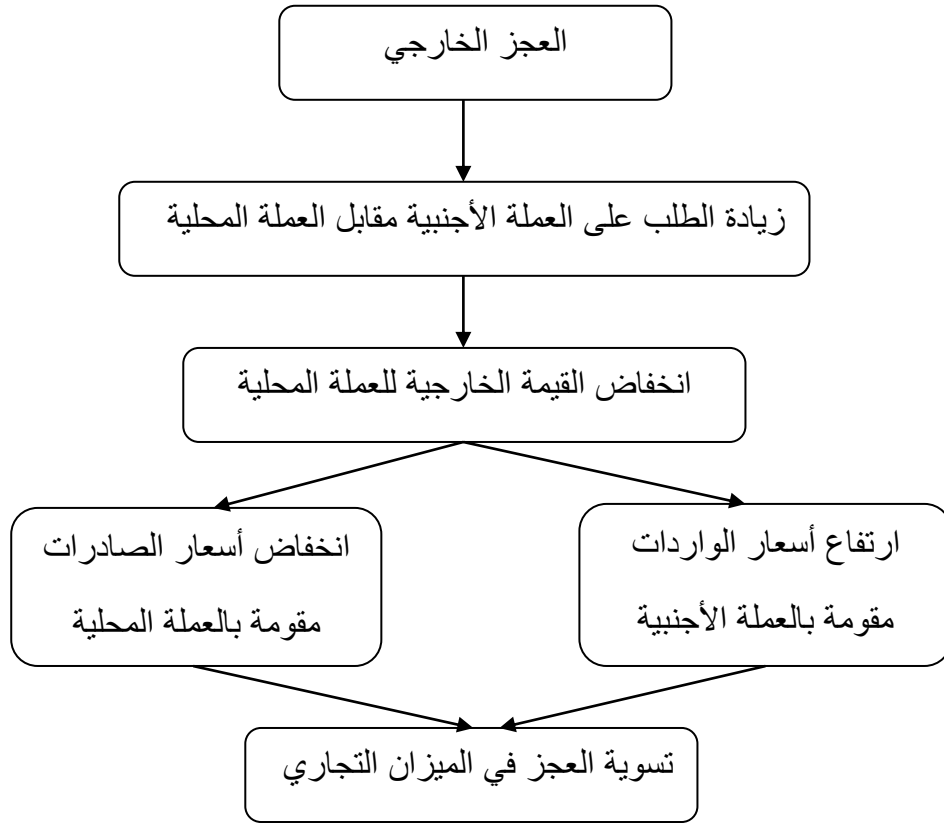
يؤدي تخفيض العملة الوطنية إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات بسبب زيادة أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية, و سيؤدي هذا انخفاض كمية الواردات و لكن بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر, و منه يقل الطلب على العملة الأجنبية و القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

3-2- الأثر على الصادرات:

يؤدي تخفيض قيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على الصادرات بسبب رخص أسعار الصادرات نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية, و منه زيادة كمية الصادرات و لكن شرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد, و هذا يؤدي إلى ارتفاع عرض العملة الأجنبية, و منه القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

و يمكن توضيح تأثير تخفيض العملة الوطنية على الميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-5: تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة.



المصدر: دوحة سلمى, "تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري", رسالة دكتوراه, تخصص التجارة الدولية, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, 2014-2015, ص93.

المطلب الثالث: تأثير سياسة الرقابة على الصرف على الميزان التجاري.

1- مفهوم سياسة الرقابة على الصرف:

"تعتبر سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي عن آلية لتنظيم حركة الصرف من طرف الدولة حيث تكون كل المشتريات و المبيعات من العملة الصعبة محتكرة لدى البنك المركزي, و تقوم هذه السياسة على أساس توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وحدات الطلب الممكنة, وعليه فإن هذا النظام يعتمد على حساسية التمييز الاقتصادية سواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع".¹

إن سياسة الرقابة على الصرف هي إجراء و قيود تضعها الدولة من أجل الحد من عمليات الشراء و البيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية, و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري و كذلك الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي أي الحد من تقلبات سعر الصرف نتيجة خروج رؤوس الأموال و التدفقات العملات الأجنبية إلى الخارج.

¹زراقة محمد, المرجع السابق, ص89.

2- تأثير سياسة الرقابة على الصرف على الميزان التجاري:

إن سياسة الرقابة على الصرف تعمل على مراقبة المعاملات التجارية التي تسجل في الميزان التجاري, و ذلك من خلال تقييد عمليات التسديد عن حركة الصادرات و الواردات السلعية و تعمل أيضا على اتخاذ الإجراءات و التدابير الاحترازية التي تحتم على كل عملية تجارية تسدد دوليا أن تمر بحكم القانون عبر المصارف الوطنية¹, و يكمن تأثير سياسة الرقابة على الصرف على الميزان التجاري من خلال مايلي:

- الحد من استيراد السلع الغير ضرورية.
- منع الإفراط في الفواتير بالنسبة للواردات و زيادة الصادرات السلعية.

¹نفس المرجع أعلاه, ص93.

خلاصة:

لقد رأينا في هذا الفصل أن لميزان المدفوعات أهمية بالغة في معرفة العلاقات الدولية لدولة, حيث أنه أداة لتحليل الاقتصادي و ذلك أنه يقوم بتشخيص قوة أو ضعف اقتصاد الدولة و كذلك معرفة أحوالها الاقتصادية مقارنة مع اقتصاديات العالم.

كما رأينا أهم ميزان في ميزان المدفوعات ألا و هو الميزان التجاري, و قلنا بأنه مؤشر لتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات و الواردات السلعية, و تكمن أهميته في أنه يقيس القدرة التنافسية للبلد أي عندما يكون رصيده سلبي يدل هذا على العجز الصناعي و ضعف تنوع المنتجات الممنوحة للخارج, و رأينا أسباب الاختلال في الميزان التجاري و آليات تسويته, وهذه التسوية تكون بعدة طرق أهمها تتدخل السلطات العامة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات و ذلك بالاستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد, و التصحيح عن طريق السوق و ذلك بالاستخدام سعر الصرف.

و لقد استنتجنا أن العجز في ميزان المدفوعات يكون عادة في الميزان التجاري لأنه من أكبر الحسابات و يؤدي عجزه إلى أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني مما يؤدي سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها,

و في الأخير رأينا العلاقة التي تكمن بين سعر الصرف و الميزان التجاري, حيث أن سعر الصرف يستخدم في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية كامتصاص الفائض و إزالة العجز المتولد عن الاختلال في الميزان التجاري, كذلك ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف و ذلك من خلال قياس حجم عرض و طلب على العملات الأجنبية, و استنتجنا أنه يمكن استخدام سياسة الرقابة على الصرف و سياسة تخفيض العملة لتخلص من العجز الحاصل في الميزان التجاري.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية و تحليلية
لآثار تقلبات سعر الصرف
الدينار على الميزان
التجاري الجزائري في
الفترة 1992-2018.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

تمهيد:

بعدما تطرقنا للجانب النظري لسعر الصرف و كذلك الجانب النظري للميزان التجاري, سنحاول الآن في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي و هذا من خلال القيام بالدراسة التحليلية لتطور سعر الصرف الدينار و كذلك تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1992-2018) و القيام أيضا بالدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وذلك بالاستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

إن تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي على معطيات الدراسة يتم بعدة مراحل, المرحلة الأولى هي تحديد المتغيرات محل الدراسة و كذلك تحديد طبيعتها, حيث اعتبرنا سعر الصرف كمتغير مستقل و رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع, و ثاني مرحلة دراسة استقرارية سلسلتان الزمניתان للمتغيرين و بعدها العلاقة السببية بينهما و من ثم دراسة التكامل المشترك و بعدها نصل إلى بناء النموذج المفضل لدراستنا, و من أجل القيام بهذه المراحل قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تحليل تطور سعر الصرف الدينار و الميزان التجاري للجزائر من 1992-2018م.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمنهجية الدراسة.

المبحث الثالث: دراسة القياسية لأثر تغير سعر الصرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

المبحث الأول: تحليل تطور سعر الصرف الدينار و الميزان التجاري للجزائر من 1992-2018م.

المطلب 01: تطور سعر الصرف لدينار الجزائري من 1992-2018.

لقد مر نظام الصرف الجزائري بأربعة مراحل, حيث أن المرحلة الأولى تمثلت في نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة و هي الفرنك الفرنسي, ثم بعدها عرف سعر الصرف نوعا ما من الاستقلالية, حيث تم ربطه بسلة من العملات الصعبة وذلك بسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي, و من هنا استدعى التخلي عن نظام الصرف الثابت وتبني نظام الصرف ما بين البنوك و هذا في إطار نظام الصرف العائم, حيث في هذه المرحلة ارتبط هذا النظام بالدولار الأمريكي و هذا راجع إلى تقييم الصادرات الجزائرية بالدولار الأمريكي, و في هذه المرحلة يتحدد سعر الصرف الدينار تبعا لتفاعل قوى العرض و الطلب على العملة الوطنية, و ذلك مع تدخل البنك المركزي بالتخفيض أو بالزيادة, و نحن الآن سنبين تطور سعر الصرف في فترة الدراسة فقط.

المرحل التي تطور فيها سعر الصرف الدينار في الفترة 1992-2018 هي:

1- مرحلة الاستقرار النسبي للدينار (1992-1994):

في 1992 جاءت الحكومة الجديدة ببرنامج اقتصادي جديد الذي يختص بإقامة سوق صرف مزدوجة أي جزء منها يعمل وفق معدل صرف ثابت و جزء يعمل وفق معدل صرف عائم مراقب, و في هذه الفترة بقي سعر الصرف مستقرا عند مستوى 22.5 و دينار مقابل الدولار إلى غاية شهر أفريل سنة 1994 تم إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي و الذي قام بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% ليصل بذلك إلى 36 دينار لدولار الواحد, و تهدف هذه السياسة الاقتصادية الجديدة إلى تحقيق قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بشكل تدريجي و ذلك بتوفر توازن السوق.¹

الجدول 1-3: تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1992-1994).

السنوات	1992	1993	1994
AD/U.S.D	21.8361	23.3454	35,0585

المصدر: إحصائيات بنك المركزي الجزائري.

¹زرارة محمد, المرجع السابق, ص108.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

2- مرحلة نظام الصرف العائم المدار (1994 إلى يومنا هذا):

في هذه المرحلة فرضت اتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي للتخلي تدريجيا عن وسائل الرقابة المباشرة على الصرف و بالتالي رفع القيود على التجارة الخارجية, و هذا بهدف تحقيق قابلية تحويل الدينار و المحافظة على التوازن الخارجي.¹

و عقدت جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر, حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا و ذلك على حسب توفر العملة الأجنبية و كذلك العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة, ويتم تعديل سعر الصرف عن طريق تلاقي عرض العملات الأجنبية من طرف البنك المركزي و الطلب عليها من طرف البنوك التجارية, و خلال فترة التصحيح الهيكلي الذي كان الهدف منه إعادة استقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق فقد الدينار جزءا كبيرا من قيمته.²

إن فترة جلسات التثبيت ساهمت بقسط كبير في تقريب سعر الصرف إلى الواقع و زوال نظام التحديد الإداري لسعر الصرف للدينار, وإنشاء سوق يتدخل فيها يوميا جميع المتعاملين من البنوك و المؤسسات المالية لغرض بيع و شراء العملة, و يتم في هذه الفترة تحديد سعر الصرف الحقيقي عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب و قد استمر هذا النظام إلى غاية ديسمبر 2005.

و بعد فترة التثبيت تليها فترة بداية تبني سوق الصرف ما بين البنوك, أي في هذه الفترة كانت سياسة الصرف قائمة على تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب الصرف, و الهدف من هذا البرنامج الجديد هو تطوير الاقتصاد الجزائري و جعله أكثر انفتاحا.³

و في شهر ديسمبر سنة 2006 قام البنك الجزائري بتصريح و ذلك لتدعيم آليات الصرف بمكاتب الصرافة و ذلك من أجل تسهيل للمتعاملين من أجل تلبية حاجتهم من العملات الأجنبية, و حققت هذه العملية مايلي:

- تعزيز الشفافية و فعالية تخصيص النقد.
- تفعيل آليات السوق و الأسعار .
- تطوير مناخ الاستثمار الأجنبي, و حصول المستثمرين على ضمانات عالية لتحويل عوائدهم إلى الخارج.

لقد ساعدت هذه الإجراءات التحول نحو نظام صرف معوم أي التحول من التسيير الإداري لسعر الصرف نحو التسيير الديناميكي أي يتحدد سعر الصرف هنا وفق ظروف العرض و الطلب و لكن وفق حدود معينة أي تتدخل السلطات النقدية في حماية العملة الوطنية و هو مستمر إلى يومنا هذا.

¹ نفس المرجع أعلاه, ص108.

² نفس المرجع أعلاه, ص109.

³ نفس المرجع أعلاه, ص109.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

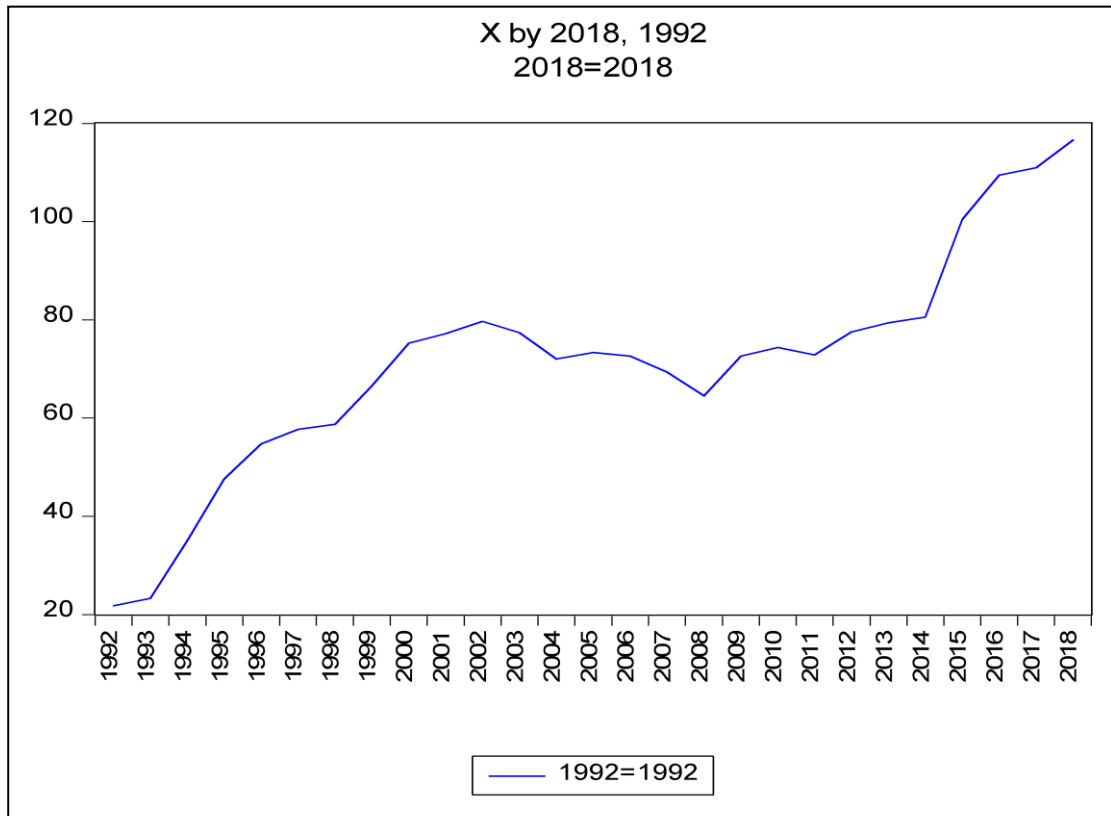
الجدول رقم 2-3: تطور سعر الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1995-2018).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
AD/USD	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.21	79.68
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
AD/USD	77.39	72.07	73.36	72.65	69.37	64.57	72.65	74.40
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
AD/USD	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96	116.62

المصدر: إحصائيات البنك المركزي الجزائري.

و سنوضح في مايلي الشكل الذي يبين لنا تطور سعر الصرف في فترة الدراسة:

الشكل رقم 1-3: يبين تطور سعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2018.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سعر الصرف في الملحق (01).

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

نلاحظ في المنحنى أن الفترة 1992-1994 بقي سعر الصرف مستقرا عند مستوى 22.5 دينار مقابل الدولار إلى غاية شهر أفريل سنة 1994 .

و في سنة 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار, حيث حدد في هذه السنة نظام سعر الصرف بنظام تعويم المدار (كما قلنا سابقا) بين البنك المركزي و البنوك التجارية, و بين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف المتوسط من 47.66 إلى 58.73 دينار لكل دولار, وتبعه هذا الارتفاع إلى غاية الأوائل من سنة 2002.

و في بداية سنة 2003 قام البنك الجزائري بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 % , وهذا بسبب الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية حيث وصلت قيمته إلى 77,3949 دينار لكل دولار.

و في سنة 2005, وصل سعر الصرف الدينار مقابل الدولار إلى 73,3627, و في سنة انخفض و وصلت نسبته إلى 72.6464 دينار لكل دولار و في سنة 2007 ارتفعت قيمته حيث وصلت إلى 69,3656 دينار لكل دولار.

وفي سنة 2014 انخفض متوسط سعر الصرف الدينار إلى 80.56 لكل دولار, بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية .

و في سنة 2018 واصلت قيمة الدينار تراجعها حتى وصل متوسط سعر الصرف 116.62 دينار لكل دولار برغم من تحسن أسعار النفط مقارنة بالسنوات الماضية

المطلب 02: تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

يعتبر الميزان التجاري أهم المكونات في ميزان المدفوعات, و هو الفرق بين الصادرات و الواردات السلعية للدولة, و يعتبر قطاع المحروقات في جانب الصادرات البترولية و التي تشكل المورد الأساسي لمداخل الدولة.

و الجدولين الآتيين يمثلان تطور الميزان التجاري الجزائري و تطور الصادرات المحروقات خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 3-3: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1992-2018.

السنوات	رصيد الميزان التجاري	الواردات	الصادرات
1992	3,21	8,3	11,51
1993	2,42	7,99	10,41
1994	-0,26	9,15	8,89
1995	0,16	10,1	10,26
1996	4,13	9,09	13,22
1997	5,69	8,13	13,82

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

10,14	8,63	1,51	1998
12,32	8,96	3,36	1999
21,65	9,35	12,3	2000
19,09	9,48	9,61	2001
18,71	12,01	6,7	2002
24,74	13,32	11,14	2003
32,22	17,95	14,27	2004
46,38	19,57	26,47	2005
54,74	20,68	34,06	2006
60,59	26,35	34,24	2007
78,59	38,07	40,52	2008
45,18	37,4	7,78	2009
57,09	38,89	18,2	2010
72,89	38,89	25,96	2011
71,74	46,93	20,17	2012
64,71	54,99	9,41	2013
59,99	59,67	0,59	2014
34,57	52,65	-18,08	2015
29,31	49,44	-20,13	2016
34,57	48,98	-14,41	2017
41,11	48,57	-7,46	2018

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر.

الجدول رقم 3-4: تطور صادرات المحروقات خلال الفترة 1992-2018.

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
AD/USD	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.18	9.77	11.91	21.06
0السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
AD/USD	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
AD/USD	56.12	71.66	70.59	63.33	58.46	33.08	27.92	33.2	27.92

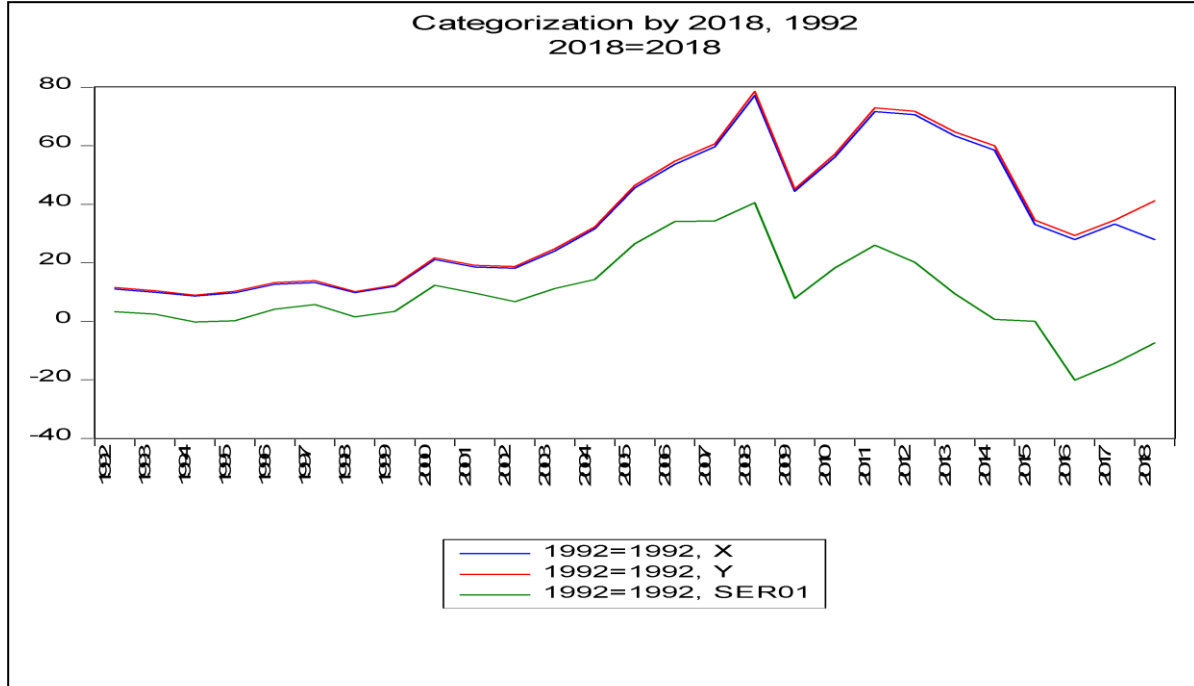
المصدر: البنك المركزي الجزائري.

تمثيل المنحنى الذي يمثل الجدولين رقم 3-3 و 3-4, حيث أنه يبين تطور الميزان التجاري الجزائري و تطور الصادرات و الصادرات من المحروقات من 1992 إلى 2018:

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

كما يمكن توضيح الجدولين السابقين بالشكل التالي:

الشكل رقم 3-2: يبين تطور رصيد الميزان التجاري و الصادرات و الصادرات من المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2018.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم ()

نلاحظ في المنحنى تقلص حجم الفائض التجاري في الفترة 1992 إلى غاية 1994 و التي شهدت عجزا في الميزان التجاري يقدر ب 260 مليون دولار, و في سنة 1995 إلى غاية سنة 1998 (في هذه الفترة شهد تذبذبات نسبية في أسعار البترول) حقق الميزان التجاري فائضا يقدر ب 160 مليون دولار في سنة 1995 و 1.51 مليار دولار سنة 1998 وذلك بسبب اتخاذ السلطات بعض الإجراءات أهمها تخفيض قيمة الدينار, و كذلك تحسن قيمة الدولار و ارتفاع أسعار البترول تذبذب في الصادرات من المحروقات, و بعدها استمر الفائض في الميزان التجاري حيث وصل سنة 2008 إلى 40.52 مليار دولار و هي أكبر قيمة له خلال الفترة المدروسة و ذلك زيادة الصادرات البترولية حيث بلغت 77.19 مليار دولار.

و في سنة 2009 انخفض فائض الميزان التجاري بالنسبة إلى السنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية و لكنه عاد إلى الارتفاع في السنتين الموالتين, و في سنة 2014 انخفض إلى 0.59 مليار دولار و السبب يعود إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور الأسعار البترولية, و في سنة 2016 وصل إلى أكبر عجز في فترة الدراسة, و تقدر قيمة العجز 20.13 مليار دولار أما صادرات من المحروقات وصلت 27.92 مليار دولار, ثم بعد ذلك انخفض العجز حتى وصل إلى 7.46 مليار دولار سنة 2018 و بلغت الصادرات من المحروقات 27.92 مليار دولار.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

و منه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين الصادرات من المحروقات و رصيد الميزان التجاري, و أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا مع أسعار البترول.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمنهجية الدراسة.

المطلب 01: ماهية الاقتصاد القياسي و ماهية السلاسل الزمنية.

1- ماهية الاقتصاد القياسي:

1-1- مفهوم الاقتصاد القياسي Économétries:

إن الاقتصاد القياسي هو أحد فروع علم الاقتصاد , حيث يهتم بتحليل و القياس العلاقات الاقتصادية مستخدماً في ذلك النظرية الاقتصادية, و المعادلات الرياضية و الأساليب الإحصائية, حيث يمكن تعريفه بأنه " أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتداً في ذلك على النظرية الاقتصادية و الرياضيات و الإحصاء, للوصول على هدفه الخاص باختبار الفروض و التقدير و من ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية"¹.

2-1- أنواع الاقتصاد القياسي:

للاقتصاد القياسي نوعين هما:²

1-2-1- الاقتصاد القياسي النظري Econométries Théorique :

يهتم بتطوير الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي, حيث يعتمد على الإحصاء الرياضي بصفة كبيرة.

2-2-1- الاقتصاد القياسي التطبيقي Econométrie appliquée:

يستعمل الاقتصاد القياسي التطبيقي أدوات الاقتصاد القياسي النظري لدراسة الحلول الخاصة في الاقتصاد مثل دوال العرض و الطلب , و دوال الاستثمار و الاستهلاك الخ

3-1- وظائف الاقتصاد القياسي:

لديه وظيفتين أساسيتين هما:

- توفير الأساليب التي يمكن على أساسها قبول أو رفض النظريات الاقتصادية.
- توفير التقدير الكمي للقيم التي تقيس العلاقات الاقتصادية و قوانينها, و التنبؤ بسلوكياتها المستقبلية (كمياً).

2- ماهية السلاسل الزمنية Série temporelle:

1-2- تعريف السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية إحصائياً بأنها "سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات و التي تمثل ظاهرة اقتصادية (سعر, مبيعات...) و مؤشره بالدليل t و الذي يعود إلى

¹ حسين علي بخيت, سحر فتح الله, "الاقتصاد القياسي", الطبعة العربية, دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع, الأردن, الأردن, 2007, ص18.

² عبد الجليل هجيرة , المرجع السابق, ص143.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

مجموعة دليله T و يرمز للسلسلة الزمنية عادة ب y_t حيث $(y_t; t \in T)$, و تتكون من متغيرين أحدهما توضيحي و هو الزمن و الآخر الاستجابة و هو قيمة الظاهرة المدروسة¹.

و هدف من دراسة سلسلة زمنية هو وصف الظاهرة الاقتصادية و التعرف على التغيرات الحاصلة فيها بسبب العوامل و المؤثرات التي تتعرض لها هذه الظاهرة.

2-2- مركبات السلسلة الزمنية les composantes de série temporelle :

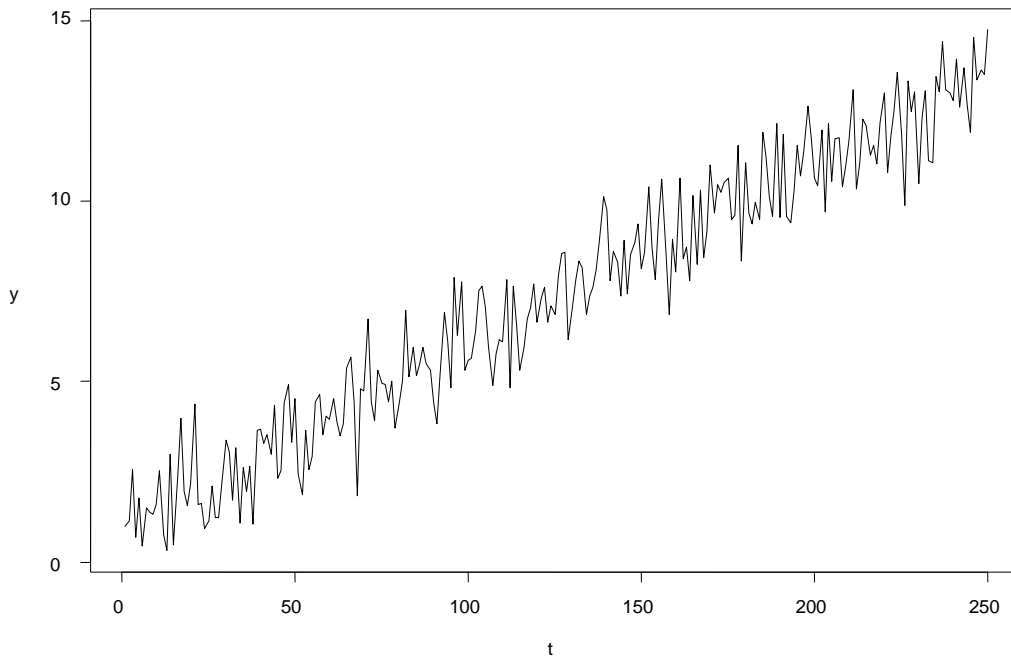
2-2-1- الاتجاه العام la tendance :

و يرمز لها بالرمز T_t , و هي تصف تغيرات ظاهرة من خلال منحنى زمني أو من خلال البيانات و كثيرا ما يلاحظ وجود تغيرات بطيئة على المدى القصير بالزيادة أو النقصان و ميل عام إلى التزايد على المدى الطويل.²

مثال:

$$y_t = 1 + 0.05t + \varepsilon_t, \varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2 = 1) \text{ et } t = 1, \dots, 250$$

الشكل رقم 3-3: منحنى الاتجاه العام لدالة y_t .



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعمال Eviews 10

¹ R.bourbonnais , M.terraza, « analyse des séries temporelles », 2004, paris, p.11.

² سمير مصطفى الشعراوي, "مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية", مركز النشر العلمي, جامعة الملك عبد العزيز, المملكة العربية السعودية, ص43.

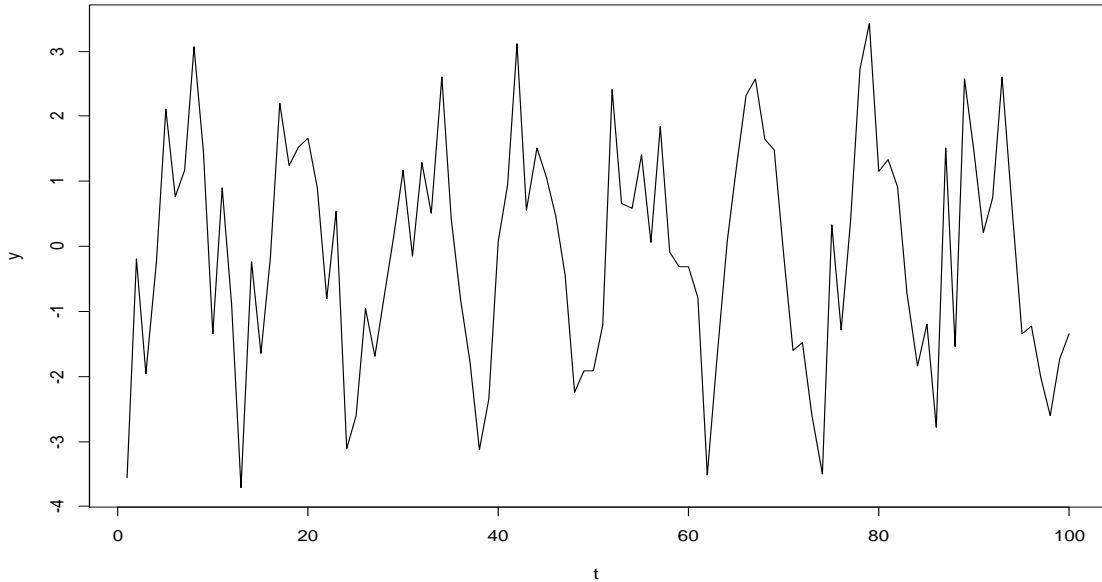
2-2-2- la composante saisonnière الموسمية

و نرسم لها بالرمز S_t , و هي التغيرات التي تؤدي إلى حدوث نمط دوري في السلسلة و يتكرر و يتغير بعد عدد معين من الفترات الزمنية.¹

مثال:

$$y_t = 2 * \sin\left(\frac{\pi * t}{6} + 4\right) + \varepsilon_t, \varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2 = 1) \text{ et } t = 1, \dots, 100$$

الشكل رقم 4-3: منحنى التقلبات الموسمية لدالة y_t .



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعمال 10 Eviews .

2-2-3- التقلبات الدورية Une composante cyclique

و يرمز لها بالرمز S_t , و هي التغيرات التي تؤدي إلى حدوث نمط دوري في السلسلة و يتكرر كل فترة زمنية طويلة.

2-2-4- التقلبات الغير المنتظمة أو العشوائية Une composante résiduelle

و يرمز له بالرمز R_t , و هذه التغيرات لا يمكن التنبؤ بها , و هي تغيرات غير عادية تسبب اهتزازات فجائية في الظاهرة بالارتفاع أو بالانخفاض.²

¹ نفس المرجع أعلاه, ص 44.

² نفس المرجع أعلاه, ص 48.

3-2- أنوع السلاسل الزمنية:

1-3-2- السلسلة الزمنية المستقرة le processus stationnaire:

و هناك نوعين من السلاسل المستقرة :

1-1-3-2- سلسلة زمنية مستقرة من نوع ضعيف la stationnarité faible:

و تتميز ب:

- ثبات متوسط القيم و التباين عبر الزمن و التغيرات يكون بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغيرات, أي يمكن تفسير هذا بالعبارات الآتية:¹

$$\begin{cases} E(y_t) = \mu = Cste \\ V(y_t) = \sigma^2 = \gamma_0 < \infty \\ cov(y_t, y_{t-h}) = \gamma_h, \forall t, \forall h \end{cases}$$

2-1-3-2- السلسلة الزمنية المستقرة من النوع التام la stationnarité forte:²

السلسلة الزمنية y_t مستقرة من نوع تام إذا كان من أجل $n, t_1 < t_2 < \dots < t_n$, حيث $t_i \in \mathbb{Z}$, و من أجل الوقت $h \in \mathbb{Z}$ مع $t_i + h \in \mathbb{Z}$ و مهما يكن $i = 1 \dots \dots n$, المتتاليات $(y_{t_1} \dots \dots y_{t_n})$ و $(y_{t_1+h} \dots \dots y_{t_n+h})$ لديهم نفس التوزيع.

3-1-3-2- الضجيج الأبيض Bruit Blanc :

الضجيج الأبيض هو مستقر بصفة ضعيفة , حيث أن متوسطه معدوم كما أنه لا يتميز بالارتباط و نرسم له بالرمز $\varepsilon_t \sim BB(0, \sigma^2)$ مع:³

$$\begin{cases} E(\varepsilon_t) = 0 \\ V(\varepsilon_t) = \sigma^2 \\ \gamma(h) = E(\varepsilon_t \varepsilon_{t-h}) = 0 \text{ pour } h > 0 \end{cases}$$

إذا كان $(\varepsilon_t, t \in \mathbb{Z})$ ضجيج أبيض تام (forte) إلا إذا كان مستقل و متشابه التوزيع (i, i, d) .

¹ D. belmokhtar chouik, cours de « les séries chronologiques uni variées », école supérieure de commerce kolea, alger, p.03.

² Idem.

³ Idem.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

إذا كان الضجيج الأبيض (ε_t) يتبع التوزيع الطبيعي, معناه أن ضجيج أبيض (bruit blanc gaussien) أي $\varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2)$.

2-3-2- السلسلة الزمنية غير مستقرة le processus non stationnaire :

وهي السلاسل التي لا تمتلك وسطا وتباينا وتميل بياناتها نحو الزيادة والنقصان أي تملك اتجاه عام, حيث أن السلاسل الاقتصادية و المالية في معظم الأحيان تكون غير مستقرة¹, و يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية الغير مستقرة:

- السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع (Trend stationary) TS , و في هذا النوع من السلاسل فإن أي صدمة في اللحظة t يكون عابرا Transitoire .
- السلاسل الزمنية الغير مستقرة من النوع (Différence stationary) DS.

1-2-3-2- المسار TS:

ويمثل عدم الاستقرار من نوع الاتجاه المحدد « déterministe », و في هذا المسار تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة بسبب ارتباط المتوسط $E(y_t)$ بالزمن t و يصبح المتوسط لانهاضي و تتكون السلسلة من مركبتين على الشكل التالي:²

$$y_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن f_t دالة خطية محددة بدالة الزمن.

ε_t : متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر un processus stochastique stationnaire

- المسار TS غير مستقر بسبب العبارة $E(y_t) = f_t + E(\varepsilon_t)$ لأنها تعتمد على الزمن.
- المسار TS دالة خطية من الدرجة الأولى و نكتبها على الشكل:

$$y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

- خصائص المسار TS تتغير بالنسبة إلى الزمن t حيث:

$$E(y_t) = a_0 + a_1 t, \text{ est non stationnaire } \forall t$$

$$V(y_t) = \sigma^2 \varepsilon \forall t$$

$$Cov(y_t, y_s) = 0, \forall t, s \neq t$$

في هذا المسار التباين لا يعتمد على الزمن , على العكس المتوسط يعتمد على الزمن, لهذا السبب أنها غير مستقرة من نوع الاتجاه المحدد « déterministe ».

¹ عبد الجليل هجيرة, المرجع السابق, ص146.

²موري سمية, المرجع السابق, ص197.

2-2-3-2-DS :المسار

تسمى هذه السلسلة بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي و تكون هذه السلسلة غير مستقرة بسبب ارتباط الزمن بالتباين و يصبح التباين لا نهائي, و يكتب على الشكل التالي:¹

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ε_t : الضجيج الأبيض.

من المعادلة يتضح لنا أن المسار DS هو مسار عشوائي, أي علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة ε_t غير متوقعة في اللحظة من الزمن t تؤثر في مسار الاتجاه بالمستقبل.

4-2- اختبارات جذر الوحدة tests de racines unitaire

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية أن تتصف هذه السلاسل بالاستقرار, و لهذا فإن عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير يعود لاحتوائها على جذر الوحدة, لذلك لابد من إجراء اختبارات جذر الوحدة لتحقق من استقرار البيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث, و على الرغم من وجود عدة اختبارات لجذر الوحدة إلا أننا سوف نعتمد على اختبارين هما:

1-4-2- اختبار ديكي – فولر (DF) Test de dickey – fuller simple

إن اختبار ديكي – فولر سنة 1975 (test DF) الذي ينص على الفرضية بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autorégressive AR) و الذي يتم تقديره كما يلي:²

$$y_t = \varphi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

لقد استخدم ديكي – فولر ثلاث معادلات انحدار للكشف عن وجود جذر الوحدة , و يمكن توضيحها فيما يلي:

$$(1 - \rho B)y_t = \varepsilon_t \leftrightarrow \Delta y_t = \varphi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t [1]$$

$$(1 - \rho B)(y_t - \mu) = \varepsilon_t \leftrightarrow \Delta y_t = \varphi_1 y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t [2]$$

$$(1 - \rho B)(y_t - \mu - \Psi t) = \varepsilon_t \leftrightarrow \Delta y_t = \varphi_1 y_{t-1} + \alpha + \Psi t + \varepsilon_t [3]$$

مع $\alpha = (1 - \varphi_1)$ و $\Psi = (1 - \varphi_1)$ و $\varphi_1 = \rho - 1$.

ε_t هي $bb(0, \sigma^2)$

حيث أن المعادلة الأولى تمثل نموذج السير العشوائي, أما المعادلة الثانية هي المعادلة الأولى زائد الحد الثابت, و المعادلة الثالثة تمثل المعادلة الأولى زائد الحد الثابت زائد الاتجاه الزمني الخطي.

¹ نفس المرجع أعلاه, ص198.

² R.bourbonnais , M.terraza, « analyse des séries temporelles », op.cite, p142.143.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

- هذا الاختبار يسمح باختبار الفرضية ($H_0 = 0$) و التي تعني وجود جذر الوحدة أي عدم وجود استقرار لسلسلة الزمنية, والعكس الفرضية (H_1) وجود الاستقرار.
- و فرضيات الاختبار هما:

$$H_0: \varphi = 0 \text{ contre } H_1: \varphi < 0, \text{ avec } \varphi = (p - 1)\epsilon R$$

كما يتم إجراء اختبار (SIC) (les seuils critique tabulés) لتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي , و يعتمد اختبار جذر الوحدة على الإحصائية t لمعامل المتغير التابع y_{t-1} حيث يتم المقارنة بين القيم الحرجة ($t \text{ tabulé}$) والقيم المحسوبة ($t \text{ calculé}$) من الاختبار فإذا كانت:

- $t \text{ calculé} > t \text{ tabulé}$, معناه نقبل الفرضية H_0 .
- $t \text{ calculé} < t \text{ tabulé}$, نرفض الفرضية H_0

2-4-2- اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) – Test de dickey – fuller augmenté

طور العالم ديكي – فولر عام 1981 اختبار لتحليل خصائص السلاسل الزمنية (ADF) , حيث أصبح هذا الاختبار أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة, ويعتمد هذا النموذج على عناصر الاختبار (DF), و يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى النموذج من النوع AR(p) و ذلك لتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي, بحيث يصبح لنموذج قوة تساعد على كشف استقرارية السلاسل الزمنية, و هذا النموذج يعتمد على ثلاثة نماذج بالاستعمال بطريقة المربعات الصغرى (MCO):¹

$$[1] \text{النموذج} \dots \Delta y_t = \rho y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[2] \text{النموذج} \dots \Delta y_t = \rho y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[3] \text{النموذج} \dots \Delta y_t = \rho y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

نلاحظ في النموذج الأول أن صيغته لا تحتوي على اتجاه الزمني و لا الحد الثابت, أما النموذج الثاني يحتوي على الحد الثابت فقط, أما النموذج الثالث يحتوي كلاهما معا.

و يكون القرار في هذا الاختبار (ADF) على حسب النتائج فإذا تم قبول الفرضية H_0 معناه وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية, و يعتمد هذا الاختبار على درجة التأخر p وتحدد بالاستعمال معيار $AIC(p)$ او معيار $SC(p)$, و ذلك بالاستعمال البرامج الإحصائية فهنا يتم إعطاء عدد التأخر الأمثل (le retard optimale) .

$$AIC(p) = T \log(\sigma^2 \varepsilon) + 2(P)$$

$$SC(p) = T \log(\sigma^2 \varepsilon) + K \log(T)$$

¹ علي عبد الزهرة حسن, "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بالاستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا", كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة بغداد, المجلد التاسع العدد34, 2013, ص179.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

2-4-3- اختبار فيليبس – بيرون Phillips and Perron:

يقوم اختبار فيليبس – بيرون أكثر عمومية من اختبار ADF, و هو يعالج مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية التصحيح لا معلمية (non paramétrique), في هذا الاختبار تكون معادلة النموذج المقدر بوجود الحد الثابت و القاطع:

$$\Delta y_t = c + \phi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بنفس الخطوات في الاختبار السابق ADF يتم إجراء اختبار فيليبس – بيرون, و يرى الإحصائيين أن الاختبار PP أدق من الاختبار ADF و أفضل منه و ذلك بسبب صغر حجم العينة¹.

المطلب 02: النموذج VAR.

قام بالاقتراح هذا النموذج Sims في عام 1981, حيث يقترح في نمودجه معاملة المتغيرات جميعها بطريقة نفسها و أن لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية و الخارجية, و يتم إدخال هذه المتغيرات في معادلات ذات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها².

1- كتابة النموذج VAR(p):

يمكن كتابة النموذج VAR(p) ب k من المتغيرات بالشكل التالي:³

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + U_t$$

$$Y_t = \begin{pmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{K,t} \end{pmatrix}; A_{i \neq 0} = \begin{pmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \dots & a_{1i}^K \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \dots & a_{2i}^K \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ a_{Ki}^1 & a_{Ki}^2 & \dots & a_{Ki}^K \end{pmatrix}; A_0 = \begin{pmatrix} a_0^1 \\ a_0^2 \\ \vdots \\ a_0^K \end{pmatrix}; U_t = \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \\ \vdots \\ U_{Kt} \end{pmatrix} \text{ حيث:}$$

$\sum U = E(U_t, U_t')$: مصفوفة ذات بعد (K, K) للتباين تباين المشترك للأخطاء .

- يبين لنا النموذج أنه عبارة عن معادلة الانحدار لعنصر من الشعار Y_t على ماضيه و ماضي العناصر الأخرى من الشعاع.
- إن تقدير النموذج VAR بالاستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل المعادلة حدة خصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة (بدون الانحدار و بدون خاصية الموسمية) .

¹قصي احمد الشيخة, " دور الصناديق الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي ", رسالة الماجستير في الاقتصاد, جامعة دمشق, سوريا, 2014-2015, ص77.

² عثمان نقار, منذر العواد, " استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية", مجلة جمعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, المجلد 28, العدد الثاني, 2012, ص339.

³درقال يمينة, المرجع السابق, ص168.

2- بناء النموذج VAR :

من شروط بناء نموذج VAR هي:¹

- أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة, أي لا تحتوي على جذر الوحدة.
- تحديد عدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات.

3- استقرارية النموذج VAR:

نقول أن النموذج VAR مستقرا إذا كان يحقق الشروط التالية:

- $E(Y_t) = \mu \forall t$
 - $VAR(Y_t) < \infty$
 - $Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = t_k \forall t$
- 4- تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني (p):

لتحديد عدد مدد التباطؤ الزمني (p) نستعمل المعيارين الآتيين:²

4-1- معيار المعلومات ل AKAIKE (AKAIKE Information Criterion):

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$AIC(p) = Ln \left(det \left| \sum e \right| \right) + \frac{2k^2p}{n}$$

حيث:

K: عدد المتغيرات في النموذج.

n: عدد الملاحظات.

p: عدد مدد التباطؤ.

$\sum e$: مصفوفة التباين و التباين المشترك للبواقي في النموذج.

4-2- معيار SKHWARTZ:

و يحسب بالعلاقة التالية:

$$SC(p) = Ln \left(det \left| \sum e \right| \right) + \frac{k^2pLn(n)}{n}$$

¹عثمان نقار, منذر العواد, المرجع السابق, ص340.

²نفس المرجع أعلاه, ص343.

يوجد عدة معايير المعلومات, ولكننا في دراستنا سنعتمد على المعيارين السابقين فقط.

5- اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality test):

أدخل Granger مفهوم السببية في الاقتصاد سنة 1969 و هي قدرة أحد المتغيرات في التنبؤ بمتغير آخر, حيث يركز على علاقة مباشرة بين المتغيرات واتجاهها, و تسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية.¹

1-5- تعريف سببية Granger:

نقول أن المتغير العشوائي Y_1 أنه يسبب المتغير العشوائي Y_2 إذا كانت معلومات في الماضي Y_1 مفيدة في التنبؤ ب Y_2 , وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y_2 .²

لدينا هنا المسلمات هما:

- السببية لا تطبق إلا على المتغيرات العشوائية.
- الماضي و الحاضر يمكن أن يسبب المستقبل و العكس غير ممكن.
- نقول أن المتغير Y_1 يسبب عن طريق غرانجر المتغير Y_2 في الزمن t , إذا كان ماضي المتغير Y_1 يحسن من تنبؤ المتغير Y_2 في كل لحظة أي:

$$E(y_{2,t} / y_{2,t-1}, y_{1,t-1}) \neq E(y_{2,t} / y_{2,t-1})$$

- Y_1 يسبب Y_2 في الزمن t إذا:

$$E(y_{2,t} / y_{2,t-1}, y_{1,t}) \neq E(y_{2,t} / y_{2,t-1}, y_{1,t-1})$$

- Y_1 لا يسبب Y_2 في الزمن t إذا:

$$V\varepsilon(y_{2,t} / y_{2,t-1}, y_{1,t}) = V\varepsilon(y_{2,t} / y_{2,t-1})$$

- Y_1 لا يسبب Y_2 في الزمن t إذا:

$$V\varepsilon(y_{2,t} / y_{2,t-1}, y_{1,t}) = V\varepsilon(y_{2,t} / y_{2,t-1}, y_{1,t-1})$$

2-5- خطوات اختبار السببية:

- نقوم بتقدير معادلة النموذج بالاستخدام طريقة المربعات الصغرى (نستعين بالمثل التالي لتوضيح):

ليكن النموذج VAR (p) بمتغيرين:

$$\begin{cases} y_{1,t} = a_0 + a_1^{(1)} y_{1,t-1} + \dots + a_1^{(p)} y_{1,t-p} + b_1^{(1)} y_{2,t-1} + \dots + b_1^{(p)} y_{2,t-p} + \varepsilon_{1,t} \\ y_{2,t} = b_0 + a_2^{(1)} y_{1,t-1} + \dots + a_2^{(p)} y_{1,t-p} + b_2^{(1)} y_{2,t-1} + \dots + b_2^{(p)} y_{2,t-p} + \varepsilon_{2,t} \end{cases}$$

¹ نفس المرجع أعلاه, ص344.

² نفس المرجع أعلاه, ص344.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

ثم نختبر فرضيات النموذج بالاستعمال اختبار فيشر لكل معادلة:

$$H_0 b_1^{(1)} = b_1^{(2)} = \dots b_1^{(p)} = 0 (y_{2,t} \text{ ne cause pas } y_{1,t})$$

$$H_0 a_2^{(1)} = a_2^{(2)} = \dots a_2^{(p)} = 0 (y_{1,t} \text{ ne cause pas } y_{2,t})$$

المطلب 03: التكامل المشترك La Cointégration:

تحليل التكامل المشترك المتمثل من قبل جرانجر سنة 1983 و انجل سنة 1987, الذي ساعد الاقتصاديين في تحليل السلاسل الزمنية غير مستقرة و توضيح علاقة المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل.

1- تعريف اختبار التكامل المشترك :

يقوم تعريف التكامل المشترك على أنه إذا كان بيانات المتغيرات y_1, y_2 متكاملة من نفس الدرجة, فيمكن استخدام تحليل التكامل المشترك لاختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها.¹

مثال:

إذا كان هناك سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ هذا يعني وجود تكامل مشترك , وإذا كانت سلسلة البواقي الناتجة من نموذج العلاقة بين المتغيرين متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$, هذا يعني وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير.

2- شروط التكامل المشترك:

تكون السلسلتين الزميتين (X_t) و (y_t) متكاملتين زمنياً إذا تحقق الشرطان التاليان:²

- أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة.
 - أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.
- فإذا كانت (X_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي أن: $X_t \rightarrow I(d)$
- فإذا كانت (y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي أن: $y_t \rightarrow I(b)$
- فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\begin{cases} X_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(b) \end{cases} \rightarrow a_1 X_t + a_2 y_t \rightarrow I(d - b)$$

¹ عبد الجليل هجيرة , المرجع السابق, ص 157.

² نفس المرجع أعلاه, ص 159.

حيث: $d \geq b \geq 0$

فإذا وجدت سلسلتين و من الدرجة $I(1)$ على الشكل:

$$y_t = a + bX_t + \varepsilon_t$$

و $\varepsilon_t = y_t - a - bX_t$: تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من درجة صفر $I(0)$ إذن نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين (X_t) و (y_t) .

و نتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي ε_t باستخدام اختبارات الاستقرار PP, ADF, DF.

3- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (Johansen test de trace):

يقترح جوهانسن سنة 1988 كتابة نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR على النحو التالي:¹

$$\square X_T = \pi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} B \Delta X_{t-i} + \varphi D_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$\pi = \alpha\beta$: مصفوفة تحتوي على المعلومات عن العلاقة طويلة الأجل, حيث α سرعة التكيف للمعاملات و β مصفوفة المعاملات العلاقة طويلة الأجل.

- يشترط هذا الاختبار تماثل درجة الاستقرار المتغيرات المدروسة, و يعتمد على حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة.
- كما يتم استخدام هذا الاختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك و هذا من أجل تأكيد صحة النتائج اختبار جرانجر, أي تقوية النتائج الحصول عليها.

4- نموذج تصحيح الخطأ ECM:²

قام أنجل و جرانجر بالبرهان سنة 1987 على السلاسل التي تتصف بالتكامل المشترك و قالو بأن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ, و يستعمل نموذج تصحيح الخطأ عندما تكون السلسلتين غير مستقرتين و تتصفان بالتكامل المشترك, و يجب تقدير العلاقة بين هذين السلسلتين عن طريق نموذج تصحيح الخطأ.

وليكن السلسلتين X_t و Y_t تتصفان بالتكامل المشترك, إذن المراحل تقدير نموذج تصحيح الخطأ هي:

- المرحلة الأولى: تقدير عن طريق المربعات الصغرى للعلاقة طويلة الأجل.

¹ S.lardic, V.mignon, « Economie des séries temporelles macro-économique et financière », édition 2002, paris, p232.

² عبد الجليل هجيرة, المرجع السابق, ص166.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة النموذج الحركي (قصيرة الأجل) عن طريق المربعات الصغرى.

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

المبحث الثالث: دراسة أثر تغير سعر الصرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري.

المطلب 01: تقديم بيانات الدراسة

1- التعريف بالمتغيرات:

المتغيرات عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1992 حتى الفترة 2018, أي أن حجم العينة المستعملة هي 27 مشاهدة, و وحدة القياس هي الدولار.¹

1-1- متغير سعر الصرف (TCH): و هو عبارة عن سعر الصرف الدينار الجزائري السنوي, و أخذت هذه البيانات من موقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي (FMI) و يأخذ قيمته بالدولار.

1-2- متغير رصيد الميزان التجاري (BC): و هو عبارة عن الفرق بين الصادرات الجزائرية و الواردات الجزائرية, و أخذت بياناته من ميزان المدفوعات الموجود في الموقع الالكتروني للبنك المركزي الجزائري (La Banque Centrale).

- البرنامج المستعمل في الدراسة القياسية هو برنامج Eviews 10.

2- تقديم المنهجية المستعملة في بناء النموذج:

لدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري الجزائري نتبع المنهجية التالية:

1-2- دراسة استقرارية المتغيرين:

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين نستعمل اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey-fuller augmented) و اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron), أي معرفة ما إذا كانت السلسلتين تحتويان على جذر الوحدة أم لا وذلك بالاستعمال برنامج eviews.

2-2- تحديد النموذج VAR المفضل:

قبل تقدير النموذج VAR يجب أولاً تحديد درجة التأخير و ذلك بالاستعمال المعايير AIC(p) و SC(p).

3-2- دراسة العلاقة السببية:

و ذلك بالاختبار سببية غرانجر بين المتغيرين, وذلك من أجل التمييز بين المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية.

4-2- دراسة التكامل المشترك:

و ذلك بالاستعمال اختبار جوهانسون (Johansen) من أجل الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك, فإذا كان هذا الاختبار إجابي نستعمل النموذج تصحيح الخطأ (ECM).

¹الملحق 01

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

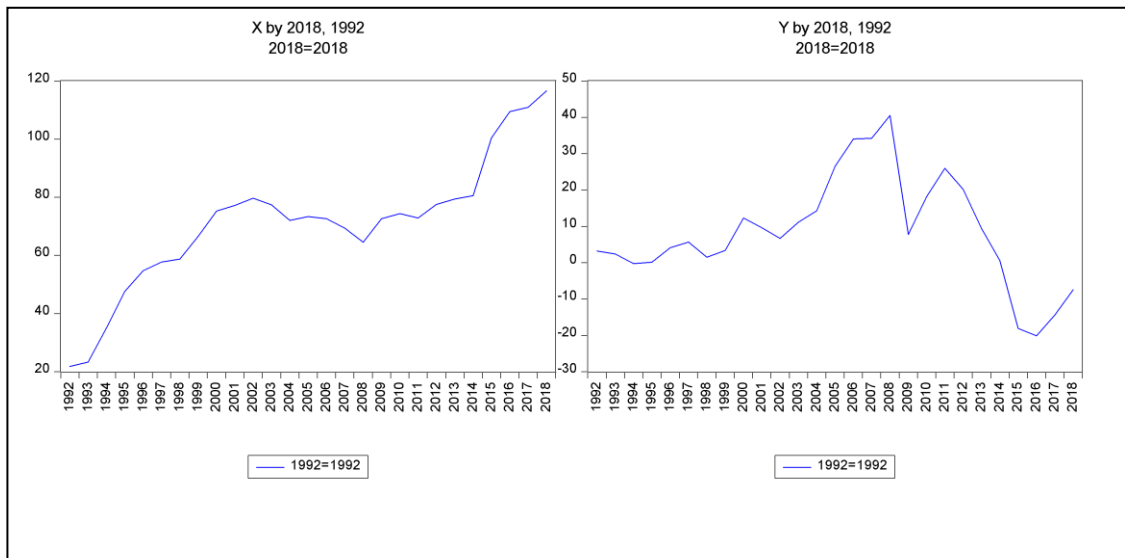
أما إذا كان هذا الاختبار سالب نستعمل النموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR), وفي الأخير نقدر النموذج المستعمل.

المطلب 02: نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين سعر الصرف TCH و رصيد الميزان التجاري BC.

1- الرسم البياني لسلسلة سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري:

يوضح الشكل رقم 3-5 الأشكال البيانية لسلسلة سعر الصرف و الميزان التجاري في مرحلتهم الأولى, حيث أن المنحنى الذي على اليمين يمثل منحنى سعر الصرف و الذي على اليسار يمثل منحنى الميزان التجاري.

الشكل رقم 3-5: منحنى سلسلة سعر الصرف و سلسلة الميزان التجاري.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق 01 و باستعمال برنامج 10 eviews.

يظهر الشكل رقم 3-5 بصورة واضحة عدم استقرار السلسلة, ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا, و من ثم لا بد لنا من اختبار جذر الوحدة اختبار دالة الارتباط الذاتي.

2- دالة الارتباط الذاتي (ACF) و الارتباط الجزئي (PACF):

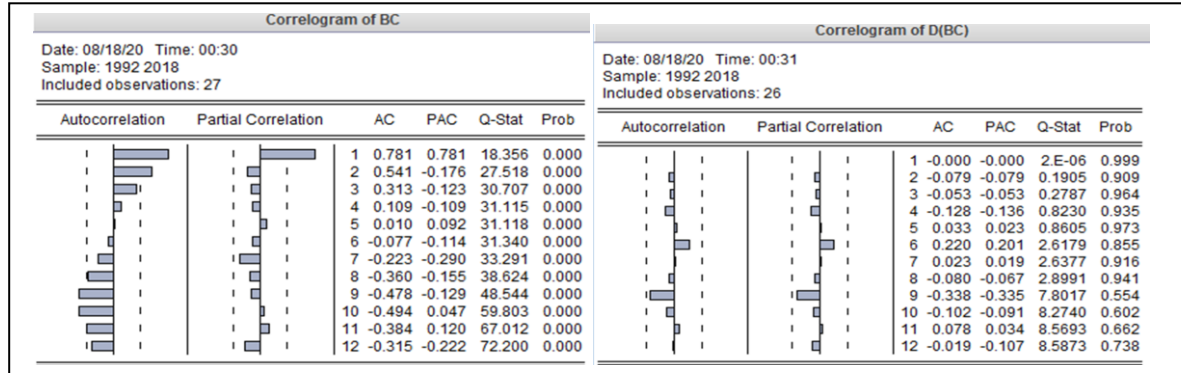
توضح الأشكال رقم 3-6 و 3-7 معاملات الارتباط الذاتي للمتغيرين سعر الصرف و الميزان التجاري, وتشير المعاملات إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين عند مستواها الأصلي و إنها استقرت عند أخذ الفرق الأول حيث:

أ- تشير نتائج أن معاملات الارتباط الذاتي لمتغير سلسلة الميزان التجاري عند المستوى الأصلي تختلف معنويا عن الصفر و تتناقص بشكل تدريجي نحو الصفر حتى الفجوة الرابعة و هي خارج حدود الثقة (5%) مما يعني عدم استقرارها و ذلك لوجود ارتباط ذاتي بين مؤشرات هذه السلسلة, في حين أصبحت ساكنة عند الفرق الأول لها, إذ انخفضت قيم (AC) عند الفجوة الأولى حيث تبلغ

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

(0.000) و تتباطئ نحو الصفر حتى الفجوة الخامسة (0.033), فضلا عن عدم المعنويات معاملات الارتباط الذاتية (AC) و الجزئية (PAC) مما يؤكد إستقرارية السلسلة الزمنية للميزان التجاري عند أخذ الفرق الأول, أي إنها متكاملة من الرتبة $I(1)$ كما موضح في الشكل رقم 3-5 :

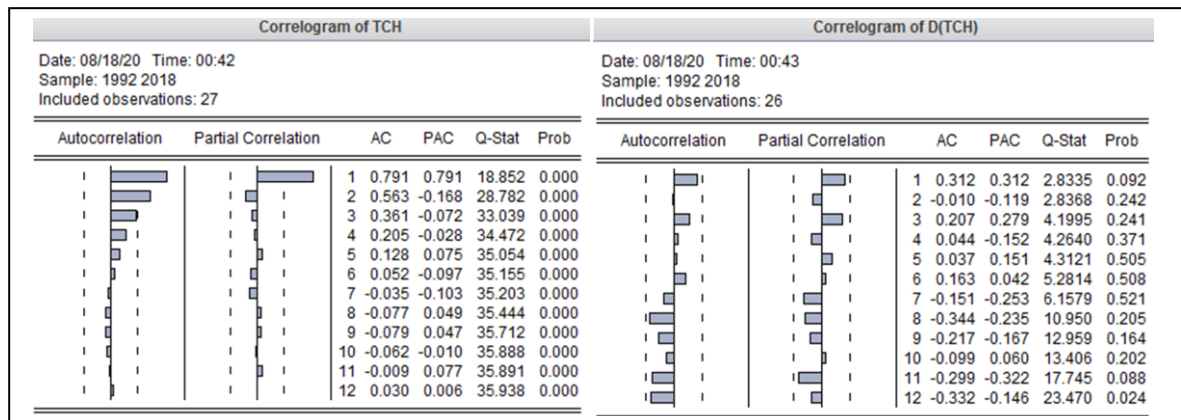
الشكل رقم 3-6: معاملات الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة الميزان التجاري.



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج 10 eviews.

ب- تشير نتائج أن معاملات الارتباط الذاتي لمتغير سلسلة سعر الصرف عند المستوى الأصلي تختلف معنويا عن الصفر و تتناقص بشكل تدريجي نحو الصفر حتى الفجوة السادسة و هي خارج حدود الثقة (5%) مما يعني عدم استقرارها و ذلك لوجود ارتباط ذاتي بين مؤشرات هذه السلسلة, في حين أصبحت ساكنة عند الفرق الأول لها, إذ انخفضت قيم (AC) عند الفجوة الأولى حيث تبلغ (0.312) و تتباطئ و تتسارع, فضلا عن عدم المعنويات معاملات الارتباط الذاتية (AC) و الجزئية (PAC) مما يؤكد إستقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف عند أخذ الفرق الأول, أي إنها متكاملة من الرتبة $I(1)$ كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3-7: معاملات الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة سعر الصرف.



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج 10 eviews.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

3- نتائج اختبارات جذر الوحدة:

1-3- نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (ADF).¹

الجدول رقم 5-3 : نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (ADF).

ADF		BC		TCH	
		At level	At first difference	At level	At first difference
With constant	t.statistic	-1.4659	-4.7382	-0.9872	-3.4675
	Prob	0.5345	0.0009	0.7425	0.0179
	Résultat	NO	***	NO	**
With constant & trend	t.statistic	-1.4769	-4.7715	-1.5295	-3.4073
	Prob	0.8116	0.0042	0.7926	0.0731
	Résultat	NO	***	NO	*
Without constant & trend	t.statistic	-1.3804	-4.8345	2.6554	-2.7211
	Prob	0.1515	0.0000	0.9970	0.0086
	Résultat	NO	***	NO	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10

(*)، (**)، (***) تدل على المعنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي حسب

القيم المجدولة ل Mackinnon ، وتدل (n0) على عدم المعنوية.

من خلال اختبار ADF المبين في الجدول رقم 5-3 لسلسلة الميزان التجاري يتبين لنا أن القيم المحسوبة -1.380385 و -1.465944 و -1.476853 أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1% و 5% و 10% أكبر و بالتالي نقبل الفرضية العديمة H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة و عدم استقرار السلسلة الزمنية للميزان التجاري، لهذا سوف ندخل عليها درجة التفاضل لتحقيق استقرارها.

و من خلال اختبار ADF لتفاضل الأول (الفرق الأول) لسلسلة الميزان التجاري المبين في الجدول رقم 5-3 يتبين لنا أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 1% و 5% و 10% أكبر و بالتالي نرفض الفرضية العديمة H_0 التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة و أن السلسلة الزمنية الميزان التجاري مستقرة من الدرجة الأولى.

ومن خلال اختبار ADF على سلسلة سعر الصرف المبين في الجدول رقم 5-3 يتبين لنا القيم المحسوبة 2.655398 و -0.987181 و -1.5295 أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1% و 5% و 10% أكبر

¹الملحق 02، الملحق 03

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

و بالتالي نقبل الفرضية العديمة H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة و عدم استقرار السلسلة الزمنية لسعر الصرف لهذا سوف ندخل عليها درجة التفاضل لتحقيق استقرارها.

و من خلال اختبار ADF لتفاضل الأول على سلسلة سعر الصرف المبين في الجدول رقم 3-5- يتبين لنل القيم المحسوبة أصغر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 1% و 5% و 10% اكبر و بالتالي نرفض الفرضية العديمة H_0 التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة و أن السلسلة الزمنية لسعر الصرف مستقرة من الدرجة الأولى.

من خلال النتائج السابقة نستنتج أن سلسلة سعر الصرف و سلسلة الميزان التجاري مستقرة عند المستوى الأول حسب اختبار ADF, و بالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

3-2- نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (PP):¹

الجدول رقم 3-6 : نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (PP).

PP		BC		TCH	
		At level	At first difference	At level	At first difference
With constant	t.statistic	-1.5446	-4.7381	-1.0435	-3.4467
	Prob	0.4957	0.0009	0.7219	0.0187
	Résultat	NO	***	NO	**
With constant & trend	t.statistic	-1.4769	-4.7670	-1.6849	-3.3942
	Prob	0.8116	0.0042	0.7290	0.0749
	Résultat	NO	***	NO	*
Without constant & trend	t.statistic	-1.3804	-4.8344	2.2203	-2.7116
	Prob	0.1515	0.0000	0.9918	0.0088
	Résultat	NO	***	NO	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10

(*)، (**)، (***) تدل على المعنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي حسب

القيم المجدولة ل Mackinnon ، وتدل (no) على عدم المعنوية.

من خلال الجدول رقم 3-6 يتضح أن المتغيرين الميزان التجاري و سعر الصرف لم يستقران عند مستواهما الأصلي بل استقرا في عند الفروق الأولى, و تبين لنا أن نتائج اختبار فيليبس لم تختلف كثيرا عما كانت عليه في اختبار (ADF) مما يعطينا مصداقية أكبر في التحليل.

¹الملحق 04, الملحق 05

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

المطلب 03: بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

1- اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR :

إن تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني يعتمد على المعايير كل من أكايك (AIC) و شوارتز (SC), حيث يتم اختيار الفترة التي تكون فيها أقل قيم المشاهدات لهذه المعايير حسب الجدول أشارت إلى اختيار 0 فترات للتباطؤ الزمني¹, و هذا باعتبار أن سعر الصرف ليس بالمتغير المفسر الوحيد فهناك متغيرات مفسرة أخرى ذو أهمية كبيرة كسعر النفط و لها تأثير كبير على الميزان التجاري و لهذا ظهرت النتيجة ضعيفة, لهذا تركنا لبرنامج (eviews 10) بتحديد أوتوماتكيا, فظهرت نتيجة تحديده فترتان (2) لدرجة التأخير.

2- اختبار التكامل المشترك (test de johansen) (test de co-integration):²

الجدول رقم 3-7: اختبار التكامل المشترك (test de trace):

Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCH BC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.437399	15.22087	15.49471	0.0549
Atmost 1	0.033090	0.841255	3.841466	0.3590

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج 10 eviews.

من خلال الجدول نستنتج أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين سعر الصرف و الميزان التجاري, لأن احتمالات (None, Atmost1) أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

¹الملحق 06

²الملحق 08

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

3- تقدير النموذج VAR:

الجدول رقم 8-3: تقدير النموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/24/20 Time: 08:31
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DBC	DTCH
DBC(-1)	0.066931 (0.27483) [0.24354]	-0.049534 (0.14834) [-0.33393]
DBC(-2)	0.000382 (0.25667) [0.00149]	-0.086313 (0.13853) [-0.62306]
DTCH(-1)	0.307186 (0.47308) [0.64933]	0.313532 (0.25534) [1.22791]
DTCH(-2)	0.122100 (0.45983) [0.26553]	-0.155946 (0.24819) [-0.62834]
C	-1.819939 (2.82752) [-0.64365]	2.704389 (1.52611) [1.77207]
R-squared	0.043398	0.160839
Adj. R-squared	-0.157992	-0.015826
Sum sq. resids	2209.513	643.6627
S.E. equation	10.78379	5.820394
F-statistic	0.215492	0.910416
Log likelihood	-88.32421	-73.52398
Akaike AIC	7.777017	6.543665
Schwarz SC	8.022445	6.789093
Mean dependent	-0.300000	3.398267
S.D. dependent	10.02118	5.774875

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وفقا لفترة التباطؤ الزمني المحددة سوف نقوم بتقدير النموذج (VAR(2)):

$$DBC = 0.066931 * DBC(-1) + 0.000382 * DBC(-2) + 0.307186 * DTCH(-1) + 0.122100 * DTCH(-2) - 1.819939$$

$$DTCH = -0.049534 * DBC(-1) - 0.086313 * DBC(-2) + 0.313532$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

$$* DLTC(-1) - 0.155946 * DLTC(-2) + 2.704389$$

أو يمكن كتابتها بالشكل المصفوفة الآتية:

$$\begin{bmatrix} DBC_t \\ DTCH_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.066931 & 0.307186 \\ -0.049534 & 0.313532 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} DBC_{t-1} \\ DTCH_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0.000382 & 0.122100 \\ -0.086313 & -0.155945 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} DBC_{t-2} \\ DTCH_{t-2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} -1.819939 \\ 2.704389 \end{bmatrix}$$

1-3- التقييم الإحصائي للنموذج:

- بالنسبة للمعادلة الأولى بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.043398$, أما المعادلة الثانية بلغ $R^2 = 0.160839$ وهذا دليل على الارتباط الضعيف بين المتغير سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري, كما أن معامل التحديد المصحح ضعيف جدا, مما يعني ذلك أن هناك متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج تؤثر على الميزان التجاري كسعر النفط و معدل التضخم و الناتج الداخلي الخام و غيرهم.
- كما نلاحظ في المعادلة الأولى أن رصيد الميزان التجاري لسنة 2017 (-1) و لسنة 2016 (-2) يؤثران إيجابيا ((0.066931 و 0.000382) على التوالي) على الرصيد الميزان التجاري لسنة 2018, كما أن سعر الصرف لسنة 2017 (-1) و لسنة 2016 (-2) يؤثران إيجابيا على رصيد الميزان التجاري لسنة 2018 ب (0.307186 و 0.122100) على التوالي, كما نلاحظ أن القيمة الثابتة تؤثر سلبيا على الميزان التجاري لسنة 2018 (-1.819939).
- كما نلاحظ في المعادلة الثانية أن رصيد الميزان التجاري لسنة 2017 (-1) و لسنة 2016 (-2) يؤثر سلبا ((-0.049534 و -0.086313) على التوالي) على سعر الصرف لسنة 2018, كما نلاحظ أن سعر الصرف لسنة 2017 (-1) يؤثر إيجابيا (0.313532) و لسنة 2016 (-2) يؤثر سلبا (-0.155945) على سعر الصرف لسنة 2018 (2.704389).
- كما نلاحظ أيضا في المعادلة الأولى أن القيم المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لفيشر بمستوى دلالة 0.05, أي (0.064933 < 0.215492) و (0.26553 < 0.215492), أي أن التغيرات في الميزان التجاري لسنة الحالية تعتمد على التغيرات في سعر الصرف للسنتين السابقتين.
- كما نلاحظ أيضا في المعادلة الثانية أن القيمة الجدولية لفيشر أكبر من القيم المحسوبة عند مستوى دلالة 0.05, أي (-0.33393 < 0.910416) و (-0.62306 < 0.910416), أي أن التغيرات في سعر الصرف لا تعتمد على التغيرات في الميزان التجاري.

4- اختبار استقرارية النموذج:

إن إجراء اختبار استقرارية يساعدنا في معرفة ما إذا كان النموذج مستقر أم لا, لأن عدم استقرار النموذج يؤدي إلى وصول إلى نتائج مضللة و غير صحيحة, و الشكل ; و الجدول التالي يبين لنا استقرارية السلاسل الزمنية:

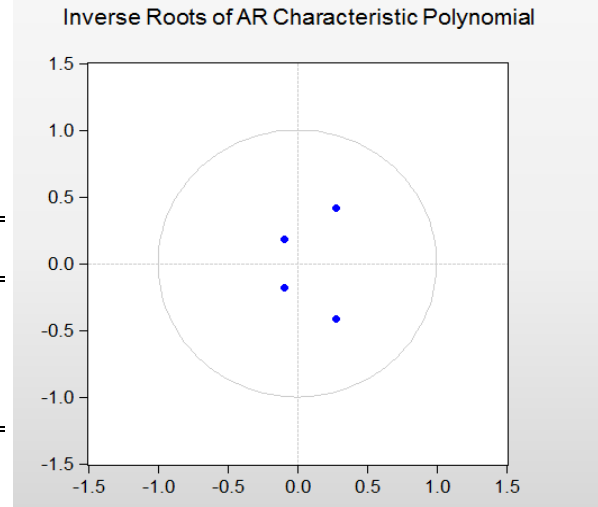
الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

الشكل رقم 3-8: اختبار استقرارية النموذج VAR الجدول رقم 3-9: stationnarité unitaire

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenousvariables: D(TCH)
D(BC)
Exogenousvariables: C
Lagspecification: 1 2
Date: 08/18/20 Time: 22:07

Root	Modulus
0.280781 - 0.415953i	0.501851
0.280781 + 0.415953i	0.501851
-0.090549 - 0.182784i	0.203983
-0.090549 + 0.182784i	0.203983

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من الشكل رقم 3-8 نستنتج أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة الأحادية، وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

من الجدول رقم 3-9 نستنتج أن جميع قيم المصفوفتين اللتان داخل الجدول تكون أصغر من الواحد، وهذا يعني أن النموذج VAR مستقر.

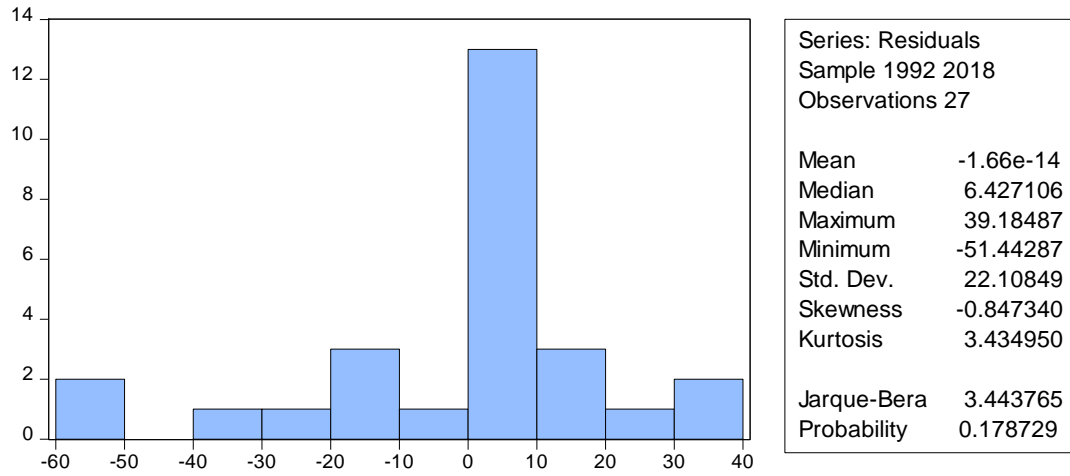
5- اختبارات البواقي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي و أنها غير مرتبطة ذاتيا.

1-5- التوزيع الاحتمالي للبواقي: نستخدم اختبار Jarque- Bera كما يظهر من خلال الشكل التالي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

الشكل رقم 3-9: اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

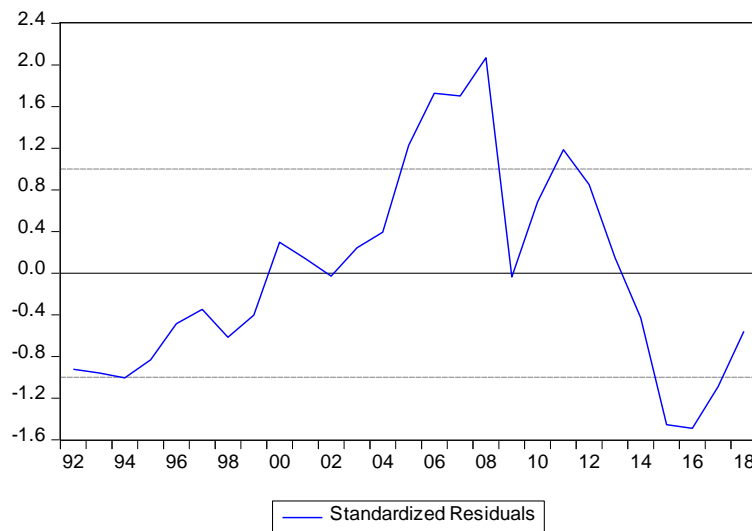
يشير الشكل رقم 3-9 إلى عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي للبقايا عند مستوى دلالة 0.05 , أي أن البقايا تتبع التوزيع الطبيعي.

2-5- اختبار الارتباط الذاتي للبقايا:

يشير الاختبار الارتباط الذاتي إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البقايا عند مستوى دلالة 5%.

3-5- منحنى البقايا.

الشكل رقم 3-10: منحنى البقايا.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعمال برنامج Eviews 10.

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تحليلية لآثار تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992-2018.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل تطور سعر صرف الدينار, و ذكرنا الأسباب التي أدت إلى انخفاض عملة الدينار مقارنة مع العملات الأخرى, و تطرقنا أيضا إلى تحليل تطور الميزان التجاري, واستنتجنا أن صادرات المحروقات تمثل 95% من إجمالي الصادرات, و أن العجز الحاصل في الميزان التجاري سببه انخفاض الإيرادات البترولية و تدهور أسعارها و هذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا مع أسعار البترول.

و تطرقنا أيضا استعراض السلاسل الزمنية, و كذلك كيفية بناء النموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) و شروطه, وأيضا اختبار السببية لغرانجر و اختبار التكامل المشترك لجوهانسن, و نموذج تصحيح الأخطاء (ECM).

و في الدراسة التطبيقية قمنا بالاختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين سعر الصرف و الميزان التجاري و توصلنا إلى أنهما مستقرين بعد الفروق الأولى أي متكاملين من الدرجة الأولى, و بعدها قمنا بتحديد درجة التأخير فتحصلنا على درجتان التأخير, و استنتجنا من اختبار السببية أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين, واختبار جوهانسن لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين, و بعدها قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي و كذلك اختبار ما إذا كان مستقر أم لا, فوجدناه مستقر بسبب أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية و كذلك إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي.



الخاتمة العامة

لقد تطرقنا في هذا البحث إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف الدينار على توازن الميزان التجاري الجزائري, وذلك بالاستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR, فقمنا بشرح سعر الصرف و استنتجنا أنه يحتل حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية, حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية, كما عرفنا تطور أنظمتها و شرحنا النظريات المفسرة له و كذلك العوامل المؤثرة فيه و التي من بينها رصيد الميزان التجاري.

ثم بعدها حاولنا شرح ميزان المدفوعات و كذلك الميزان التجاري و عرفنا أن الميزان التجاري هو أهم عنصر في ميزان المدفوعات, و أن سعر الصرف هو من الآليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق السوق, كما شرحنا المداخل تصحيح الاختلال في الميزان التجاري عن طريق سعر الصرف, ومن هذه المداخل مدخل المرونات و الذي يعتمد على مرونتي الطلب المحلي على الواردات و الطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري, و مدخل الإيستعاب الذي يستند على النموذج الكنزي في تحليل الاقتصادي الكلي, وبعدها تعرضنا إلى تأثير تقلبات سعر الصرف على كل من الصادرات و الواردات.

و أخيرا قمنا بالدراسة التحليلية لتطور سعر الصرف الدينار و الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1992 إلى غاية 2018, و اتضح لنا أن حكومة الجزائر في سنة 1992 جاءت ببرنامج اقتصادي جديد ألا و هو إقامة سوق صرف مزدوجة بين معدل صرف ثابت و معدل صرف عائم مراقب و في هذه الفترة قامت أيضا بتخفيض قيمة الدينار, و بعد سنة 1994 جاءت بنظام الصرف المعوم الذي يتحدد وفق ظروف العرض و الطلب, و تطرقنا بعد هذا إلى تحليل الميزان التجاري فاتضح لنا أن أسباب التحسن في الميزان التجاري هو تحسن أسعار البترول و أن الاقتصاد الوطني يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لدخل الوطني.

من خلال الجانب النظري و الدراسة القياسية و التحليلية لإظهار تأثير تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري, و كذلك للإجابة على الفرضيات و التساؤلات المطروحة و معرفة ما إن كانت هناك علاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري استنتجنا مايلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يعتبر سعر الصرف وسيلة مهمة لتسوية المدفوعات الدولية, كما يعتبر مؤشر لمعرفة وضعية الاقتصاد محليا و خارجيا, أثبتت الدراسة صحتها لأنه سعر الصرف يقوم بقياس الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية لمختلف السلع و الخدمات لتسوية المدفوعات الدولية, و ارتفاع قيمته تدل على قوة اقتصاد الدولة.
- الفرضية الثانية: هناك علاقة تبادلية في المدى الطويل بين سعر الصرف و الميزان التجاري, أثبتت الدراسة عدم صحتها بسبب عدم وجود تكامل مشترك بين سعر الصرف الدينار و الميزان التجاري الجزائري.
- الفرضية الثالثة: يؤثر سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري, أثبتت الدراسة صحتها ولكنه يؤثر بنسبة قليلة جدا نظرا لوجود متغيرات أخرى و مهمة تؤثر على الميزان التجاري كأسعار النفط و معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي و كذلك درجة الانفتاح على الخارج.

2- نتائج البحث:

- الميزان التجاري يؤدي عجزه إلى أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني مما يؤدي سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها.
- سعر الصرف يستخدم في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية كامتصاص الفائض و إزالة العجز المتولد عن الاختلال في الميزان التجاري, كذلك ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف و ذلك من خلال قياس حجم عرض و طلب على العملات الأجنبية.
- قيام الدولة بتخفيض عملتها في التسعينات لم يكن لها أثر على إعادة التوازن في الميزان التجاري.
- يعتبر سعر الصرف الأداة لإعادة التوازن في الميزان التجاري من خلال تدخل الدولة و آليات السوق.
- إن الفائض المحقق في الميزان التجاري الجزائري في أغلب سنوات فترة الدراسة ليس له علاقة بقيمة سعر الصرف الدينار الجزائري وإنما يرجع إلى تحسن أسعار النفط.
- تشكل كل من السلسلتين الزميتين لسعر الصرف و الميزان التجاري سياق عشوائي غير مستقر و اظهر اختبار ديكي فولر وجود جذر وحدة و تم اخذ مرشح الفروق الأولى لجعلها مستقرة.
- لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف و تطور الميزان التجاري الجزائري لأن الجزائر تعتمد أساسا على صادرات المحروقات.
- التوازن الخارجي غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف, لأنه لم نجد تكامل مشترك في المدى القصير بين سعر الصرف و الميزان التجاري.
- وجدنا معامل سعر الصرف غير معنوي وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لدخل الوطني.
- استنتجنا معامل الارتباط ضعيف جدا مما يعني أن سعر الصرف يؤثر بنسبة قليلة على الميزان التجاري, أي الميزان التجاري لا يتأثر بأسعار الصرف فقط, بل هناك متغيرات أخرى و مهمة كأسعار النفط و معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي و كذلك درجة الانفتاح على الخارج و غيرهم من المتغيرات.

3- التوصيات والاقتراحات:

- العمل على تنويع الصادرات تكون ذات جودة ونوعية, و كذلك البحث عن بدائل لقطاع المحروقات و الذي يمثل 95% من صادرات البلد و ذلك لتخفيض العجز في الميزان التجاري.
- العمل على تقليل الواردات و ذلك لتشجيع الاستثمار .
- بما أن معظم الصادرات الوطنية هي المحروقات وأن أغلب المستوردات هي السلع الاستهلاكية الأساسية و بالتالي فإن معظم الدخل المتأتي من الصادرات يستخدم في تلبية الاحتياجات الداخلية الاستهلاكية أكثر مما يستخدم في العمليات الإنتاجية, لهذا توصي الدراسة تحسين جودة الإنتاج لخلق وضع تنافسي و لتقليل الواردات و بالتالي لتقليل العجز في الميزان التجاري.
- لا بد من إدارة احتياطي الصرف و ذلك للحد من الخسائر الناتجة عن تقلبات سعر الصرف.



المراجع

ا. باللغة العربية:

أولاً: الكتب.

1. أ.د. محمد إبراهيم عبد الرحيم, "اقتصاديات النقود و البنوك", دار التعليم الجامعي, الطبعة الأولى, 2015.
2. أ.د. محمد أحمد الأفندي, "نقود و البنوك", مكتبة جامعة العلوم و التكنولوجيا, صنعاء, 2010.
3. أمين الصيد, "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات", مكتبة حسين العصرية لطباعة و النشر و التوزيع, لبنان, 2013.
4. إيمان عطية ناصف, "مبادئ الاقتصاد الدولي", دار الجامعة الجديدة لطبع و النشر و التوزيع, جامعة الإسكندرية, مصر, 2008.
5. جميل محمد خالد, "أساسيات الاقتصاد الدولي", الأكاديميون لنشر و التوزيع, عمان- الأردن, 2014.
6. حسين علي بخيت, سحر فتح الله, "الاقتصاد القياسي", الطبعة العربية, دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع, الأردن, الأردن, 2007.
7. حمدي عبد العظيم, "التعامل في أسواق العملات الأجنبية", مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي, القاهرة, 1996.
8. خالد الراوي و آخرون, "نظرية التمويل الدولي", دار المناهج لنشر و التوزيع, الطبعة الثانية, 2017.
9. سمير فخري نعمة, "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات", طبع و نشر اليازوري, الطبعة الأولى, 2012.
10. سمير مصطفى الشعراوي, "مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية", مركز النشر العلمي, جامعة الملك عبد العزيز, المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولى, 2005.
11. طالب عوض, "التجارة الدولية", دار وائل لنشر و التوزيع, الشركة العربية المتحدة, الطبعة الأولى, 2004.
12. طاهر لطرش, "تقنيات البنوك", ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003.
13. عبد المجيد قدي, "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية", ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون الجزائر, 2003.

14. عوض الله زينب حسين, "الاقتصاد الدولي", الدار الجامعة لطباعة والنشر, الإسكندرية, مصر, 1998.
15. ماهر كنج شكري, مروان عوض, "المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين نظرية و التطبيق", نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية , الأردن, 2004.
16. محمد أحمد السريتي, "الاقتصاد الدولي", دار الفاروس العلمية لنشر الاسكندرية, مصر, 2017.
17. موسى سعيد مطر, شيقري نوري موسى, ياسر موميني, "المالية الدولية", دار الصفاء لنشر والتوزيع, الأردن, 2008.
18. نشأت نبيل الوكيل, "توازن النقدي و معدل الصرف", شركة ناس لطباعة, مصر, 2006.
19. هوشيار معروف, "تحليل الاقتصاد الدولي", دار جرير لنشر و التوزيع, الأردن , 2006.

ثانياً: المذكرات.

1. بلحشر عائشة, "سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود المالية و البنوك, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2014.
2. بن عيني رحيمة , "سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري", مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان, 2006.
3. بوزاهر سيف الدين, " أسعار الصرف و أسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العملة الهولندية", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود المالية و البنوك, 2011.
4. جبوري محمد, " أنظمة أسعار الصرف و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر و المغرب و السعودية و عمان ", مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2007.
5. درقال يمينة, "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان, 2011.
6. دوحة سلمى , "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري", أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2015.
7. زراقة محمد, "آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر", مذكرة لنيل شهادة ماجستير, جامعة تلمسان, 2016.

8. زيان ربيعة, "محددات سعر الصرف و نظرية تعادل القوة الشرائية", مذكرة لنيل شهادة ماجستير, تخصص نقود المالية و البنوك, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2005.
9. سمية زيرار, "أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر", مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بلقايد, 2014.
10. سي محمد فايزة, "اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر", رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2015.
11. عبد الجليل هجيرة , "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر", مذكرة لنيل شهادة ماجستير, تخصص مالية الدولية, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, 2012.
12. قصي احمد الشیخة, " دور الصناديق الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي ", رسالة الماجستير في الاقتصاد, جامعة دمشق, سوريا, 2015.
13. منهوم بلقاسم, "أثر تخفيض قيمة العملة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات", مذكرة لنيل شهادة ماجستير, تخصص المالية الدولية, جامعة وهران, 2013.
14. موري سمیة, "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية", مذكرة لنيل شهادة ماجستير, تخصص المالية الدولية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2010.
15. موسليم مريم , "أثر سعر صرف الدولار –الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر", رسالة لنيل شهادة دكتوراه, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2017.

ثالثا: مقالات, مجلات, ملتقيات و مطبوعات.

1. هاني عرب, "المالية الدولية", ملتقى البحث العلمي, 1429.
2. نوبوة عمار, مطبوعة في مقياس "التسيير المالي و الدولي", المطبوعات الجامعية, جامعة الحاج لخضر باتنة, 2014.
3. علي عبد الرضا حمودي العميد, "المدائل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات", المجلة الاقتصادية, المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث.
4. عبود عبد المجيد, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال " أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري", جامعة طاهري محمد بشار, 2017.

5. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي , "سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " ,
جامعة الكوفة.
6. عثمان نفار, منذر العواد, "استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج
المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية", مجلة جمعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية,
المجلد 28, العدد الثاني, 2012.
7. لطرش ذهبية, الملتقي العالمي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، مداخلة
بعنوان "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.
8. مارك ستون و آخرون , "أنظمة سعر الصرف, ثابتة أو معومة", مجلة التمويل و التنمية, 2008.
9. علي عبد الزهرة حسن, "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بالاستعمال اختبارات جذر الوحدة و
أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا", كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة بغداد, المجلد التاسع العدد34,
2013.

II- باللغة الفرنسية:

أولاً: الكتب.

1. ¹ R.bourbonnais , M.terraza, « analyse des séries temporelles »,paris, 2004.
2. CHALANDON , « le système monétaire international » , édition CES , Paris,
1996.
3. Emmanuel Nyahaho, « finances internationales théorie, politique et
pratique », 2eme édition, presses de l'université du Québec, 2002
4. S.lardic, V.mignon, « Economie des séries temporelles macro-économique
et financière »,édition 2002, paris.

ثانياً: محاضرات.

1. D. belmokhtar chouik, cours de « les séries chronologiques uni variées »,
école supérieure de commerce kolea, alger.


ثالثاً: تقارير.

1. Bank of algeria, Bulletin statistique 1964 à2011, juin 2012.
2. Bank of algeria, Bulletin statistique 64 à 2005, juin 2006.
3. Bank of algeria, Bulletin statistique trimestriel, n°06 mars 2009
4. Bank of algeria, Bulletin statistique trimestriel, n°29 mars 2014.
5. Bank of algeria, Bulletin statistique trimestriel, n°37mars 2017.

6. Bank of algeria, Bulletin statistique trimestriel, n°38 juin 2017.
7. Bank of algeria, Bulletin statistique trimestriel, n°45 mars 2019.

رابعاً: عناوين إلكترونية.

1. dspace.univ-biskra.dz
2. dspace.univ-tlemcen.dz
3. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint.htm>.
4. <http://www.ifm.org/external/french/index.htm>.



الملاحق

الملحق رقم 01: تطور سعر الصرف و الميزان التجاري من الفترة 1992-2018 (القيمة بمليار الدولار).

Années	TCH	BC
1992	21,8361	3,21
1993	23,3454	2,42
1994	35,0585	-0,26
1995	47,6627	0,16
1996	54,7489	4,13
1997	57,7074	5,69
1998	58,7389	1,51
1999	66,5739	3,36
2000	75,2598	12,3
2001	77,215	9,61
2002	79,6819	6,7
2003	77,3949	11,14
2004	72,0659	14,27
2005	73,3627	26,47
2006	72,6464	34,06
2007	69,3656	34,24
2008	64,5684	40,52
2009	72,646	7,78
2010	74,4041	18,2
2011	72,8537	25,96
2012	77,5519	20,17
2013	79,3809	9,41
2014	80,5606	0,59
2015	100,464	-18,08
2016	109,465	-20,13
2017	110,961	-14,41
2018	116,617	-7,46

الملحق رقم 02: نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة BC حسب ADF.

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
<u>At Level</u>			
		BC	
With Constant	t-Statistic	-1.4659	
	Prob.	0.5345	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4769	
	Prob.	0.8116	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3804	
	Prob.	0.1515	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(BC)	
With Constant	t-Statistic	-4.7382	
	Prob.	0.0009	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7715	
	Prob.	0.0042	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8345	
	Prob.	0.0000	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03: نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة TCH حسب ADF.

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
<u>At Level</u>			
		TCH	
With Constant	t-Statistic	-0.9872	
	Prob.	0.7425	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5295	
	Prob.	0.7926	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.6554	
	Prob.	0.9970	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(TCH)	
With Constant	t-Statistic	-3.4675	
	Prob.	0.0179	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4073	
	Prob.	0.0731	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7211	
	Prob.	0.0086	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 04: نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة BC حسب PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
<u>At Level</u>		
With Constant	t-Statistic	BC -1.5446
	Prob.	0.4957
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.4769
	Prob.	0.8116
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.3804
	Prob.	0.1515
<u>At First Difference</u>		
With Constant	t-Statistic	d(BC) -4.7381
	Prob.	0.0009 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7670
	Prob.	0.0042 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8344
	Prob.	0.0000 ***

الملحق رقم 05: نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة TCH حسب PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
<u>At Level</u>		
With Constant	t-Statistic	TCH -1.0435
	Prob.	0.7219
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.6849
	Prob.	0.7290
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0 2.2203
	Prob.	0.9918 n0
<u>At First Difference</u>		
With Constant	t-Statistic	d(TCH) -3.4467
	Prob.	0.0187 **
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3942
	Prob.	0.0749 *
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7116
	Prob.	0.0088 ***

الملحق رقم 06: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-148.0637	NA*	2882.817*	13.64215*	13.74134*	13.66552*
1	-145.8235	3.869361	3394.130	13.80214	14.09969	13.87223
2	-145.3273	0.766906	4727.085	14.12066	14.61659	14.23749
3	-140.3032	6.851068	4436.275	14.02756	14.72186	14.19112
4	-140.1101	0.228228	6631.583	14.37364	15.26631	14.58393

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final predictionerror

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 07: اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality test) بين سعر الصرف (TCH) و الميزان التجاري (BC).

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(BC) does not Granger Cause D(TCH)	24	0.24849	0.7825
D(TCH) does not Granger Cause D(BC)		0.36667	0.6978

الملحق 08: اختبار التكامل المشترك.

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: _____

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.437399	15.22087	15.49471	0.0549
Atmost 1	0.033090	0.841255	3.841466	0.3590

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.437399	14.37962	14.26460	0.0479
Atmost 1	0.033090	0.841255	3.841466	0.3590

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'S11*b=I):

TCH	BC
0.036078	0.084851
0.041592	-0.038037

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(TCH)	-2.510721	-0.708004
D(BC)	-1.637098	1.654477

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -158.4538

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

TCH	BC
1.000000	2.351832
	(0.61065)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(TCH)	-0.090583
	(0.03797)
D(BC)	-0.059064
	(0.07308)

الملحق رقم 09: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Null hypothesis: No serial correlation at lag h							
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.	
1	7.418547	4	0.1154	2.016623	(4, 32.0)	0.1157	
2	3.667510	4	0.4529	0.940381	(4, 32.0)	0.4533	
3	8.092283	4	0.0883	2.223226	(4, 32.0)	0.0886	

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h							
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.	
1	7.418547	4	0.1154	2.016623	(4, 32.0)	0.1157	
2	8.414799	8	0.3940	1.091506	(8, 28.0)	0.3978	
3	10.30749	12	0.5890	0.853590	(12, 24.0)	0.5999	

